

مذوت

قضا. الاحوال الشخصية  
للطوائف المالية



262.9

Sa12KA

OC 6/5/50

FEB 9 1951

1951



# الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥	١	١٤٦١	١٥٦١
١٥	٢٠	الشمس	ملعب
٢٥	٢٠	تشرق	تشرق
٤٩		الثامنة	الثانية
١١٣	٦	لا تعبر	لا تعبر





# قضاء الأحوال الشخصية للطوائف الملية

تأليف

أحمد صفوت بك

رئيس محكمة استئناف الاسكندرية

الطبعة الثانية

cat. 7 July 53

1844  
MAY 10



My dear Sir  
I have the honor to acknowledge  
the receipt of your letter of the 4th inst.  
and in reply to inform you that  
the same has been forwarded to the  
proper authorities for their consideration.

I am, Sir, very respectfully,  
Your obedient servant,

J. M. Smith

Secretary of the Board of Education

City of New York

Enclosed for you are two copies of a

report of the Board of Education

for the year 1843.

I am, Sir, very respectfully,  
Your obedient servant,

J. M. Smith

Secretary of the Board of Education

City of New York

Enclosed for you are two copies of a

report of the Board of Education

for the year 1843.

I am, Sir, very respectfully,  
Your obedient servant,

J. M. Smith

Secretary of the Board of Education

City of New York

Enclosed for you are two copies of a

report of the Board of Education



## مقدمة الطبعة الثانية

شرعت الحكومات المتعاقبة منذ سنة ١٩٤٦ في تنظيم القضاء الملى فلقبت معارضة شديدة من دوى الشأن يحتجون بالصيغة الدينية لرباط الزوجية الذى يعتبرونه رباطاً وروحياً مقدساً كما يحاسبون بالمحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين . وبعد إلغاء المحاكم المختلطة ستولى المحاكم المصرية نظر جميع قضايا الأحوال الشخصية لجميع الأجانب المقيمين بمصر وتطبق عليهم قوانين بلادهم . فلو أن المحاكم الشرعية أدمجت في المحاكم الأهلية لتكون دائرة شرعية بها لوجب إلغاء القضاء الملى إلغاء تاماً واستغنى عن فكرة تنظيمه ولوجب سن قانون لأحكام الزواج والطلاق فقط بين غير المسلمين يباح فيه الطلاق بحكم القاضى لأسباب معينة بين المسيحيين الأرثوذكس وبحكم فيه بالتفريق الجسدى لهذه الأسباب بين الكاثوليك وتخل فيه اشكالات تعبير الدين أو المذهب حلاً نهائياً . وفيما عدا أحكام الزواج والطلاق تطبق الشريعة الإسلامية على حقوق الزوجية المالية والشخصية .

وما دام نظام القضاء الملى قائماً فهذه الرسالة على إنجازها فيها بيان لسائر القواعد والأحكام المرعية أو الواجب مراعاتها في تطبيق هذا النظام . لم تأثر بأى تشريع أو حكم من أحكام المحاكم لاحق للطبعة الأولى في سنة ١٩٣٦ إلا في مادة الوصية فقد نظمها القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ . وجاء القانون رقم ٢٥ لسنة ٤٤ الخاص بالموارث ، الذى نص على أن المحاكم المالية تختص بنظر دعوى الميراث باتفاق جميع الاختصاص وتحكم فيها بالشريعة المطبقة لديها .

وجاء القانون رقم ٩١ لسنة ٣٧ الذى حدد الاختصاص في الأحوال الشخصية على مقتضى ما اتفق عليه في معاهدة متري وطبقاً لما ورد بعدئذ في لائحة المحاكم المختلطة . لكن ماورد به لم يؤثر على ولاية الطوائف المالية بالزيادة أو النقص .

(ب)

وقد ألغيت لجنة تنازع الاختصاص المشار إليها في ص ٤٧ التي كان يرجع في الاشكالات الخاصة بتنفيذ الاحكام المتناقضة ، وحل عليها قسم الرأي بمجلس الدولة .

وإذا قدر لهذا النظام أن يلقى أو ينظم فيقضى على كثير من الاشكالات المشروحة في هذه الرسالة . لكن سوف يبقى لها دائماً قيمتها التاريخية .

أحمد صفوت

المعادي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

## مقدمة

فكر حصرة صاحب الدولة على ما هو شأنها كان وريراً للحقاسة سنة ١٩٣١ في اصلاح نظام قضاء الأحوال الشخصية عبر المصلين الذي تتولاها مجالس طوائفهم فصدر في ٢ يونيو سنة ١٩٣١ قراراً بتشكيل لجنة بحث هذا الموضوع بحثاً كاملاً وعهد إلى رئاستها مع حصرات محمد محمود بك المستشار<sup>(١)</sup> محكمة الاستئناف الآن ويوسف فهمي بك رئيس اقتشاش قصاص دائرة وفتاوى حرام بك النائب قسم قضاء وزارة الدخيلة وقبيلة الشيخ حسين محمد محفوظ<sup>(٢)</sup> رئيس محكمة بني سويف الشرعية الآن وكامل احمدى مدور<sup>(٣)</sup> وكيل مكتب وزير الخديوية وقضاة الآن قيس مدير المندس ومن غيرهما حل اس مسكرتيراً لها وقد أمدت بمعلومات قيمة سعة صلاحه على هذه الموضوعات فتولى كل عضو بالبحث ما حبه منه واضلعت بسبب على كل أداب هذا الموضوع تقريباً ووصفت تقريراً ووقفاً بشرحه من جميع تاريخية والقانونية مع بيان النعم ولأحكام المعمول بها في كل مادة

وبعد ذلك وضع دولة على ما هو شأنها مشروع قانون تنصم هذه الناحية من القضاء الوطنى أصدره ما تولى رئاسة الحكومة سنة ١٩٣٦ بمرسوم عدد ٥٠٠ ثمة ٥٠٠ ، وبإصداره أصبح التقرير وما حواه من شرح النظم القديم أثاراً تاريخياً لا يرجع اليه إلا من بحث في الماضي هذا أعطت الوزارة الثانية هذا القانون لعدم عرضه على البرلمان رأيت أن قيمة التقرير وفائدته العملية قد استعبدت بحيث يمكن أن يرجع اليه الحمى والقضى في بحث أية دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية لغير المصلين .

وبما كانت هذه الدعاوى كثيرة ومرص كل يوم على المحاكم لللية والشرعية والأهلية والمختلطة في صور معقدة كثيراً ما تصارت فيها الأحكام عولت على طبع هذا التقرير بعد ادخال تعديلات عنه توصية للقانون وقيداً للمعلومات التاريخية القيمة التي حواها

محمد محفوظ

(١) رئيس محكمة استئناف مصر .

(٢) مدير دائرة القضاء .

(٣) معاون مدير مركز لزوم لأرصاد كس مصر .



إذا كان هذا حال النعميين في الأقصر الإسلامية مدة ثمانية قرون كاملة فما الذي جعل السلطان محمد الفاتح بمنح الروم سلطة أوسع مما جرت به قواعد السياسة الشرعية في عهد انطلاعه الراشدين وأمهراء بني أمية والعباسيين وسائر السلاطين في الممالك الإسلامية.

لم يكن سبب ذلك دينياً يرجع إلى اختلاف دين الحاكم والمحكوم ولا إلى مبدأ التسامح لأن هذا المبدأ أقصر في القرون السابقة على احترام العقيدة والطقوس وعلى ولادة عصاة في دعوى لأحوال شخصية خاصة. واج والطلاق وما يسمح دون معاملات الدين والأموال المدنية والإدارة. إنما يرجع سبب ذلك كله إلى عبارة «شخصية تقويم»<sup>(١)</sup> السائدة في ذلك العصر وإلى أسباب سياسية لأن احتساب المرح رأى نفسه في القسطنطينية ملكاً على رعية كلف من الروم وسعوا من الدين معه أفضية صنيعة فغنى هجرة الروم إلى الأقصر العربية فيقترع ملكه وما عمل من مع ذلك من إثارة حروب صليبية ثنية صده، ورأى ما بين الكنيسة الشرقية في القسطنطينية وما بين الكنيسة العربية في روما من السراع وحتى انضمام صده ويرى ثقافت فكره في يحتضن الكنيسة الشرقية شخصيه من حالات الكنيسة امرته وانقضى رعيه المسيحيين في ملكه حاصمين له ويدمر أمورهم بنية عنه وعن حكمه لاختلاف اللغة والموائد والدين والحسية بين حكمه المسلمين القيس وبين رعيه المسيحيين وهم الأكثر عدداً

وكان في موضع أن يكون من رأى ساءه وعرض عليه حكم مدعه في مد رعيه وأحكامه وأحمد العهد في أموره وأسمه ح ١٢ من ٤٤٢٥. وحده موضع إلى رئيس البامره «شام» ولحكم في مائه وقى حكمه ومو رعيه وكان حكمه مدعه ليقود عليها قاعه في مد ديه ح ١١ من ٣٩٢. وحده في موضع إلى رعيه يهود باهه وأواب مدعه على «ألفوه» من الأحكام وصف مدعه من مدعه حتى لا يعدوا أحد في سبب ولا في سائر الأمه. وحده من مدعه من مدعه من مدعه ح ١٢ من ٤٤٢٨ راجع صده د. حكمه حده ١٩١٩





في نصها أن سلطة طرق الروم عظيمة جدا يجتني منها في المستقبل إذ هي  
عنده عن حكمه دنية داخل الملكية. فأوحد له مناصبا من دعا طرق  
الأرمن بإقليم من مدسة برصه في القسطنطينية وبتل معه باطع طائفة  
كبيرة من أ. سنة ١٤١٦ وحمل له سلطة بطرق الروم كلها وامتياراته  
فتساوى به في الدرجة والالطان. وكان الذي بينهما غير مبني على الجنسية  
بل على اختلاف في العنصر خاصة عندهم بوحدة طسعة لمسيح عليه  
السلام أو اردو حبه. فكان صرق ارمو دنيبا على كل الطوائف التي تنفقد  
أن لمسيح عليه السلام صيغة أخية وطسعه شرعية وصرق الأرمن رئيسا  
على كل الطوائف التي بعد أن له طسعة واحدة هي الطسعة الأهلية فقط.  
وكذلك نوم رمال اليهود موسى كاسالي<sup>(١)</sup> رئيسا عليهم وجعل رتبته بعدهما  
ومعه « معجبه من ولاية حكم

وقد أنصت سلطة مصر كنه في الاستانة وسلطة آفاقهم في الامصار  
لأن لمعانند دمية كانت رأس احية لاجتماعية ومعاملات الياضية  
والأصوية كل صائفة تحت « رئيسهم الذي يجتني أفرادها بسلطة جماعتها  
وموصلة طسعة من ما معجرون عن الحصول عليه افرادا. فصار للمسيحيون  
رجعون في كل أمورهم عند شؤونهم لدمسقية إلى رؤسهم الدينيين<sup>(٢)</sup>  
وهؤلاء يفتقرون قوام كسنة في لائن مدسة وحادثة وغايون الروماني  
في الأمور المدنية<sup>(٣)</sup>

كسكن السلطان مشيرون سغرو « صم سلطان رجال الدين الذين كان

Van den Steen de Jehay, De la Situation Légale des Sujets Ottomans non Musulmans. P. 89. Young, Corps de Droit Ottoman, II, p. 146

(٢) مدكو « عر مسكيد ورد كازملي ورد « مرجع حديث « ع ٢٥ شعاع  
سنة ١٢٧١ « فوق ١٣ دوسمه ١٨٥٥ « دوس (دورة) « قصاء لعليل حلال الطعة  
« سنة ح ١ من ١٣٥٥

Van den Steen de Jehay. Ibid. p. 107

(٣)

لهم « حق الجنس وحق النقي وفرص الصراف على أنصاعهم لأنفسهم وحماية  
لحرية للحكومة »<sup>(١)</sup> فضلا عن سطر كل الأمور بروحة وسطية تعين وعزل  
الاستقامة وبحرهم «<sup>(٢)</sup> وأدركوا أن ما مسخود من سلطة مدنية وإدارية  
أصبح علاقي على لإدارة العامة وما من وحيد لأمة .

وما كل لمسيحون. فليس لهم من شوبه من موسى الاحتصاص  
وموسى الأحكام. وموسى لأن من كثير ما شكوا من طمأنينهم بروحانيين  
إلى أسلاطين وإلى الدول عظمى. فقد رجع روم الأستة مذكرة إلى مدير  
احتراسته ١٨٦٠م ذو قه من معاد. د. د. مقدس يداس تحت أقدام  
البطرق والأساقفة. ونحن لا نجد عندهم أية عية زحولة بروحية وشتمل منهم  
كل انضمام. فالبطرق مع عدم المتبر الأستفقت انضاعات غطتها للاساقفة الذين  
ملاو لهم في حبة كثير من غيرهم. وهؤلاء. د. شروا امر اكبرهم بأيمان عالية  
يرجعون بها على الشمس وعينهم يرجعون بها على الأرض.

وَيَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَكَذَلِكَ يَتَّبِعُونَ آلِهَةً يُغْلِبُهُمْ  
وَيَسْجُدُونَ لِلْإِنْسَانِ الَّذِي بَدَعَهُمْ وَهُمْ يُسْمِنُونَ  
وَيَسْجُدُونَ لِلْجِبَالِ وَالْشَّجَرِ وَآلِهَةٍ مَخْرُوجَةٍ  
مِنْ أَصْنَانٍ وَهُمْ لَا يَخْلَعُونَ

« حباله اقتطعت من القاب معصوم في الشهوات لشدته من عيهم  
رفيق عذري نسي دمه . ومهم نوا ومهم شكي الأساع من قفس  
ولا عذري . كل حزنه . يستند به من من حباله وأل نقل إلى  
أسفينة أكبر وأكبر معي<sup>(١)</sup>

ورأى السلاطين رعاية رعاياهم وتحقيقاً لسلطانهم أن يحدوا من هذه الامتيازات التي خرجت عما وضعت له وراثت الأسباب الداعية لها . وهنا بدأ الصراع بين السلطة لعامة وبين الطائفة تحقيقاً لسيادة الأولى من جهة ومحاصرة على امتيازات الثانية من جهة أخرى . وبلغ أشده في القرن التاسع عشر حين ظهرت مبادئ جديدة للحكم عن وعدة فصل السلطات وتوحيد الإدارة العامة ورسخت الدولة العصرية في نظم مصطلحها الداحية .

واقترن ذلك تدخل الدول الأوروبية بدعوى حماية المسيحيين خدمة لأغراضها السياسية وكانت كل الممارعات إلى سنة ١٨٥٦ تنتهي بتأييد الامتيازات السابقة ومدها إلى الطوائف التي لم تسجها من قبل وبالمساواة بينها جميعاً كبيرها وصغيرها في المعاملة وحقوق .

ففي سنة ١٨٥٣ تمخضت روسيا الدولة العظمى وأخذت المسيحيين ( الروم الأرثوذكس ) وامتيازاتهم تسكاً لها . فقام الباب العالي من قبله إعلان شديد الأسرار استلزم جميع في فرنسا وجه إلى رؤساء جميع الطوائف في لآسنة في شعبان سنة ١٢٩٦ ( مايو سنة ١٨٥٣ ) وفيه يؤيد كل حقوق السابق معهم في عهد السلاطين السابقين <sup>(١)</sup> .

وأعقب ذلك مذكرة رشيد باشا إلى الدول العظمى في ١٧ شعبان سنة ١٢٩٩ ( ٢٦ مايو سنة ١٨٥٣ ) بعد قطع العلاقات السياسية مع روسيا قل فيها <sup>(٢)</sup> « من مبادئ الباب العالي السياسية المحفوظة في الحال وفي الاستقبال على رعاية الامتيازات ( المعاملات ) لمدنية وحقوق المدنية الممنوحة لرجال الدين من السلاطين السابقين والمؤيدة من قبل حلاله السلطان » .

Ph. Oelal, T. I, p. 651-2.

(١)

Ibid., T. I, p. 652.

(٢)

ولما احتلت روسيا ولاية رومانيا أرسل الباب العالي مذكرة أخرى إلى الدول في ٨ شوال سنة ١٢٦٩ (١٤ ربيع سنة ١٨٥٣) أسماها فرمان العالي الصادر في ١٧ شعبان من السنة المذكورة ومن أن جميع حقوق وأمتيازات النصارى على الصلوات وطرق كنيسة الروم الأرثوذكس على الخصوص التي تمنحها روسيا بحسب احترامها ومعية<sup>١</sup>

وفي ٢١ شوال سنة ١٢٦٩ (٢٧ ربيع سنة ١٨٥٣) أصدر الباب العالي بياناً إلى الأمة عن قطع العلاقات مع روسيا مدعوى حجة العداوة الأرثوذكسية كروية تأييد حقوقها وأمتيازاتها

ثم جاءت مذكرة رشيد باشا الدنية في الدول في ٣٠ ربيع أول سنة ١٢٧٠ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٣) طلبت من صاحبها في الصلح مع روسيا والتي ذكر فيها المحافظة على حقوق الطوائف جميعاً وما ودها بينها وتطبيق مبدأ أولى الرعاية عليها

ثم مذكرة محمد أمين باشا في ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ (١٣ مايو سنة ١٨٥٥) أصدر الصلح مع روسيا التي ذكر فيها أن المسجونين بالمسجونين في سلطة مسيحية في كل الأمور الإدارية والقضائية، وأن جميع المفاركة في يد مجموعة من الحقوق الدينية والدينية تعمل المسيحيين فيما عدا الأمور السياسية « بحكمين سلطة مسيحية في كل أمورهم الروحية ومدنية والإدارة والباطنية منحوا هذه الامتيازات من بقا أنفسهم » وقد طلبت من هذه الامتيازات ومدها إلى الجميع .

وليس مذكرة الباب العالي من الدول قيمة تشريعية إنما يتجدها منحاً من الامتيازات لمصلحة جهة على سواها ست منح بموجب منحها بل هي اعتراف بالدول المسيحية حقوق المسيحيين ووعد بالمحافظة عليها لا يجوز

الرجوع فيه بدون موافقتهم<sup>(١)</sup> وهذا الرأي غير صحيح فلما تموت الدولة العلية إلى الجمهوريه تركت وحدث قوانينها وسنت قوانين مدنية على متوال قانون ولاية نيوشاتل من أعمال موسرا وحدث فيه أحكام الأحوال الشخصية ليطبق على جميع أفراد الأتراك بصرف النظر عن اختلاف ملته وذلك في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦

وأخيراً في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٣ (١٨ فبراير سنة ١٩٥٦) عقب انتهاء حرب القرم وقبل عقد مؤتمر باريس بكون عدة الصلح فيما يتعلق بأمور الطوائف المسيحية وبه عظم أمور الطوائف المسيحية وسوى بينها في المعاملة والحقوق ومنعت أحوالاً لداخية وحددت سطتها . جعل لكل منها مجلس شرعي مع مشرق في الآستانة ومجلس مشترك مع الأقف في سائر الجهات . وسلبت سلطانها لإدارية فيما عدا الأمور الروحية وأحد منها احتفظ بمدي وحاشي وقصر اختصاصها القضائي على دعاوى لأحوال الشخصية في الفقرة الثامنة عشر منه التي نصها « أما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق لأرضية فيما بين شخصين من المسيحيين وبأني التمتع بالمراسمة فتحال على أن ترى إذا كانت تحت دعوى معرفة الطلاق أو الرؤساء والمحاسن » وهو الأساس المنشور في المدي تقوم عليه السلطة القضائية للطوائف الملية .

## الفصل الثاني

الأساس القانوني . لالة الحكم لدى الطوائف الملية

يسا في الفصل السابق لولاية الحكم لدى الطوائف المسيحية تمت على عهد من السلطان محمد الرابع بطريرك الروم وطريرك الأرمن وروس اليهود . وصدر لعصم براءات تمنح على هذه الامتيازات . ولما تفرعت الطوائف بعضها

من معصمت كل منها إلى طلب الاعتراف بطرق مستقلة عن طرق الأستاذة،  
وكذا اعتراف طائفة وسطرك معقولة لا متعربة إلى ما هي ريدت بتصريحات  
أو قرارات عدية أو مذكرات سياسة أرسنت في أمور كما هو معص في  
المصل السابق

وكات ولان الحكم للعلم تفش من أول شتت كل الأمور المدنية  
والجمائية والأحوال الشخصية

ثم جاء حظ هريوني في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذي هو دستور الدولة  
العلية في ذلك العصر والذي عد الأربعة عك في كل مسك، فمض على  
نظم مسريكتات أيضاً وسبح حصصهم لأدري والمدي والحصن وأقن  
لها دعاوى الأحوال الشخصية فقط إذ نص على أن

« حمة ادعاوى اتى حدث بين أهل لادام و مسجس وفي التبعة  
المير المسلة أو بين اتبعة مسيحية وبين في تمي مذهب لخدمة لمير المسلة  
تحريره كات أو حنية مسجس في دورين محصه وعس إلى عقدين  
طرف هذه ادواوس لأجل استيعاب دعوى تكون غنية بتواحدة المدعى  
والمدعى عليه واشهود » ( مادة ١٦ )

« أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق المدنية ( مدية ) فيسعى أن ترى شرعاً  
أو نظاماً محصور الوالى وقاضى المدة ( تسمى الشرعى ) في مجلس الایالات  
والألوية المختلطة أيضاً وتحرى المحاكم مائة في هذه الحكمة ونحاس عبث »  
( مادة ١٧ )

« أما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الأثرية فمن شخصين من المسيحيين  
وباقى التبعة المير المسلة فتعال على أن ترى دورب أصحاب لدعوى  
تمرفة البطريرك أو اربوسا ونحاس » ( مادة ١٨ )

مكان الخط العمايون مع أمور سب ونقص احتصاص

(١) مذكورة تحت مسمى من قبل في دورية خارجة لاحد في ٢٤ نيسان سنة ١٢٧١  
( ١٣ مايو سنة ١٨٥٥ ) جلد ٥ من ٢٩٧ — ٣٢١ و جلد الفريسي ج ١ من ٦٥٥ .



الطوائف من أخرج من اختصاصها لأموال احدثية والمدنية والتجارية<sup>(١)</sup>  
وقيد اختصاصها بدعوى الأحوال الشخصية التي تمتد لدعوى احدثية<sup>(٢)</sup>  
شرط واحد هو أن يكون الطرفين .

ويقصد بالدعوى احدثية دعوى الأحوال الشخصية كالمثقة ومهر وحرار  
والأرث والوصية وما ذكر الأثر بينها من عبارة « مثل حقوق لارثة »  
« لا على سبيل تمثيل لاهيته لا على وجه خصر فكل هذه الدعوى حملت  
من اختصاص البطارقة أو مجلس الطائفة شرط « إذا راد أصحاب الدعوى »  
أي بأعاق جميع المصوم بها كإلا في دعوى لأثر وحدها<sup>(٣)</sup>

فإن لم يتفق الأصحاب على ما في النظر كحديث كانت المحاكم الشرعية  
هي المختصة لأصحابها صراحة ولأية لعمدة في الأحوال الشخصية

وكما اشتركت بمحكمة في اختصاص واحد ما رعت عليه ونصارت أحكامها  
فيه . فتمرست بمحاكم الشرعية لمحكم في دعوى بعض السحيين احدثية بزواج  
والطلاق والوصية لالتصا . أحد الخصمين . بها أو عدم اتفاقها على تحكم  
المطري كحديث فتمسكت من ذلك طريقه روم ثم مطري كية الأرمن<sup>(٤)</sup>

مصدر منشوران وررررر لأحدثين لخط الغراب في ٤ رجب سنة ١٢٨٥ —

٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨ و٢٣ شوال سنة ١٢٩١ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤<sup>(٥)</sup>

تمت أحكام الشرعية من النظر في مواد الوصية والزواج والطلاق وما يربط  
بها كالمهر والنفقة على اعتبار أن هذه الدعوى دينية وداحلة في اختصاص

(١) استئناف مخطوط ٢٢ ص ٢٠٠ سنة ١٩١٢ عملة سريخ ٢٤ ص ١٤٩ .

Protès Spéciaux (٢)

(٣) محكمة الاستئناف عملة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ عملة سريخ وانصاف ختام  
سنة ١٠١ ص ١٠١ ودعوى جرحين عن مد روحه « صفة بقتة (صلى الله عليه وسلم) ٢٢٢  
طبعة اسكندرية سنة ١٨٩١ .

5, Sidaoune, p. 285. (٤)

Ph. Géral, T. I, p. 661-662. (٥)

الطريقة من قدمه "م" لا تخفى الخط فخرى و بعض الآى فى  
النشور الأول :-

« إياه بناء على انه رالى قديم - بركة لزوم من بعض القصة  
يتداحس فى لدوى لديه من وصية وعقد الواج وهذا الخطبة وأماها  
وطلبت منع هذا التدخل . وحيث أنه محسب النظام الخالى تكون هذه الدعاوى  
الدينية عادة إلى لضر كجده وينع بدخل أى كذا أخرى فيه »<sup>(١)</sup>

و المقصود من ذلك أن هذه الدعاوى لا يشترط فى اختصاص الطريقة  
من الناحية الطرفين على تحكيم على قاعدة الخط المايوى لأنها فى الواقع دعاوى  
دينية ترسب أحكامها بعدئذ والفروض الدفنة . فأنش هذا للنشور شرط اتفاق  
الطرفين فى هذه الدعاوى

وهذا التفسير أورده سب لعل فى مذكورة رسبها محمد فؤاد باشا إلى  
الدول فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ من فى مفرقة بأنه عشرة منها على أن :-  
« الدعاوى مرسطة بين مسلمين ومسلمة واتى منيعهم لا تخص إلا المسلمين  
فما بينهم أو مسيحيين بين مسلمين فروع كفى الذى إلى القاضى الشرعى من  
المسلمين وإلى محكم الضوائف الكسبه من نصحيين وهذه هى كحق  
قوانين الخاصة »<sup>(٢)</sup>

ثم جاءت النشور ائمه أو متحدثات إليه<sup>(٣)</sup> اصداره فى ٢٣  
جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ ( ٣ فبراير سنة ١٨٩١ ) بمط بركة لزوم وفى  
٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ ( أول ابريل سنة ١٨٩٨ ) بمط بركة لأمن

(١) ab antiquo

(٢) ومن النشور اصداره من بعض دوله

(٣) Ph. Gelat T. IV, p. 503-596.

(٤) Hautes Cours (٤) من صاويره ما صفة جانه صاير وقد لى فى

الأرثوذكس مؤيدة لذلك نص لاني في أوهم : -<sup>(١)</sup>

« إنه ساء على التقرير التي قدمتها بطريكة الروم باستدعاء دوام حفظ اعتدائها القديمة مذهبه في شأن اسمه ( ترخومة ) والمهر المتولدة عن عقد وفسخ النكاح ودعوى خبز بقصد إجراء القرارات التي تصدر من البطريكية كما كان

« وأيضاً حتى منذ بطريكية للذكورة الحاضرة لها بموجب ردت عنه فقصي مر ساء بعمامة مدينة في رزية دعوى الحق والبراحومة لمولدة عن مواد عقد النكاح وفسخه ودعوى الطهر بامط كحانة »  
« أما مسألة اوصاف هذه مع كواب من لأمر الحقوقية ولما كان أمر دقيق لم أرعت نسخة . وسوئتها من معنى من فيه بمجلس البطريكية في الخدم ووصية في حب حركة من يقب ورتة صفاراً أو كباراً من الميحيين متى كان مصداق غيب من لبطريكية كواب معترة بالحكمة » .  
وجاء في السور الذي

« وب كتاب أمور سبقت مولدة من مواد عقد لاسكة ومحب حذر روتها من القديم بطريكية في الاشارة المية أو من حصصنة في الخارج فحجب مراعاة هذه نسخة القديمة عد الآن »  
« وحيث كان من لأصور حرية قديمة أن يصير الاستعلام من بطريكية عن أرباب لموت في دعويهم التي مضى لى الحكم الشرعية من الآن فصاعداً ترعى هذه لأحوال »<sup>(٢)</sup>

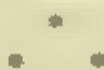
(١) ميموس من بطريكية الروم ١٩٢٢

(٢) ميموس من بطريكية الروم ١٩٢٥

مستحق من ذلك أن دعاوى الوصية<sup>(١)</sup> ومواد الزواج والطلاق وما ينشعب  
من نفقة ومهر وحجر وإذنت سب لا تختص إلى يدى الطرفين وبها على تحكيم  
الطرف كحكمة لأمر دعاوى دينية ودأخه في اختصاص الطوائف من القديم لا لحظ  
المهايوى ، أو أن هذا الحكم الخديء هو التفسير التشريعى للحظ المهايوى الذى  
أقره الدب العالى وأمر المحاكم به لأن هذه المشورات لها قوة التقوى  
وإذن لا يرمى من الدعوى التى تختص به الطوائف والتى يجب ان يدق  
الطرفين به طبقا مع الحظ لم يرمى إلا دعاوى الميراث<sup>(٢)</sup>

وقد عم حكم هذين المشورين لكل الطوائف بمشور ثلث صدر فى  
١٩ شوال سنة ١٣٠٨ ( مايو سنة ١٨٩١ ) نص على أن —

ما يعنى مرعاه من التمهيدات المذكورة وهى : منحدرات العمومية  
السبب ذكره من حب الزهد ونفوسهم ( حسهم ) واستقلالهم لأهل  
الحقوق المدنية والحرائة وحسهم انهم عند الاقتضاء ومن دعاوى البقعت  
متولدة عن عقد وبيع الأكلحة يكون رطع شاملا عدائى من العيرمة<sup>(٣)</sup>  
وهذه التعديرات الثلاث شئت إلى الحكومة المصرية<sup>(٤)</sup>



يستنتج من ذلك أن اختصاص المصر كحكمة الحالى قائم على :-

(١) لدعوى الوصية أحكام خاصة مقبلة على من عوائدهم منفصلها فى الفصل الخامس  
(٢) كانت المحاكم المصرية مختصة وأمره وسرعته سر إلى سنة ١٨٩١ على اعتبار أن كل  
الدعاوى التى من اختصاص الطرمكة كانت يجب فيها اتفاق الطرفين ثم عدلت من ذلك بعدئذ  
وقضت وجوب اتفاق طرفين على دعاوى مزارع موطأ استثنائا مختلط فى ١٠ أبريل  
سنة ١٨٨٩ عملة بتسريح ونصا بحسب سنة ١٨٨٩

(٣) ١٩٦ (٣) مارس (٤) ١٩٦

(٤) ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

(١) الخط الأحمر: مائة خمسة عشر منه التي تخصها بدعاوى الأحوال

الشخصية وشرط اتفاق الطرفين على تمكينا في كل دعوى .

(٢) التعديلات العامة الصادرة في ٣ فبراير سنة ١٨٩١ سطر بركية

الاروم وفي أول ابريل سنة ١٨٩١ المصرية لآرام التي جعل احتصاص  
المطبخ كحطب حديريا لا يفتح الى مدى حتموه في مواد الأسكنة وما  
يرسط منها من عتق ومهر وحمر وسب ومدة ومسة . فتبقى دعوى الميراث  
فقط يجب فيها مدى لصرين

(٣) التحريات الخاصة في م. و. م. سنة ١٨٩١ تنص على التحريات

الشفقة في صغر ذنب الأمير صبيحة<sup>(١)</sup>

وتتميز بين دعوى ميراث و من - فرد دعوى لأحوال لشخصية باسقاط  
اتفاق الطرفين في لأولى دون - به متى على أن سوغ الذي من الدعاوى -  
وهو يشمل دعوى زوجة ولهؤلاء وم معها من أحكام النفقات والمهر والنسب  
والخصامة - وسط أحكام وعقد مدعيه لا يمكن تحكيم تقاضي لشرعي فيها  
لأنه لا طين لا الشريعة لاسلامه و أحكام شريعة الاسلامية في هذه المواد  
تختلف اختلافاً شديداً جوهرياً عن أحكام الحضري بدنييه والتقليدية في هذه  
الأموار - فهي دعوى ذات صفة مدعيه كما كانت توصف بذلك في مذكرات  
الاب الصبي للذول وفي مشورة عبي

أما الوصية لحقت دينية ومع التخصيص الشرعي من غيرها سبب أن  
على ما كانت تمنع الوصية للكائن لأن حكم الوصية للكسبة صراحة مختلف  
عنه في لذهب الحمية فالأمر بجبره وأصحابه مطلقاً<sup>(٢)</sup> وشرح ذلك  
مضميلاً في الكلام على دعوى التهمة

[illegible]

(٢) سحر من في حقه شيء لا يدرى في ذلك وساء أهل الألبه .

وف كانت الوصبة إلى الكنائس فيها مساعدة للمعزاة، والتمس للثواب  
عندهم وكان ذلك في مصحة رجل الدين القوامين على الكنائس فتمسكوا  
بأن تكون الوصبة من احتفصصهم الأحدى وحملوا لها هذه الصبة الدينية .  
وفي لأمر لدينة أمير مسلمين كادى لى لى بى لا يجب تحكيم  
القاصى الشرعى إلا برصه الطرفين فلا تكفى رصه أحدهما<sup>(١)</sup> .

أما دعاوى الميراث فليس لها حكم فى الدين المسيحى . وكان النصارى  
يسعون القابون الرومى فى قسم التركة . لكن طون معشرتهم للعرب  
واحتلاطم معهم حصوناً فى بلاد الشام ووجود أحسن محبة من النصارى  
فى درجات مختلفة من امدسة وفى أحسن اجتماعية متدسة بعضهم عرب يقومون  
على العصبية مما يصف مع أحسن النصارى على دون معين للميراث ، لذلك  
حمل اختصاص البطريكخانات بها مطلقاً برصه . كل لأحصه من لم تقموا  
تكون المحاكم الشرعية هى المختصة وتطبق عليهم شريعة اسلامية .

والحكم الشرعى فى هذه الدعوى غير تحكيم القاصى الشرعى من غير  
امسك اذا تراءى ايه حصص واحد فلا يرمى على الطرفين على تحكيمه كما فى  
النوع الأول<sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثالث

### أسس اختصاص الطوائف للية فى مصر

يد فى الفصل السابق أن اختصاص الطوائف تقوم على الخط المسمى وعلى  
مشورات الديب العالى الصادرة فى ٣ فبراير وأول ابريل وأخر مايو سنة ١٨٩١  
انتى أملت إلى الحكومة المصرية وأنه فامر على دعاوى الأحوال الشخصية  
وشروط اتفاق الاخصام فى دعاوى الميراث فقط .

(١) سدع لا ملك حمده واسموم لمرحى

(٢) شرحه .



ومن قبل سنة ١٨٩١ سمحت للحكومة المصرية صائغة الأفضط الأرودكس  
بأمر عال في ١٤ من سنة ١٨٨٣<sup>(١)</sup> ثم نظمت طائفة الانجيليين بوصين  
(البروسانت) بأمر عال في أول مارس في سنة ١٩٠٢ ثم حاشية الأرمن  
الكاثوليك بقانون بمر ٢٧ سنة ١٩٠٥

ولم تخرج في هذه الأحوال ثلاثة عن دائرة حكم مصر في منشورات  
المصرية له فصحت بأمر عال كل صائغة في حكم مصر في مواد لأحوال  
الشخصية بين أفراد لضمه فقط ولا يفصل في دعوى ميراث إلا باتفاق جميع  
دوى الش في<sup>(٢)</sup>

وعبر هذه الطوائف الثلاث تستند ولايتها من حكم مصر  
والمنشورات الملحقه به .

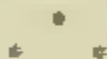
وفي سنة ١٩١٥ لما انفصلت مصر عن : كما صدر القانون بمر ٨ سنة ١٩١٥  
الذي أجاز للطوائف الدينية الأستمر في ولاية الحكم ثمته به في مصر  
على أن .

« السلطات القضائية لا سبانية به معروف به حتى لأ في مصر  
تستمر إلى حين الإقرار على أمر آخر على أن سبانية كل ما من الحقوق عند  
روال السادة العثمانية .

« وعلى ذلك فالسلطات القضائية المذكورة هي وهيئت التي توسطتها  
تتأمر من تلك السلطات أمم يكون محولا له صفة مؤقته جميع لأحكام  
والحقوق التي كانت سبانية عليه الآن من سبانية عدت والقوانين  
والبراءات العثمانية » .

(١) فصل قانون سنة ٣ سنة ١٩١٢ ثم أعيد من قانون سنة ١٩٢٧  
(٢) المادة ١٦ من الأمر عال في ١٤ من سنة ١٨٨٣ سنة ١٨٨٣  
والسادة ٢٩ من الأمر العالي في أول مارس سنة ١٩٠٢ سنة ١٩٠٢  
القانون بمر ٢٧ سنة ١٩٠٥ سنة ١٩٠٥

ويعتصبي هذا المقبول أصبحت الطوائف تسند ولاية الحكم من الحكومة المصرية مباشرة وانقطعت صلتها بشريع القاهي ، إنما بقي احتصاصها بمحدوداً بخط امديوني وملتشورب للاحقه نه ان لم تسبها الحكومة المصرية بالتعديل إلى الآن .



وإن الحكومة علمت قوانين ثلاث طوائف فقط إلا أن هذا التنظيم ورد أصلاً على الاحتصاصات الادارية خاصة بأموال الطائفة كادارة الأوقاف ومدرسي والكنايس ومصد شرع أمير الطائفة مع رجال الدين في مجلس منتخب . ودراسة من على الاحتصاصات لقصائد وعلى كيفية الحكم فيه من قبل المجلس

وعلى ذلك دعوتهم أي دعتهم أمورها من قبل الحكومة المصرية تمنع بولاية حكمي دواوي الأحوال الشخصية كالمقاييس المقبول تماماً بدون أدنى عرق وشروط واحد هو أن تكون الطائفة معترفاً بها رسمياً من قبل الحكومة المصرية ونوعاً يصدر له مرسوم ولا يراه " ولا لحار كل داع يجمع حوله الناس ويحده في ضامه من الرواح والصلاق وما تنبع من العلاقات العائلية أن يصيب نفسه وصيه وتمنع ولاية الحكم عنهم في كل أحوالهم لشخصية ويحصل هذا الاعتراف بغيره من رئيسها بأمر من الطوائف التي لها رئاسة مستقلة أو بقرار من وزير حية للطوائف التي رأسها في مصر تابعة لرئيس أعلا في بلد آخر مثل رئيس صائنه سريين الارثودوكس في مصر يتبع مطران القدس وهذا تتبع طريقها في مرسوم من مجلس القرك .

---

(١) سبب عدم بقاء ١٩١٥ تحت ربيع ٢٨ من ١٥ وسبب  
أعلى ١٢ من ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥ و ١٥  
المجموعه ٢٤ عدد ٢١ و ٢٣ عدد ٨٥ و ٢٤ عدد ٨٩ وعلى حسي مصر ٥ سبب  
١٩٢٣ المجلد ٤ عدد ١٩ من ٢٥

وقد حضرت الطوائف المعترف بها وبين وجه اختلاف بعضها في الفصل التاسع من هذه الرسالة

### الوائف الداخلية للطوائف

لما نظمت الحكومة طوائف الأقطار الأربعة كس والاحييين والأرمن الكاثوليك نصت على أن ولاية الحكم يقسمها خمس أو هيئة من قبله وحددت أقل عدد واحد لإصدار الأحكام أما طوائف الأخرى فبغير ذلك على التقاليد المتبعة من عهد الدولة هذه التقييد تعمل احكام أصلا من اختصاص رئيس الطائفة في العاصمة وعديده في الولايات ومديرت.

وقد نص خط امير في على وحووب. ث. بحس محصة من ربح الدين ومن أعيان من الطائفة مسجون و شتركون به في ادارة أمور الطائفة كلها ومنها الفصل في القضاء بقوة.

« ونحل إدارة المصالح عليه اختصاصه عمدة مسيحيين وبقى القصة المير مسلمة لحسن محافظة بحس مركب من أعضاء مسخرة من بين هؤلاء كل جماعة وعوامها »

وقال في موضع آخر وحووب من لأنه غير عيب نظريته كانت وبحسها في إدارة أحوالها ويحدد فيها اختصاصه بقوة.

« انما يلزم أن تحصل الإدارة فقط في رؤية اميرات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعيده اعتبارهم الحسرة بحرف مهبة معية وتحصل المداكرة في اصطلاحات في ثوبها وقت وأمر. ثمن والمعارف المكتسبة في بحس مخصوصه شكل في مذكرات »

وعلى ذلك سنت في ٨ فبراير سنة ١٨٦٢ لائحة عومية لمطريكة ابروم



إلى رفع دعوى باطلت التي له بحكم لدى محاكم الأهلية أو المحظية أو استولى نفسه على ما هو محكوم له به .

ولم يقل أحد بأن عدم تقديم الأئمة بالاجراءات الداخلية من قبل رئاسة الطائفة أو مجلسها يسلبها ولاية الحكم . بل قد يقال أن ولاية الطوائف في مصر رئاسة لهم من قبل طائفة هذه الأئمة . وقد يقال أن صونف التي تضمنت قوانين تونس بها في هذه القوانين على ما في دجلة . وقد يقال هذه القوانين إلا أنه عدة صونف والأمر من الكونست . يقدموا لأئمة . له حجة بأن وولاية الحكم . أنه هو .

يستنتج من ذلك .

( ١ ) أن ولاية حكم بصونف سببه في مصر مسندة ليوم من الحكومة

نصرية تقتضي قانون تره ٨٥ سنة ١٩١٥

( ٢ ) أن اختصاص هو عدد في خط صونف ومشاورات الحق له

عدم تعديلها .

( ٣ ) أن صونف هي صونف هي صونف الاقطار وركس

ولا حيدس والأمر من الكونست . وقد من اختصاصه من حدوده .

به سائر الطوائف

( ٤ ) أن سائر صونف اعترف بها في مصر . مع سائر ولاية القضاء .

منها التي لها لأئمة دجلة . وهي من هذه لأئمة دجلة

( ٥ ) أن أحكام جميع سائر صونف الادارة سوى أحكام صونف

تي . قد قدم . في فلا سنده لادارة بل صونف صونف صونف لدى محاكم

لأهلية أو محظية



فيتمتع من ذلك أن يختصص كل صنف قاصر على أسسها فاد اختصت  
مئة الأحصام كانت المحكمة الشرعية هي المختصة

وحاتم انصوص المصرية بقرار صراحة وحبب تحديد منه لأحصام  
كأناس لاختصاص مجالس الطوائف بد من في المادة ١٦ من الأمر العالي  
الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ شأن لأقطار لأردن كس

« من وظائف المجلس المذكور في النظر في خصص بين شاه سنة  
من الدعوى سمعة بالأحور الشخصية »

وحدة في المادة ٢١ من الأمر العالي في أول مارس سنة ١٩٠٢ خصص بالأحييين:  
« . . . على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مدة من النود التي  
لا يمكن الفصل فيها إلا باحصر أشد من عمر احييين وصيين ثمم المجلس  
بصفة حصوم في الدعوى » .

شرط لأحصص أن لا يكون من حصوم شخص غير احييل أو  
عبي عمر وصي وكذلك من في مادة ١٦ من المرسوم بمررة ٢٧ سنة ١٩٠٥  
شأن لأردن الكاوييت شأن المجلس السابق

وبهذه انصوص متى كل سب في أن اختصاص الطوائف مقصور على  
الأشخاص الذين في ، أي يجب أن عدمه الحصوم جميعاً<sup>(١)</sup> .

وهذا رأي وجه أن اختصاص الاختياري بدعوى الارث المبني على  
اتفاق الحصوم جميعاً لا يهتم فيه معنى حدد منه الحصوم إذ انهم سكي في  
تحكيم البطريركية<sup>(٢)</sup>

وكذلك هذا رأي آخر راجح أن اختصاص الاختياري سكي فيه  
أن يكون ادعى عليه ، ما لم يخاصه دون ادعى لأن ادعى عليه لا يمكنه

(١) استئناف بحدود ١٧ و١٨ سنة ١٩٢٨ جاري ١٩ من ١٠ سنة ٢٠٠٠

(٢) استئناف بحدود ١٦ و١٧ سنة ١٩٠١ مجلة المراجع ١٣ من ٢٦٧



أن يتمنع من خصص طائفة من دعوى أممي وهو من أساء<sup>(١)</sup>  
 لكن هذه آراء متضادة نتيجة في ما يتعلق التي ضمت فيها وسست  
 في مادة ١٦

و قصد من أن يكون حصوه من طائفة واحدة<sup>(٢)</sup> معترف بها .  
 من عدم الهدف<sup>(٣)</sup> وحسن موافق ولا تحقيق شرط اتحاد الأمة . فمثلا  
 الكاثوليك في مصر مذهب واحد ثم يقسمون صوائف منهم القبط الكاثوليك  
 والأرمن الكاثوليك واسم الأرثوذكسي وحدثت طوائف مختلفة منها  
 القبط الأرثوذكسي وروم الأرثوذكسي و... إلخ الأرثوذكسي .  
 وقد جمعت كل من الدية البراءة تحت طائفة واحدة تحكي الدوا  
 من حيث هي طائفة واحدة<sup>(٤)</sup> .

## الفصل الخامس

### الدعوى المادية في اختصاص الطوائف لمادة<sup>(٥)</sup>

حدد حد المادية في و... ت... خصص الطوائف المادية  
 دعوى لأحوال شخصية ك... و... في مادة الأمر العالي الصادر  
 في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣... لأحوال ك... في مادة ١٦  
 على...

... من حيث... خصص... بين... من  
 دعوى الشخصية لأحوال... ك... ك... الأحوال  
 الشخصية لدى... ك... ك...

(١) سند محمد في ٢١ - ١٩٠٠... ٧٥

(٢) *Union communale*

(٣) *Union confesion*

(٤) ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥... ١٩

(٥) *Union ratione materiae*

وكتاب لأحوال شخصية اثار اليه هو كتاب قنرى باشا . وبذلك يكون اختصاص سونف . لا تماما لاختصاص المحاكم الشرعية فيما عدا دعوى اوقف ودعوى مئة لأهل مئعة مورد عينية وه . بقص من هذا الاختصاص . لا مورد الوصية وقوامه والمجربى أخرجت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس القبلية وحملت من اختصاص المحاكم المدنية بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وعلى ذلك تكون بحس الطوائف مختصة الآن بالدعاوى الآتية :

( ١ ) دعاوى الزواج والطلاق والفرقة والطاعة

( ٢ ) دعوى النسب .

( ٣ ) دعوى الحضانة .

( ٤ ) دعاوى النفقات والمهر والجهار

( ٥ ) دعوى الوصية .

( ٦ ) دعوى الارث

( ١ ) دعاوى الزواج والطلاق والفرقة والطاعة

إن مادة الأكلعة وما يربطها من الأمور الخاصة بالعلاقات الزوجية غير لامة مثل اعصل في صحة روح أو صحة والحكم بالطلاق أو بالفرقة وطاعة هي أخص لأحوال شخصية وقد سمي بالأحوال الزوجية تغييرا ما عن لأحوال الشخصية لامة . وهي أوجب تدخل في اختصاص الطوائف لأهل دعوى ذات صفة دينية يربط أحكامها بالعقد لدينية وهي المادة الوحيدة التي ورد لها حكم في الاحيل

( ٢ ) دعوى النسب

دعوى النسب من دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة فتدخل في

( ١ ) استيفاء مدد لأهله في ١١ رجب سنة ١٩٢٨ بمحكمة ٨ من ٩١٤

استيفاء مختص في ١٣ رجب سنة ١٩٢٢ بمحكمة ٤ من ٣١٧

احتصاص الطوائف<sup>(١)</sup>.

أما إذا تعرضت دعوى النسب عن دعوى رث فلحقها الشرعية تعتبرها  
حرماً منها وطرها على اعتبار أن قسم الميراث يستلزم "ولا اثبات الوراثة  
وإثبات النسب".

وهذه القطة موضع خلاف بعض ترى عدم احتصاص أحدكم الشرعية  
للأسباب الآتية:

(١) جاء في القرارات لدمية الصادرة بتاريخ أول أبريل سنة ١٨٩١  
للمطريكية الأرمينية<sup>(٢)</sup> صدد هذا موضوع ما يأتي:-

« وحيث كان من الأصول حريته قديماً أن يصير الإسلام من  
الطريكية عنه أرباب الميراث في دعواتهم التي تصدر عن أحدكم الشرعية  
فمن الآن فصاعداً أبطلت تراعى هذه لأحوال »

وهذا يجعل على أن أحدكم الشرعية تعتمد في تفسير ميراث من المسلمين  
على اثبات الوراثة من قبل المطريكية.

(٢) أن احتصاص المحاكم الشرعية بدعوى ميراث عند عدم اتفاق  
المقصوم على تحكيم المصالح كعادته مصداً فقط تاريخ ميراث حسب الشريعة  
الإسلامية لأن المقصوم لا يتفقون على أن يرثوا من أحدكم من غيرهم وليس  
مصداً المطريكية في اثبات النسب.

(٣) أن دعوى النسب إذا قدمت مستقلة عن ميراث كانت من اختصاص  
الطوائف الأجنبي فلا يمكن أن يصير حكمها بدست بدعوى ميراث  
بأن تعتبر أدنى دعوى فرعية يجب معها اتفاق بعض في الدعوى الأصلية  
(دعوى الميراث) حتى يحصل في دعوى النسب مدى الفائدة المختصة.

(٤) أحكام دعوى النسب في الشريعة الإسلامية تقوم على قواعد غير

(١) حسب جازية ٥ من ١٩٠٥

متعة في العبادة المسيحية في سير حياة الأقرار<sup>(١)</sup> إذ اثبت نسب عبد الاسكر  
لايستلزم في الشريعة لاسلامه ثبات الروح الشرعي لدى ثبوت منه . وذلك  
مبني على تعدد ارواحات وحوار الصفاق والتسري في الاسلام وهذه كلها غير  
حاضرة في الدين مسيحي . وان فلا ثبت نسب عدم الا ثابت أن مصدره  
روح شرعي ويكون الفصل في النسب لدى تحكيم الشريعة غير متسق مع  
التقاليد مسيحية .

### ومل هذا الرأي أحكام المحاكم المختلطة<sup>(٢)</sup>

ان لا يمكن التسمي من وطيفة تحكيم شرعية تقتصر في هذه المادة  
الهمة على مجرد اثبات الورثة ولا نقول منه النسب الذي هو أساسه .  
فان وظيفة المحاكم الشرعية هي اثبات الورثة بأسيانها الشرعية التي  
منها النسب

وإذا سم أن كل حالة اثبات وراثته وسب يكون من اختصاص محاسن  
الطوائف كانت حانة دعوى اثبات الاملاك لشرعية لقوا اذ دعوى الارث  
تقوم على ثبات صفة الوارث

وما ورد في التحريز السمية السابق لاثباته . وبمن روم الاستعلام  
من الطوائف كانت عن رتب امورث معهه تحري منها كما تحري من حنة  
الادارة عن لورثة

ثم ما الحكم اذا حثت ملة المصوم في دعوى اثبات نسب أو صفة  
بوراث . أثبت المحاكم الشرعية هي المختصة والشرعية الاسلامية  
هي المنطقة

(١) لا ريب ان نسب حاكم كافي به لاسلامه ان كان من مفرود به بحاله وم  
يكن لهقر له حسب معروف

(٢) محمد في ٢ يناير سنة ١٩٠١ مجلة سريخ ١٣ من ١٣٩٣ و١٣٩٤ ريل سنة ١٩٢٢  
شرحه من ٣٤ من ٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ ص ٣٢١ في دعوى سكاكي في ٩ من ١٩٢٦  
شرحه ٣٨ من ٢١٩

واختلاف مدة الخصومة في الدعوى التي من اختصاص محاسن الطوائف  
الاجباري يعدل عدم انتقامهم في دعوى ميراث - من حيث أن كلا منهما  
يحمل الحاكم الشرعية هي المختصة ، وإذا فتختص بإثبات النسب والوراثة عند  
تقسيم الميراث .

أما إذا استفتت دعوى النسب عن دعوى الميراث كمن رخصت حال حياة  
النورث فتكون من اختصاص محاسن الطوائف الاجباري الا اذا احتلت مدة  
الخصوم فتكون من اختصاص الحاكم الشرعية

وهذا الرأي الذي أحدث به الحاكم عمودا في التفسير الفقهي الصحيح  
للحط المديوني والتحررات السامية المفسرة له التي فصررت الاختصاص  
الاجباري للطوائف على دعاوى الزواج والصلاق وما يتبعها من مهر وجهاز  
ونفقة ولم تذكر دعوى النسب بينها .

يبرى من ذلك أن تنازع الحاكم الشرعية مع البطريكخانات لمادة امت  
النسب عند ارتباطها مع دعوى ميراث هو مصدر عذر في الأحكام  
وقلق للمتعاكسين .

### (٣) دعوى الحضانة

ان دعوى احصائه من دعاوى الاحوال الشخصية وبتعلق بمصلحة الطفل  
لا مصالح الأبوين وليس لها أحكام دينية

وسرى عند بحث القوانين التي قطبها الطوائف كيف أخرجت دعوى  
الحضانة عن موضوعها وترك فيها مصلحة الطفل بكافة أحد والديه لدى نسب  
في الطلاق أو الفقرة .

### (٤) دعاوى النفقات والمهر والجهاز

هذه دعاوى ذات صبغة مادية وكثيرا ما تنحدر من الصفة الدسمة اذا  
لم تنس صحة الزواج أو تحردت في وزن على استحقاقها كلها أو بعضها . فاذا

حدث من ذلك كانت دعوى مدنية محضة وعلى هذا الاعتبار حكمت المحاكم المدنية<sup>(١)</sup> في دعاوى النفقة .

ان في أغلب الأحوال يكون هناك من مرصه ارتباط وثيقة بالأحكام الدينية للزواج مثل أحول - ستحق المهر عند الفراق أو الوفاة قبل الدخول ومثل نفقة العدة في أحوال فسخ - و - والطلاق وما قد يكون للدولة من أحكام مرتبطة بذلك مما يستلزم من دراسة تقويم لموضوعية<sup>(٢)</sup> وهذه الاعتبارات قد أدخلت ضمن دعاوى الأحوال الشخصية وجعلت

من اختصاص مصرى كدس

فان حدث من هذه الاعتبارات جار اعتبارها دعاوى مدنية من اختصاص المحاكم لأهليه

أما دعوى نفقة لأقارب من د ما تنفقات الأرواح من الصفة الدينية وهذا أحكام خاصه في تقويم المدس الأهلية والمختلطة . إنما هذه الأحكام لا تطلق بحسب ما جرى عنه الفقه إلا بالنسبة للأشخاص غير الحاصرين للنساء الذي السرى أو بنى كالأحابس<sup>(٣)</sup> والنسبة من مرضت لهم نفقة بمقتضاها وليس هم نفقة في الشريعة المدنية<sup>(٤)</sup>

### (٥) دعوى الوصية

مست توصية من الأحوال الشخصية في ذنب الحاكمين

(١) ذنب لا حد من التركة لا تقدر تحت .

(٢) لا يكون لوارث غير رضاء في توريته

وفي عدا ذلك شكك حكم سائر انصرفت بلا عوض .

وهي في التقويم الكسبية لأكثر العوائف غير الإسلامية مطلقة من

(١) سنوات معسمة في ٢٧ ر سنة ١٩٢١ مجلة الشريعة ٣٣ من ١٦٣ و ٢٧

شعبان سنة ١٩٩٥ مجلة د ٨٠ من ١٩

(٢) ر سنة ٢٧ ر سنة ١٩٢١ مجلة د ٣٣ من ١٦٣

(٣) سنوات مجلة في ١٥ ر سنة ١٩١٥ مجلة الشريعة ٣٢ من ١٢٩ .

(٤) تقم أهل في ٣ ر سنة ١٩٣٣ في دعوى غرة ٥٤ سنة ٢ قضائيه .

كل قيد واد لا يكون من الأحوال الشخصية في شيء أكثر مما تكون  
سائر التصرفات بلا عوص.

ولم يرد لها ذكر في الحط الهماوي، فاد بقيت من اختصاص الطوائف  
الثلاث لها من الأصل، ولا ريب أنها بدعوى ميراث كانت المحاكم الشرعية  
تحكم فيها مع دعوى الميراث، فتصرر لبطارقة حداس تعرض المحاكم الشرعية  
لأمر الوصية، لأنها كانت تطلب الوصايا للكنائس وتشكوا إلى الباب العالي  
من ذلك فصدرت من الباب العالي تدكرات في ٢٥ مارس و ٢٠ مايو سنة ١٨٨٤  
بالرجوع إلى النظام القديم<sup>(١)</sup> ثم تكرر بدخل المحاكم الشرعية وتكرر  
تظلم البطارقة.

فصدر منشور في ٢٣ جمادى آخر سنة ١٣٠٨ الموافق ٣ فبراير سنة ١٨٩١  
للرؤم الأرثوذكس نحل الوصية من اختصاص هذه الفئة باسم الآتي  
أما مادة الوصايا فهذه مع كونها من الأمور الحقوقية ولا كان أمر  
تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها بما يقتضي نظرية مجلس المطر بكحانة  
المختلط كما هو مقتضى المادة الثالثة من نظامه نظرية كحانة من الفصل المختص  
وظائف أعضاء المجلس المذكور الدائمين فالوصية التي تصير تركة من بقية  
ورثة صغرا أو كبرا من المسيحيين متى كانت مصدق عليها من البصريق أو  
من انثروبوليد أو اسقيوس يكون معتد بها كحكمة ومع استثناء الأراضي  
الأميرية والأوقاف فكل ما كانت مشتملة عليه من المال أو الملك يصير تركة  
لعموم لها بلا وضع يد عليه، وما يتوقع من تسرعات بين الورثة أو وصي  
الورثة الصغرى في شأن الوصية أو فيما سعت عنها من جهة اعتبارها وعدمه كما أنه  
يسعى أن ينظر ذلك في مجلس المطر بكحانة مختط بالاستشارة العلية بمقتضى المادة  
الثالثة من نظامه من حيث كحانة بطر في مجلس انثروبوليد كحانة «دوليات» وبصير  
تتبع الأعلام إلى صدر من المجلس المذكور بدوائر الأخر الذي الحكومة

(١) خبره جريس من ١٨٤١ وما بعدها.



« غير أنه ما كان هذا القرار عند على طاعة روم الارثودوكس فاذا كان بعض الورثة مسوب طاعة غير هذه طاعة أو كان من التسعة الأحسية أو كانت الوصية المصدق عليها محتوية على وقف أو أرض من الأراضي الأميرية أو شيء متنازع فيه مع أحد من سعة الدولة العبية أو التسعة الأحسية فادعوى انقضائه من مثله هذه الوصية تكون باطلة من خصائص محاكمة الدولة العبية» (١).

فقد انشور أعطى لطانة روم لارثودوكس دون غيرها التسعة لصلقة التامة شأن وصية يحكم بها حسب قوسها حتى لو كان بعض الورثة قاصر . ولم يخط هذه التسعة طاعة أخرى إذ من فيه صراحة على أنه « عند على طاعة روم الأرثودوكس » وإن حكمه لا يطبق على أنه وصية تكون أحد الورثة فيها من غير التسعة . فبذلك نحن نرى محال شرعه من لا تكون للقوانين الأخرى سلطة الحكم في مادة الوصية

على أن هذا تفسير صحيح لمشهد الذي عدل عنه خطاً عدولاً أما وحصل حكمه من على جميع طوائف

« وقد صدر هذا منشور روم لارثودوكس ونقحه منشور ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ ( ١٠٠١ ل سنة ١٨٩١ ) لأرض لارثودوكس أرسلهما الباب العالي لجهات الدولة ومنها مصر منشور « ث تاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ مايو سنة ١٨٩١ ورد فيه « أن ما كان من الأحكام التي جاءت في هذين الأمرين متعلق حلب . هذا وسنطبقه ونفهمه . حسب » في المواد الحقوقية والحرائر وتحميهم ليس وبدعوى استتت شونده عن عقد وفتح الاسكحة تكون « طبع شملنا نرسل غير منه » . وم يردى هذا منشور الأخير شيء يجعل الحكم احصى « وصية لم ارد منشور لأن اصدار سطر ككتابة روم لارثودوكس « ما » شملنا نرسل الأخرى من التسعة . لكن

الفرجين لهذا مشور من التزكية للعربية والفرنسية ليس عيبهم فضلا من أن  
يجمعوا الحكم اسم الكمال هو ما كان متعة تكيت وكيت *relativement* كانوا  
أن الحكم العلم الشمس هو كل الأحكام الواردة تلك مشورات مثل كيت  
وكيت *telles que* وهذه الترجمة خاطئة صر جميع أحكام الوصية الواردة  
مشور الصادر طاعة الروم الأرثوذكس حاصصة على كل الطوائف غير  
المسماة ، وارجوع إلى النص التركي محفوظ بدفتر حانة الديوان اسكى بدين  
يؤيد ذلك »

« على أن ما خصت به طائفة روم الأرثوذكس في الاستقالة لا يمتد بديته  
إلى طائفة الروم الأرثوذكس نصير لأن طائفة مصر مسئلة عدم الاستقلال  
عن طائفة الروم بالأساسه ولذا ليس مستقل نصير لا نتم نظري الاساسه »<sup>(١)</sup>  
وقد سارت جميع المحاكم على هذا الخط <sup>(٢)</sup> وكذلك اتبعه المشرع  
مصري بالنسبة للطوائف الثلاثة التي عليها مدونه وهي طوائف انقط  
الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والبروتستانت جعل الوصية من اختصاصها  
كما هو في مادة ٥٥ من القانون المدني أنت « تراعى في أهليه بوصى بمثل  
الوصية في صيغتها الأحكام المقرره بذلك في لأحوال الشخصيه عنصه مادة  
التابع لها الوصى »

وبدا اجتمعت منه لخصوه في دعوى الوصيه من كان الورثة أو بعضهم  
من غير ملة الوصى إليه فأن ما تقرر في البعض أن يكون المحاكم الشرعيه  
هي المختصة كما هو حكم التعريظات السمة في ٣ فبراير سنة ١٨٩١ السابق  
الإشارة إليها . وفي هذه الحدة تطل المحاكم وصايا المسيحيين في حاتم حكم  
الشرعية وتذهب مزية حكم اطلاق الوصية لهم .

(١) نفس أهلى ٢١ يوسه سنة ١٩٣٤ موعود مرمه سنة ١٩٣٣ قديانه .

(٢) سنياف محمد ١٦ مارس سنة ١٨٩٣ معقه د ربح ٢٥ ر ٢٧٦ و ٢٣ ديسر

سنة ١٨٩٧ مرمه ١٠ ص ٨٩ .

إنما هذا الحكم غير منطبق على مصر لأن الحكومة المصرية شرعت بما يفيد عكسه . والحكومة المصرية سلطنة التشريعية لا يجب أن يحد منها من أن تفصل سموه الحيدوي ، وسنعمل على حق التشريع برلمان عزة حمدي الأولى سنة ١٢٩٠ خورت أحكام أحد هديوي ومشو سنة ١٨٩١ في هذا الصدد بخصوص تشريعية مارسهما فقد نص في مادة ٥٥ من قانون المدي « وكذلك نراعي في أهية الوصي عمل الوصية وفي صيغتها لأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية خاصة . به تشريع لها الوصي » . فيجب مقتضى هذه المادة أن يحكم في أمر وصية غير المدونة طبقاً لمقتضى ملته ولم يشترط هذه المادة أن تكون ذلك في حالة عدمه الحصول بل فأنق الحكم وحملته قاعدة عامة ومن لتمام العمل بمرتب عليه سطر حالة وروية لطائفة بأسرها .

ولاشك أن هذه القاعدة الموضوعية لامة مصرس فوجدنا لاحتصاص التي عمل الحكم في الأحوال الشخصية حسب حسب المادة من خصوم وحيالاتها وعند تعارض قاعدة موضوعية من المادة مع وعدة من قواعد الاختصاص تفصل الأولى لأنها حكم موضوعي تتعلق بالتقدم لامة وحقوق في حين أن المادة حكم إداري تتعلق بالحلية التي تفصل في الدعوى وعلى ذلك فيحكم في أمر وصية في كل الأحوال من قبل صائغة الوصي وعلى هذا رأي المحكم المخلطة ولأهمه والشرعية يجب أن لا تردد كما هو والافقدون ذلك تمنح قاعدة المادة الوصية مسيحدين .

يستنتج من ذلك أن مادة الوصية من اختصاص الطوائف الاحباري تحكم فيه طائفة الموصي ولو اختلفت مدة الحصول . وحكمها الموضوعي في أغلب قوانين الطوائف أنها مصنعة من كل قيد فتجوز ورث غير بدارة

(١) محكمة مدعيه ص ١٥ من سنة ١٩٣١ مجلة مدعيه ص ٥ من ١١٠ و ٢٥ من سنة ١٩٢٥ مجلة مدعيه ص ١٣٣ و ٢٨ من سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية ٣٤ عدد ٨٩

دقي الورثة وتخويل أكثر من الثلث بلا شبهة تجميع في مصر لمدين لقسدين فلا  
 تكون لوارث ولا نفعه أكثر من ثلث من لموصى غير إجارة دقي الورثة .  
 ولولأى أعيت محمد بن الجوزي محدود عن هذا الشرع اعتقاد على من  
 المشو العدم من الداء اعلی في ٢٣ جري اح سنة ١٣٠٨ ( ٣ فبراير سنة  
 ١٨٩١ ) إلى طاعة زود . لأنود كس بالآتة تدي حمل هذه الفاتحة وحده  
 حق الحكم في أمر . وصلة لا قند ولا شرع ومثل أنه عجم لسائر الطوائف  
 خطا مشور ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ ( مايو سنة ١٨٩١ ) كسحق سرح دك .  
 وعده وجهة شر حصة

« من أجل إبعاده لا يجوز أن يكون من أشد مهدد هو من هذه تركت  
المسيويين الذي صدر به الأمر السلطاني في حجر إحدى العذار سراح ٧ صفر  
سنة ١٢٧٨ ( يوفى ١٤ أغسطس سنة ١٨٦١ ) وتكرر في الأمرين الصادر  
في ٥ رمضان سنة ١٢٨٨ الموافق ٢ مارس سنة ١٨٦٢ ) مشتمل على  
ضمها إلى تركت. أشهر به أحد في حجر إحدى من عليه الله تنصر بقدره  
التأخرية المصرية والمبلغ منها محافظة مصر في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢ .  
وحاصل ما من عليه صراحة في ذلك من شأن من يهدي من المسيحيين شئت  
ماله في من أوجه معتدة كانت وصية هذه معتدة شئت متى كانت محررة  
مخضرة الطرء أو الأسقف أو المحسن ومصدق عليها من جهة وكذا من  
يقسم أمواله في حال حياته وصحته وكان عقده بين ورثته وحدهم أو بينهم وبين  
غيرهم وبمرر حصه كل منهم ومصدق له من غير هذا يكون معتبرا أيضا  
عند حكام الشرع متى كان مصدق عليه من مطر أو الأسقف أو القسيس  
المذكورين وير كل تركت يكون من مستحب قصر من هؤلاء هم تحت  
رعاية الدولة ويصير حرم تركت مورثهم منقوي وصفتها بحسب أصول الشريعة  
مع تعيين وصي لها من مؤتمني منها فيؤخذ من هذه النظم ( أولا )

أوصية لا تعتبر إلا إذا كانت لا تزيد على ثلث المال و (ثانياً) أن كل تركة فيها قصر يتكون حصص نصيب القصر فيها على مقتضى أصول الشريعة الإسلامية أى على قاعدة أن مورثه مفضل بعد المدايات من بقية توريثه و من دين و بعد الوصية التى لا يعود أن ترد على ثلث الباقي من المال على أن المنشور الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩١ إلى طائفة الروم الأرثوذكس بالاسكندرية نص صراحة على أن كل وصية يكون أحد المورثين فيها من غير هذه الطائفة ترجع إلى اختصاص المحاكم الشرعية فلا تعود من شأنها

« وأما عدم حوار الوصية للورث و من حيث التنبه ليه أن أصل حكم الشريعة الإسلامية و صدق غير المسلمين أنها إنما تصح إذا كانت قرابة عند المسلمين وعند الموصين حيث أنها إذا كانت قرابة عند الموصين فقط وليست قرابة عند المسلمين فإن رأى المرحوم أنها لا تعود من شأنها من المسيحيين مثلاً لواء المكشوف والبيع أو لواءه أو من على تركته و وصيه يكون وصية فى رأى صاحبه أى حبيبة لأنها إذا كانت قرابة عند الموصي فليست قرابة عند المسلمين هذا هو الأصل الذى كان يمسك به القضاة الشرعيون إذا رفع اليهم الأمر ، ولأن الوصية على المكشوف والبيع ، مقسمة و من حق من أهم ما توصل به للمسيحيين قبل ثواب الآخرة كما توصل المسلم بالوصية للمساجد وخدمة الشريعة الإسلامية . فاجراء ذلك الحكم الشرعى على وصايا غير المسلمين فيه إجحاف عظيم لهم وهذا هو وحده معنى الذى يهتبه المسيحيون ويمثلون على تنفيذ وصاياهم فيه ، ففى صرحهم من ثلث الذى لهم حق الوصية به يصح أن يتكفلوا على وجوه معتبرة فى دينهم فقد كفل لهم عرصهم . أما أن يقال ان هذا الثلث أو أكثر منه يصح أن يرصى به لورثه من هذه مسألة مالية صرفة لا علاقة لها بالدين بل هى من أمور لأحوال المدنية التى تكون فيها التشريع عاماً لكل الرعايا مهما خضعت لأحكامها من غير هذا يشهر

أعده كل حكمة في الحياة وفي الوصية الواحدة من المصنفين من حيث  
حوار الوصية للوارث وعدم حوارها ونعني من الأئمة على عدم حوارها  
للوارث ما يأتي —

أولاً : من سلب قبه من صمامة التركت من أن التركة إذا كان فيها  
وصر ضبط حب أقوال شرعه الإسلامية مما ترك عليه أنه كان فيها  
وصية وارث سكات وصية حب .

باب في مع سيم كل أصول لمسيحية من موارث، إنما هي من اختصاص الخ كسرعة وحدهم، بحسب خصوص - هذا التسم يقتضي حتى اتصال الوصية لوارث لانه قد وجدت تركه فيها وصية لوارث ورفع الأمر فيها للقاضي الشرعي خصوص لارث كما هو واجب حكم في هذا الارث طه يقتضي شرعة لاسلامية ولا محل بوصية لوارث وفي هذا المقام يجد أن بدل على خطأ في هذا الموضع في معن قوانین افوائف، ودرجعت فيها عبارة ( *ad intestat* ) من موارث خاصة عن الوصية وهو خطأ شنيع لأن مقتضى هذه العبارة سرعة في تركه ذلك في وصية لم تكن الورثة من اختصاص المحكمة لسرعة معن عبارة ( *successors ad intestat* ) مصداها « الموارث اعتبر الآية من ضمن نوصيه » وبالأبواب الموارث الشرعية ومقتضى هي ( *Successors testamentaria res* ) أي « الموارث الآية بطريق نوصيه » و  
الانحاز « الوصية » .

ثبت في أصل الحضر المسمى لصادري ٧ صفر سنة ١٢٧٨ وغيره من الأوامر  
المهمة الخاصة بمقام تركيات المسيحيين إذ كانت عدلٌ أشارت إلى وجوب  
اعتماد أوصية شريفة متى كانت تثبت أن بعض أحواله معتبرة إذا كانت  
مقبولة فكانت تحدد لهم عدلٌ من بقية أمواله في حال حياته وصحته وكما  
عقد بين ورثته وحدهم وبينهم وبين غيرهم وعمر حصص كل منهم ويسمى له هؤلاء

فان تصرفه هذ كور مصر مصره قد دت بدعتي ان ممكن لصاحب المال  
فيما يتعلق ورثته هو ان يسميه منه عبيده في حال صحته و يبرك و مني احص  
كل واحد منهم خيره من منه قبل هذا خيره و من عصبه اشري في ميراث  
بل متى احص جمع ورثته خيره عبيد من منه و احص لأجواب اكبر  
خيره من هذ المال و تصرفه هذ كور مصر و لا شك ان هذ من  
الأمر المبرر ميراث لعل عبيد في حال صحته و يسميه قد يورث  
غير الورث هو من قبل الهبة التي تقوم في حال الصحة ميراث أو الأجنبي  
و هو لكل المال و هو وضع التمسك اذا كان من صاحب المال أو يوصي  
لأى من ورثته نزل من عصبه اشري و يسميه هذ مال هذ كور  
بحكم كل الخيره عشرين لأحكام شرعية في لأجابه توصية ميراثه و عدم  
وجودى ضروره حتمية أو دمية عصبى بعد حكمه

[illegible]





ويظهر أن بعض رجال الدين رؤوا الحكم في محاسنهم أحكام الشريعة الإسلامية في التورث كيلا يدعوا داعيهم للديني المحكمة الشرعية وسنرى من دراسة القوانين المصوغية للصوائف أنها تحذف أحكام موارثها عن أحكام الشريعة الإسلامية

وإنما التورثه يتبع حكم التركة في بعض خصومه على تحريم التركة لدى المطر كعدمه كان هذا حق اثبات الورثة وداشرع في اثبات الورثة طلب متعلق قبل رفع دعوى الارث وعرض بعض بورة في اثبات الورثة لدى المطر يركبه أصححت المطر كعدمه غير مختصة<sup>(١)</sup>

أما إذا حصل تنازع في صفة حق مدعى الورثة بدكار نسهم اسكارا حده فمري البعض أن المدعى محو من دعوى ارث في دعوى اثبات النسب ويكون المحكمة الشرعية غير مختصة بها إذا كان الأحصام من ملة واحدة وهذا الرأي غير صحيح لأن اثبات الورثة هو أساس لمعاسة ميراث فلا يقبل أن يخرج من احصاء من حكم لشرعة كما أن دعوى النسب إلى متوفى لا يجوز رفعه مستند في أصول لشرع بل يجب أن يرفع على طلب مال أى على ميراث منه وإدب فلا صحح إلا مع دعوى ميراث فلا يختص بها مجلس الطلوع مطلقا وقد شرح ذلك في باب الكلاء على دعوى النسب<sup>(٢)</sup>. أما إذا ختم من الأحصام فلا خلاف في احصاء من حكم لشرعية.

في ٢٦ ربيع سنة ١٩٢٢ تعلق بمرجع ٣٥ من ٢٦٣ و ١٣ من سنة ١٩٢٨ حرب  
٣٢ من ٢٩٠٥ و ١٠ بوقر سنة ١٩٢٥ بحكم ٢٨ من ١٤ و ٢١ من  
سنة ١٩١١ برحه ٢٣ من ٢١٧ و ١٠ من سنة ١٩١٠ برحه ٢٢ من ٧٧  
(١) استضاف مختص في ٥ من سنة ١٩٢٥ بحكم بمرجع ٢٧ من ٢٦٧  
(٢) راجع من ٧٥ وما يقدم

## الفصل السادس

### تعارض الاحتصاص وتضارب الأحكام

من الطوائف الملية وحكام الشرعية وبين بعض بعض

بما اشتركت عدة جهات قضائية في اختصاص واحد تنازعوا واحتجبت كل  
مهم في مد اختصاصها ، وتصارفت في ذلك أحكامها ، وتعب المتقاضون خصوصا  
إذا لم يكن علم رعاها من شراف السلطة العامة ، ولم يكن فوقها كلها جهة  
قضائية على اتصال قضائيا في تنازع اختصاص سب .

وأهم مصدر تنازع اختصاص

- ( ١ ) اشتراك الحكام الشرعية مع طوائف الملية في الاختصاص .
- ( ٢ ) تنازع أحد بروحه مدعته ومعه
- ( ٣ ) اشتراك أحد واحد

( ١ ) اشتراك الحكام الشرعية مع الطوائف الملية في اختصاص  
الحكام الشرعية هي بحكم لا يجوز اختصاص العامة في مصر تختص بالحكم  
في دعاوى لا يحسن لغير من لم قضاه حسن ، وأحوط الشخصية مصرين  
أو أحاسيس ومن لم قضاه حسن إذا ما يتموا على قبول اختصاص محاسن  
طوائفهم

وعلى ذلك عقد ولا يلبس على غير الملبس في الاحوال الآتية .

- ( ١ ) إذا اتخذت ملة الخصوم ولم تكن لهم نظام قضائي خاص بهم  
كاللايين . وديهي أن هذه الحالة لا تثير نزاعا في الاختصاص .
- ( ٢ ) إذا اتخذت ملة الخصوم وكان لهم نظام قضائي على خاص بهم وتراضوا  
اليها ولم يدع أحدهم هذه لاختصاص الحكام الشرعية مدعى دائما لمساها

ولأنه عامة في كل دعوى الأحوال الشخصية لا بسبب منها اختصاص المحس  
الدية ببعضها .

( ٣ ) إذا اجتمعت ملة الخصوم عدم اختصاص أي طائفة بالحكم بينهم .

( ٤ ) إذا أُلِّم أحد الزوجين .

( ٥ ) في دعوى ميراث إذا لم يتفق الخصوم جميعهم على تحكيم طائفتهم

أو طائفة معصية أو خضعت منهم

ويذهبى أنه يجب أن لا يثبت فرع في الاختصاص في هذه الأحوال كلها

لأن المحاكم الشرعية هي المختصة فيها دون غيرها . أم بحاكم الطوائف سدحل

في هذه الدعاوى على الوجه الآتي :

### ( ١ ) حالة اتحاد ملة الخصوم

يحدث كثيرا أن يتراعى خصوم متحدو ملة في محاكمة شرعية مع أن لهم

ظانما قضائيا خاصا ولا يدفع أحدهم بعدم الاختصاص عند أو جهلا بالقدور

من يحكم صده بعد رفع دعواه لدى المحس . والمحس إلى لا يثبت أن الدعوى

فصل فيها بحكم . في من سبقة قضائية مختصة وسبق في الدعوى . وعاد إلى

أحكامه سابقة لأحكام محاكمة شرعية

وأكثر مصادر الخلاف أن يثبت روح روحه للطاعة لدى المحاكم

الشرعية وبحكم له تصبه في سبقة لدى المحس إلى فيحكم له . وطلاب

الزوجة زوجها بتقعة لدى المحاكم الشرعية معصية بالطاعة لدى المحس إلى

والزوجة مصححة في رفع دعوى التقعة على الروح في المحاكم الشرعية إذ تنفذ أن

تنفذ الحكم المحس ولا عذر أن تحس روحا في عقبة محكوم لها بها من المحس

إلى لأن المحس ورد في لائحة محاكمة شرعية فقط .

وكثيرا ما يجهل لأخصام غير المسلمين إلى محاكمة شرعية تحملا للخروج

من اختصاص المحس إلى ومعارضة أحكام هذه أحكام تلك وأكثر ما يكون

ذلك أن يحكم على رجل سقطة زوجته أو لأمه أو لأحد أطرافه من المجلس اللئى .  
 فينتق المحكوم عليه مع أهله أو بآخري كزوجته أو أمه أو جدته أو أفره  
 حسب الأحوال على دفع دعوى نفقة له على نفسه بالحكم الشرعية . يحكم له  
 بالتراضى وتسمع كبر . فيزاحون من حكم له بالنفقة من المجلس اللئى والجره الحذر  
 المحجز عيه من مال المحكوم عيه

وفى هذه الأحوال تكلف جهة الادرة كل محكوم له أن يتحصل على حكم  
 بأنفسه نفقه وأولويه على عهده والسيد . مصدر كل جهة حكما نفسية حكما  
 على حكم الجهة الأخرى . ثم يرفع الاشكال إلى جهة ترفع لأحصاء لتفصل فيه .  
 إنما ما يسكنه الأحصاء من حسب ومصارف سوءه فقره الذين  
 يحتاجون للنفقة الضرورية .

## ( ٢ ) حالة اختلاف ملة الخصوم

إذا اختلفت ملة الخصوم فالتقاعلة العامة أن لا يكون الدعوى من حصص  
 المحسن الملية ويدخل فى اخصاص المحاكم الشرعية . ثم ما رغب المحسن لنية  
 الأخصاص لنق فى حالة ما يد غير أحد الزوجين مذهبه بعد الزواج ، فالمحسن  
 طائفته التى خرج منها مع نفسه محتم دعوى أن العهد الذى تم تحت نظام  
 طائفة معينة يجب أن يتم بتأثير هذا العهد فلا يؤثر عيه غير المذهب  
 وحيث أن المحسن لنية والمحاكم الشرعية كلها لا تطبق إلا شريعته الخاصة  
 فلا يمكن تطبيق شريعة العهد . لا فى محسن الطائفة لى أحرار . فبعض الزوجين  
 يدس إلى طائفة ملة التى عقد ميه العهد . ونحكمه شرعية لا مقر محسن لنية  
 على ذلك

وسنشرح تفصيل حكم هذه الحالة فى موضع آخر

## ( ٣ ) حالة إسلام أحد الزوجين

إذا أسلم أحد الزوجين تكون المحاكم الشرعية هى المختصة ومحلس  
 الطوائف ما رغب هذا الاختصاص وحقته فى هذه الحالة هى نفس حقته

في حالة تغيير الملة . . ترى أن شرعة المقدس التي يجب تطبيقها لأهل هذه  
الزواحي التي ارتضاه حين المقدس . ولا يصح بروح أن يغير أحكامه ولا أن  
يعدل التزامات نفسه وحقوقه وبصير نظرف آخر ومير حقوقه لمكتسبة كما  
يشاء بطريق تغيير الدين . ويري أنه من صحيح بروح مدى اعتناق الاسلام أن  
يستمع عما يغيره الاسلام من فتح طلاق أو الدروح أخرى فليس له أن يصير  
الطرف الآخر . ويلزمه وهو بالتزامه حوله أو في نفسه . فسمح بروحه إن  
شئت أن تطلق منه . وإن كانت كاثوليكية وظلمت التعرض به وببها بدمه  
باعتها طول حياتها ولا يحكم بذلك إلا مجلس طاقته السابعة .

وسشرح من حل هذه المسألة في موضع آخر إنما تعرضها الآن لبيان صلب  
نوع من أنواع التنازع في الاختصاص والتعارض في الأحكام

### ( ٤ ) دعوى الميراث

إن حكم دعوى الميراث واضح فما كل عب أن يحدث منه تعارض  
بين أحكام الشرعة وخمس سنة

لكن يحدث نزاع في الاختصاص من اختلاف المذهب على مسير واقعة  
« اتفاق الطرفين » . وبما لا شك فيه كقاعدة عامة أن اتفاق الطرفين إما أن يكن  
صريحاً أو ضمياً ولا اتفاق الصفي تستتبعه المحكمة من أي وقعة تراها كافية  
للدلال عليه . وفي هذا يختلف تقدير المذهب نقصانية فتتوسع في تفسير الرضاء  
الصفي جهات انقصاء التي تمد اختصاصهم على دعوى الميراث . فتستج الرضاء  
من حضور خصم حرد لتركه نه فتبا أو من حضوره الجليلة بغير صفة بدون  
أن يدعى أو يدعى عليه في القصية أو من عدمه الأكيد بعباء لدعوى .

والحاكم الشرعي لا يرى الاتفاق إلا بالشكل الذي يدل على التنازل عن  
التحاكم اليها بالتحاكم مملأ إلى المحالسية وشفاها بجلسة المجلس . والذي

يحصل أن يرفع النزاع أولاً إلى المجلس الذي يقسم التركة حسب شريعته . وبعد  
 من يأتي وارث حسب الشريعة الإسلامية ؛ لكن طرفاً في الدعوى أمام  
 المجلس الذي ولو كان عالماً بالدعوى على وجه اليقين فيعيد طرح النزاع أمام  
 المحكمة الشرعية فتفصل لمصلحته . ثم يذهب الخصم الدعوى أمام المحاكم  
 الأهلية<sup>(١)</sup> أو المختلطة حسب الأحوال يطالب بتسليم نفسه في أعيان التركة  
 الثابت بحكم المحكمة الشرعية .

وعلى المحاكم الأهلية والمختلطة في هذه الأحوال أن تبيد الطرقي إجراءات  
 المجلس الذي لتزى هل هو شرط الاتفاق صراحة أو دلالة ثم يحكم حسب  
 ما يقرأى لما تفصيل حكم إحدى المحاكم<sup>(٢)</sup>

فكل دعوى ترى ثلاث مرات كل مرة أمام جهة من جهات القضاء .  
 ومن أمثلة ظروف هذا السطح ما فيه من تحريك حنة وفاة روحه عن روح  
 وعن أسماء مصمهم فصر وعين ست . وكان لروح مسعود في دين فرأى أن  
 لا بد من حل في دعوى الميراث ورثه بامرصاد . فحضر المجلس على التركة بين  
 الأقباء والبنات بالتساوي حسب شريعته التي هي الشريعة البرطانية وليس للروح  
 نصيب في التركة حسب تلك الشريعة . وبعد عدة سنوات مع أحد الأسماء  
 القاصرين رشده فطلب إعادة تقسيم التركة حسب الشريعة الإسلامية لباخذ  
 نصيبه مثل حظ الأشبين . فدخل الروح - ودمه - في الدعوى الشرعية يطالب  
 أيضاً بنصيبه مادام النزاع قد طرح أمامه ويثبت عليه أنه قبل عن منه التقاضي  
 لدى المجلس على . ثم أعيد النزاع أمام المحاكم الأهلية أو مختلطة فتفصل في  
 أي المحكمتين المختصة وأي الحكيم أحق بالتقيد<sup>(٣)</sup>

ومثل آخر توفي رجل عن روحه وأمه وصدره وأخوين وقسمت التركة لدى

(١) دعوى مر ١١٢٩ مدني سنة ١٩٢٩ أسبوط الكلية .

(٢) S. Messina, Dron C v. Mixte, III, No 592 bis et No 594 bis

(٣) محكمة لاس في عدته في ١٤ فبراير ١٩١٢ مجلة مشرح وعصاه ٢٥ من ١٤١





وكان هناك مصدر حصص للتسرع في الاحتصاص وللتصارف في الأحكام بحسب للأزواج المسيحيين أو لمحدون إلى انحاء كشرعية يطلقون فيها زواجهم ثم يسقطون عنهم بعد المدة . وقد قضى على هذا المصدر في اللائحة الشرعية الجديدة حيث منع سماء دعوى الغاء الصلح بين مسيحيين<sup>(١)</sup> .

## الفصل السابع

سعيد أحكام المحس السنية و تطبيق شريعة عقد الزواج

يحرى سعيد أحكام جهات لقضاء الحق كما يحرى سعيد أحكام المحاكم الشرعية بواسطة لسلطة لادارية صفة مدة الأولى من لائحة تعيد أحكام المحاكم الشرعية التي تقول :

« يحور كل من كل سده حكم من محكمه شرعية أصدرته وهي تلك هذا الاحتصاص أن يطبق سده بالطرق الادارية »<sup>(٢)</sup> .

وهذه المادة تفرض على السلطة الادارية أن تحقق أن الحكم صدر من جهة مختصة والأفلاقيمة له ولا أثر<sup>(٣)</sup> .

فيقدم الحكم إلى جهة الادارة لمديرها والمختصة وهذه تحيله إلى قسم قضايا ووزارة الداخلية<sup>(٤)</sup> الذي يبحث الحكم من وجهته الشكلية من حيث صدور من هيئة مختصة «صادره في حدود اختصاص طفق عن اللائحة المذكورة فإذا أقره سائر تعييده و إذا عارض لحكوم عليه في التعيد محجة

(١) المدة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٢١ .

(٢) لائحة أبريل سنة ١٩٠٧ . مادة رقم ١٩٠٧ من وزير الداخلية بعد المصادق ٩٢ و ١٠٢ من لائحة محاكم شرعية صادرة في ١٨٩٧ ومدة ٢٠٠ من قانون رقم ٢٧ سنة ١٩٠٥ لأؤس كتابه ومدة ١٣ من رقم أول من سنة ١٩٠٢ للمدسات (٣) سياتي بمقتضى ١٤ من سنة ١٩٢٨ بمدة سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ من ٨٢ و ١٢٧

(٤) راجع مشروع قسم الادارية ورقم ٧ من سنة ١٩٢٨ بشأن تعيد أحكام المجالس البلدية .

أنه مع أنه أخرى وقد حكم معارضة من أي جهة يرفق التعهد وبما  
استند قسم قضائه حية لدى فصل في الأمرين كل السارح بين محسن  
من المجالس للملية . أما إذا كان السارح بين مجلس ملي وبين محكمة شرعية أو  
سلم المحكوم عليه في الحاشين ترفع واردة الداخلية الاشكال إلى وزارة  
الحقانية لفصل فيه

ويرى ما في ذلك من صاعقة وقت كبرى من كبرى موطى وراقى الد حية  
والحقانية فصلا عن عطين تشدد .

وقد روى في سنة ١٩٢٠ أن شكل لجنة للفصل في هذه السائل برئاسة  
وكيل وزارة محضه ومسنرها ملكي ومدير مكتب لوري وحرص قرارها  
ويرى الحقانية في حية سنشره لوري وحرص قرارها صفة الحكم ولم يصدر  
ما شئها قرر وهي سترى في السارح في ساعات التي تعرض هاتما استقرت  
عنه أحكام على كالأهنة وعرضه

ويعا . على ذلك فالفصل في كل سارح في الاحصاص يكون مرجعه بما  
نحكام لأهنة وبما عرضه

وقد عرض على اللجنة تسعون برعا محضه مصادرها وأسسها . ومن  
استقرت جميعا بين للجنة قد استسلطت قاعدة طمعه باستمرار وثبت عليها  
العمل في سبيل أحكام سارح عليه وعلى كشرعية بطرف الإدارة وسمى  
تة عدة عقد روح . ومدها روح حين عقده على مذهب طائفة يرتضى  
لروحان أحكام ومن هذه الصائفة سريعة هي يعرف منه حقوقها وواجباتها .  
ولا يجوز لأحد أرواح أن يغيره فلهذا يارده وحده ويدل في واجباته وفي  
حقوق طرف لآخر لا ينفصل إلى مذهب آخر أو إلى ديانة أخرى تسج له ما كان  
حراما في مذهبه لأول أوى ديانة لأول

فثالثا روح من الكاثوليك لاجوا . سارح لطلاق مطلق ثم يقب  
روح أرثوذكس حيث يجوز لطلاق ، فيصحب من طائفة جديدة الحكم له

ماطلاق تطلقه وتروحه من أخرى، فتزوج روحه الكاثوليكية دعوى لدى مجلس طائفتها تطلب الحكم له سبعة فيحكم لها بها . فأى الحكيم ينفذ أحكم الطلاق أم حكم لسبعة ؟

ومثلاً يتزوج ثمان من الأقباط الأرثوذكس ثم يسيء الرجل معاملة زوجته فتخرج من طائفته وتطالع سبعة في مجلس طائفتها ويحكم لها فيذهب الروم الأرثوذكس ويصلب روحته مصادرة في مجلس الروم الأرثوذكس أو بالحكمة الشرعية فيحكم له ذى الحكيم ينفذ ؟

وهذه الحالة مقابل في الشرع الأوروبية . هناك الزواج مدنى ويتبع شريعته جنسية الزوج . وأحكام روح كلها من النظام العام عدا ما يتعلق منها بأحوال الزوجين . فإد غير الروح جنسيته وقاضى زوجته أمام محاكم الدولة الحدودية التى تحس جنسيتها فإلى تطبق عليها أحكام سريفة العقد أى شريعته جنسيتها قبل أن يعبر الروح جسده عملاً تند الخلق المكتسب الذى يؤدى إلى القول بأن تعبير الجنسية لا يتكرر أن يؤثر على عدم وأحكام روح عقد طبقاً لشريعة معينة ارتضاها الصرافان كيلا يحد ذلك أحدهما <sup>(١)</sup>

فيراعى أن تعبير جنسية أحد الزوجين لا يترتب عليه من الآثار ما يمس نظام الجنسية إلا ما قرره قانون الجنسية الذى عقد الزوج تحت سلطانه وذلك ارتكافاً إلى مبدأ احترام الحقوق المكتسبة التى حصلها بمحضه على حقوق أحد الزوجين قبل الآخر كما يطبق بمحضه على حقوق غير صد أحد الزوجين أو كليهما <sup>(٢)</sup> وقد كرست معاهدات لاهائى الدولية هذا المبدأ فيما يتعلق بحقوق

(١) Despagne, Précis de Droit International Privé. 4<sup>ème</sup> édition, p 582 - 584, Priet et Visschers, Manuel de Droit International Privé, édition de 1924, no 520 bis

(٢) كتاب دكتور جون جيمس جونسون - مؤلف من ٧ - ٣٩١ وكتاب الرية من ٢٨٨ إلى ١٥٤ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ١٧٤

Valéry, p. 239, no 200. - Baulé P 147 no 95.

## الزوجية<sup>(١)</sup> وإعادة الطلاق<sup>(٢)</sup>.

هذه القاعدة العامة في القانون الدولي إحدى توحى أيضا الحل الموفق للمدل ولا يصف حالة ما إذا غير أحد الزوجين في مصرته أو تغير الملة في مصر له نفس تأثير تغيير الجنسية في أوروبا.

وقد قررت ذلك صراحة حيث حـ لاختصاص في الشكوى مرة ٧٨ قوها ان يميز أحد الزوجين ديه كغير حسنة ترتب له حق في تمتع بما يملكه له ديه الجديد ولكن لا ترتب له إسقاط الحقوق المدنية المكتسبة للزوج الآخر.

ولأن محس التوافق ومحاكم شرعية رعت هذه القاعدة العامة لارتفع كل سارع وصارب في موضوع حكم من امية والمحاكم الشرعية بصفتها محاكم ديه طلقا وود لا يجوز في عرفها وحسب التقاليد التي حثت عليها أن تحكم بغيره. فهذا صفة من هذا السبب من أجل الوصول الى تطبيق شرعية العقد في تقدير حـ لـ من محـ لـ التي تقدم عقد لديها لأنه محس الوحيد من جهة قضاء لأحـ لـ شخصه الذي سيطبق اشرعية الواجب تطبيقها.

في مصر تتعارض قواعد الاختصاص مع الحكم موضوعي الواجب حتما تطبيقه. فالحكم موضوعي يقضى تطبيق شرعية العقد وهذه وعدة من النظام العام يترتب عليها حقوق طوائف من - من في أحواله المدنية. وأما الحكم الآخرى المتعارض له فيفرض عند اختلاف منه لاختصاص جهة من أقصده غير التي عقد العقد لديها وهي المحاكم الشرعية. وهذه أخيه كآثار لجهات امية لا يمكن أن تطلق الا شريعتها. وعند تعارض حكم موضوعي متعلق بالنظام العام مع حكم حرائق محس لاختصاص بفصل الحكم موضوعي أمر مطابـ لـ

(١) د ٩ من معاهدة ١٧ بونيه سنة ١٩٠٥

(٢) د ٦ من معاهدة ١٢ بونيه سنة ١٩٠٢

العام . ولذلك يتجاوز عن قواعد الاختصاص وتضحي لتصل إلى حكم في موضوع أربع حسب سرعة العقد . ولا يكون ذلك إلا لدى محس الطائفة التي عقد الزواج لديه . لذلك يحصل الحكم لصا در منه وينقد دور غيره . وهذه نتيجة هي ما يؤدي إليها الحالة خاصرة ، وهي واقعة بالقتل وأقربها الحكم المقتضيه <sup>(١)</sup> ولأهمية <sup>(٢)</sup> في عدة أحكام ، واستعملت لخدمة تنازع الاختصاص بالطرد .

إن من أحوال تطبيق شريعة العقد حالة لا يمكن التسليم فيها بكل التنازع الباعث على تفرقه . مع التنازع وتحتزم أيضا التنازع الجديدة التي تفرقت على تغيير الدولة ، وهي حالة سلام أحد الزوجين بدلالة حرية الاعتقاد بمصونة بالسنن . بدلالة تفرقت عنها كل ما فيها .

فإذا سلم الزوج ولم يسمع روحته في الإسلام فلا شك أنه مكسب بالإسلام حقوقا جديدة ، وانضمت أصرت روحته ومنها حق إغناء الطلاق وحق تعدد الزوجات ، ولا يمكن حرمانه منها .

إنما يجب أن لا يصار روحته بذلك فيدرمه الوفاء قلبا بحقوقه لشدة ما حسب شريعة رواجها ، فإن ثبت البقاء معه على أحكام الشريعة الإسلامية كان هذا سريلا منها عن حقوقها ، وإن ثبت المطالبة بحقوقها حسب شريعة رواجها وحب عليه الوفاء بها . فإن طلعت الطلاق لأن عقيدتها تحرم عليها الروح من غير دينها وحب اجابة طلبها . فإن لم يحكم لها الحكم الشرعية بالطلاق وحكم لها به بحسب ما تقتضيه فإن الحكم ينقد ويقع طلاقها منه ، وإن طالت مدة فقط لعدم رعيتها في معاشرة وحب عليه ذلك . فإن صفتها رعا

(١) سبب تعديل ٥ نونبر ١٩٠٧ مجلة مفرع ١٩ ص ٢٨٧

(٢) سبب ٢١ أبريل ١٩٢٩ محله ١٩٢٨ ١٩٢٩ ص ٨٩٥

١٩٩١ و ٢١ أبريل ١٩٥٠ بويه سنة ١٩٥٤ المصوعة الرسمية ٦ ص ١٤

عنها مستعملا حقه الشرعي غرر بصفه مداهن بحس صائفت أن يحكم لها  
سنة على روحها وسند حكمه ، كما حور الخطر في إيمه سمويين مدني لأنه  
حانف حكم شريعة روحها<sup>(١)</sup> بقصد الإصرار بها

## الفصل الثامن

### الاختصاص الولائي للطوائف الملية<sup>(٢)</sup>

نقوم البطريكيات من زمن قديم بأجراء عقود الزواج وسجلها إحصاء .  
وقبل إجراء عقد الزواج يقعد عقد خطبه في الكنيسة ، ومن هذا العقد قيمة  
إلا أنه عهد ووعده وراح بد أهل به الخطب وكل عن أنتم لرواح يلزم  
بصف للمروان أحت به الحصة بدم بد لهايا التي قدمت اليها ومقدم المهر .  
وذلك كله حسب قوانين كل كنيسة والموائد - ثمة في الطائفة . والمحاكم  
الكنسية تحكم في دعوى فسخ الخطبة وت - من سبب فيها بالحكم للمقرب  
على ذلك عديم<sup>(٣)</sup> .

ثم يستصدر طائفة الرواح بد ، روح من الرئاسة القبطية التابع لها أي  
الطراوية . والحرص من هذا الأدل التحق من عدم موع شرعية ، وعدد ذلك  
يجري عقد الزواج بمعرفة انفس

ويكتب العقد في سجل خاص على مثال سجلات وثائق الرواح شرعية  
وتعطى منه صور متصل من هذا السجل واحده لكل من الزوجين وواحدة  
ترسل لمصرانية .

وفي بعض الطوائف لا تعطى الصورة إلا للراحة فقط

(١) استئناف مختص في ٥ دية سنة ١٩٠٧ بملة شرع ١٩ ر ٢٨٧

(٢) Jurisdiction Gracieuse

(٣) لا بعد حبه الإدارة عد حكم ولا عنه بحكم حكما في برفع صاحبه دعوى  
لدى المحاكم المدنية لسلالة بما يدعيه

وكذلك نعمل وشقة الطلاق لدى اليهود إذ يحور للرحل أن يطلق روحه  
فيستصدر إياه أولاً فانفتح الطائف من الناس يدي . وارض من ذلك اسطر  
في مكان لموفق من لصر من . وعند ذلك يقع الطلاق لدى كاتب مختص  
بذلك . ولا يبين في بيان الطلاق وسجله . حررت رسمية دفعة فيجب أن  
تكون غطاء محصيه باسمه وعمره عديته وأن يكتب في ثني عشر سطرا ١٢  
رادة ولا غص . و . ط . لا . س . ر . وتختص أوراق الطلاق عدده ولا تسم لأحد  
الأرواح ولا غص من صور منته . يك من غص لا . و . ح . بعد في عصر آخر  
منحصر وسطه حاصبه في سقده على شبيهة خلافه من الحاصبه  
التي أخرى فيها صدق

ووصد . كاتب وسجل في سجل خاص

وعمل س . ك . ب . بعد . و . ح . في الطلاق في من يرجع اليه

وفي غص من ك . ب . يكون لعمود منهم حصة في سنة ١٩٠٤ لدى الممهد

وبالأرمة لدى الارم . و . س . ر . ي . يوم ولا غصه صور . عربية



## الفصل التاسع

### تفرع الطوائف المسيحية

المسيحية تنقسم الآن إلى ثلاث فرق كبرى . — ١ — كنيسة وشمع كلب  
الترناسة بديعة في روما ، والأرثوذكسية وكلهم موافق مذهب من مصر  
والبروتستانتية ولهم في كل قطر نسبة متساوية .

٢ — كاثوليكية شمل فقط و ( يوناني ) ( Greeks ) ولأرمن والبريان  
أهل سوريا والكلمن أهل العراق و ( لاتين ) ( Latins ) وهم  
سائر الأفرنج من استوصو سوحن شمس مذهب من عهد خرواب نصيبية .  
والأرثوذكسية شمل فقط و روم ولأرمن وسحر

والنسطورية والروم رأسه غير في مصر ورأسه لعلي الأيوبي في شمالي  
بلاد قنطرة والبري في دير دمنه في شرق من أرض تركيا

والبروتستانتية شمل شيع مذهب مذهب وكنيسة في مصر

صانعة وحدة

وقد فرغت هذه الطوائف مذهب من مذهب لأسباب دينية وحسية ، فإلى  
البري خمس كانت الكنائس مسخرة كم مسجد في — — — — — . وهم  
عقد ندم أن يسيد مسيح عليه السلام صيغ ضيقه هنة وطبيعته شريرة في  
البري الخمس شمس مذهب تقنين أن يسيد عليه السلام طبيعة واحدة هي  
الطبيعة الإلهية فقط ، وعرف ندمه اليعقوبين سائر يعقوب اليعقوبين أسقف  
بري ( الآن أورفا في جنوب تركيا ) وكان من أشهر انداميين عن هذا المذهب  
ووجه أهل الشرق عموما وهم ثقب ط مصر والأرمن والسريان أهل سوريا ،  
فإنشوا كنائس أرثوذكسية مستقلة لهم ونقي أهل العرب وهم الروم

واللاتين (أهل البطرك) على مذهب الصليبيين<sup>(١)</sup>.

ثم حصل في القرنين التاسع والعاشر عشر الاضطراب الكبير بين كنيسة  
الروم الشرقية في القسطنطينية وكنيسة اللاتين بحرية في روما. وكل كنيسة  
تقول عن منصب المسيح "نور دكيه" (أي دت أي المستقيم) وكاثوليكية (أي  
الجامعة) ولكن في الواقع علت عليه لارثودوكسية على الشرقيين جميعاً ونسبية  
الكاثوليكية على كنيسة روما.

وحدث أن ارد من جميع مذاهب الأرثودوكسية أسبع إلى الكنيسة  
لكاثوليكية وحدودها عند الحروب الصليبية واستقرت تحت رئاسة البابا  
مختصين حصتها لأصليبه ومنها شت المذاهب الكاثوليكية الشرقية وهي  
القطر وروم والارمن والروس والكلدان وموارنة. وبذلك انقسمت كل  
كنيسة شرقية إلى مذهبين وحددة أرثودوكسية ووحددة كاثوليكية ماعدا الموارنة  
أهل من فكتهم لآل كاثوليك.

ثم تلاين في كاثوليك مذهبهم عند ذلك وهو كنيسة الشرقية  
ومن مرجع حرب في الشرق بين حروب صليبية ومذهب مع من اسم اليهم  
من اشرقيين.

أما التمسك بمشروا خلاص الكاثوليك في مذهب في القرن السادس  
عشر ومذهبهم في الشرق نشأ من راسين لأمر كان في القرن التاسع  
عشر وسبع اشقت آثار من جميع القوافل وبكل هذا المذهب  
لا يعترف بوحدة دية وبسبب كان ذلك يفسد الكلدان ففقد  
بعددت شيعه شت الكنيسة المسيحية مسجده<sup>(٢)</sup> وأصل سكندري ورسالة

(١) قد مر عند مذهب الكنائس حرية رسم في عدم حقدونه (لأن قصي كوي  
بصاوح الاسفاة) سنة ٢٠٥٩ م وبعه فاصدة الروم ولقد سبي أساعدي من مرجع  
ملكين سنة ١٩٠٤ م.

المولدية<sup>(١)</sup> والكويكرز<sup>(٢)</sup> واليهودىست (أهل الطارقة)<sup>(٣)</sup> واللامويين<sup>(٤)</sup>  
وعبرهم .

وما بين هذه الطوائف من اختلاف فى العقائد والطقوس والأسرار لا يؤثر على الأحكام القدسية للأحوال الشخصية لأى مذهب أو حدة حصه بالواجب والطلاق .  
فازواج والطلاق عديم جميعا من أسرار الكنيسة لا يفقد إلا قيم  
والطلاق هو المسألة القدسية الوحيدة التى ورد تصديدها من فى الأصيل فى  
قوله « وقيل من طلق امرأته فسمها كتب طلاق . وأما أنا فاقول لكم إن من  
مطلق امرأته إلا لعله الرب يجمعها رنى ومن يتزوج مطلقه منه يرنى »  
فالطوائف الكاثوليكية لأعسر لطلاق مصداق وتعمم الواج عطلقة طمعا  
لأنها لا تعرف طلاقها ويستحبون عن الطلاق « عمر بن الخطاب وهو المياعدة  
بين الزوجين مائدة ومراشا وسك

ثم ما نثر الطوائف الأخرى أرثوذكسية ورتة سينية فيعبرون الطلاق على  
اعتبار أن الآية الواردة شانه بعيد اجارته للسب الواردة مع جمعه مكروه .  
وحسب في سها فى الأسباب التى سموحه . فارتوتت فسرهم فى  
مصر على عتي ارما وحلاف دين<sup>(٥)</sup> . والتمتع لأرتودكس يسعوا فيها كثير  
فأحاروا الطلاق لعنة الأمراض للشعة وللحكم « لحسن مدة طوائف والمجر عن  
الدفقة واسوء الأخلاق لكبير ، وأحبر « حاروه سب « مع كثير من  
الأحوال وهو عدم اتفاق الروحيين<sup>(٦)</sup> واليوم<sup>(٧)</sup> والأرمن والسريين<sup>(٨)</sup>

(١) Dutch Mission.

(٢) Quakers.

(٣) Methodists.

(٤) Plymouth Brethren.

(٥) البادة ١٨ من قانون الأحوال الشخصية لمصر

(٦) لبيد من ٦٧ س ١٩ من اصلاحه الدينيه لافط لارتودكس

(٧) للواد من ٢٤٧ - ٢٠ من قانون الأحوال الشخصية لمصر لارتودكس

(٨) للواد من ٦ - ٩٦ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ -

الأرثودكس يعبرونه مثل هذه الأساليب .  
وعندهم جميعاً في تحديد الأسس ما يقرر في لغواين البيطية أو في  
مجمع كسبية أو حكمه الطبيعي كمنه .  
ولاشك أن أحداً من هذه الأقوال . وأما الأسس فلا يمكن القول  
أن التعدد فيها ذو أصل ديني بل ينشأ على التقاليد في كل طائفة حسب تشديد  
روحها أو - محهم .

ومن نسب الطلاق في المسيحية إلى هذا السب لا سوجب  
الطلاق حتى في جميع الطوائف . وقد نسب رومة مسيحية إلى رومة المسيحية  
النقاء في نفسه لا في سببه . بل في نفسه . سببه ومن الكاثوليكية أما  
إذا طلبت الزوجة الطلاق أو غير ذلك من حرم إلى حرمها

وعند مقارنته قوتاً لا حولاً شخصه ديني حرم الطوائف المسيحية  
مبني أن من الأحكام في سرمدته روحاً وخلقاً لا روحاً فالدنيا وأن  
الحلاف هم روح على الأرض وأن الطوائف كلها في تقديم طلاق أما  
أحكام الشرع الزهراء وما شئت من الدين بحرية

## الفصل العاشر

### الأقطار الأرثوذكس

الأقطار الأرثوذكس قدموا في سنة ١٨٧٧ مسيحية في مصر عدد كبير،  
٨٧٠٨٧٧ حسب عدد سنة ١٩٢٧ وهي ديانة مسيحية في مصر سنة دينة  
مصر مصر . وفي ذلك تاريخ مسيحي كان مسيحي في مصر في مصر  
الديانة المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
الديانة المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
مصر مذهب المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
السواحل ومصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
مذهب المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر

وفي أو سنة ١٨٧٧ مذهب المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
على تركا في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
الأقطار مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
في مذهب المسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
وقال أن الخلاف بين مذهبين في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
مسيحية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر

ولم يكن يتأخر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
رجال الدين في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
وعد وفاة الأسقف في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
الطائفة مع الأسقف في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
على النظر في شؤون الطائفة في ذلك المص في مصر في مصر في مصر في مصر



٤ - اشتراك الأكليروس حواري العجس عند نظر دعاوى الأحوال الشخصية

وبذلك حاز المجلس أن يعقد سنوياً في ربيع الأول والقدوة به بحضور الكهنة وأن يجتمع وحده ، وأن لا يفتل حاشية أحد من جنس أو شبهه فاقبت السلطة جميع من آمنه ومن حتى في بعض في دعوى ارواح والطلاق . وقد حيز الأكرسوس من قضاة عن مواعيد له وعن الحكم في الدعوى لديه ومن قصر السلطة على بعض المجلس المستحقين وكلهم من الضامين . وممكن تضافته شعبة ولاكت به في حسب في حدث شكلا عمليا مباشرة إذ عفا المصطفى المجلس . . . عثر به به مدة قديمة وعدم تحديد انتحاره ، وأخير ، إصدار أمر كسبي صده قري في جميع الكنائس حتى أصبحت الحكومة لإصدار أمر مني الله . في دير له موسى في ور سنة ١٨٩٢ لإعادة عن عرش المظريكية ثم عي في ١٧ جمادى سنة ١٨٩٣ . على طلب الدعية العصى من عذابة وعده امكن سير في الأمور بسو . رئيس دوى معترف به في الضامة . حره حريمه وه تنكر فك هذه خرم )  
واسمرا مع ذلك طو الا حتى سمع عن مجلس شعبة من ربه  
ثمة . مدير موراثة رئاسة المطر . من اجماع امية .  
وأخير أصدر القانون مرة ٨ سنة ١٩٠٨ دى عن تحاكم رئاسة المجلس  
أن جعل الرئاسة للمطر . ومن بعده من الأكرسوس وأن لو كين استحب  
لا يرأس حبه الا عند عت مديون لغيرك وبذلك صارت الرئاسة في كل  
الأحوال للمطر . ومن بعده من ربح الدين حتى في أحوال مفاد المجلس  
س . على طلب شعبة له طيمات غير صفة

ثم صدر القانون سنة ١٩١٢ فحصل منه ثمرات رجال الدين  
مع المجلس اشراكا صبي من اجل المجلس من اثني عشر عضوا يكون أربعة

منهم من رجال الدين ينتخبهم المطرك وتصح جلساته بحضور خمسة منهم أربعة على الأقل من العلمانيين مع حفظ الرئاسة للمطرك أو نائبه  
وفي سنة ١٩٢٧ أعيد العمل بالأخوة سنة ١٨٨٣ ويظهر من العمل في ذلك  
كان سعى بعض أعيان الطائفة معونة بعض أعضاء مجلس النواب للعمل على استعادة  
سلطة العلمانيين وتم لهم ذلك . فخرج الأكبروس من المجلس وحل انشراكه  
حواريا للمجلس . والمجلس لم يشتركه في خطر اندسوى ولا في محضروهم .  
الرئاسة التي تنوب الحكم في الرعاوى : الأقط الأرثوذكسي أكثر  
الطوائف انتشارا في أنحاء القطر . لذلك من على ش. محس ورعة في كل  
أرشية<sup>(١)</sup> تحت رئاسة مطرانها ( المادة ١٩ ) تنوب الحكم في كافة مذموى  
الاتدانية وتستأنف كل أحكامها لدى المجلس امين العام  
ويشكل المجلس الفرعي من المصارف ريف وحمية من ائمة من مسجون  
بالاقتراع العام من جمعية الطائفة بالأرشية<sup>(٢)</sup> وتصح جلساته بحضور ثلاثة منهم  
وإذا عاب مطران يتولى الرئاسة أحد أعضاء المجلس  
وفي أغلب المجالس الفرعية يكون أحد الاعضاء استجيبين محميا من أهل  
الجهة وفي بعضها لا يوجد عضو عالم بالقانون  
أما المجلس الملى العام فيعقد بحضور ثمانية أعضاء على الأقل . ويصح أن  
يحضر الجلسة كل أعضاء المجلس وأكثر أعضاء من رجال القانون بعضهم قضاة  
وبعضهم محامون ويتخذ مرة كل خمسة عشر يوما ويجوز عقده أكثر من ذلك  
عند الضرورة ( المادة ٢٢ من اللائحة الداخلية ) .

(١) يوجد من مصر ١٧ أرشية Eprachie وعند الأرشية مصر . كهي في جبل سيناء  
سكنوية والقاهرة تنوب كلاً منها أسقف أو مطران . هذه قسوس يوزعون قسوساً في أعمال رعية  
Paro see ويقال له خادم القريه

(٢) رسم القديس بطرس الرسول وذلك لأبعد كثير من شياهم للأجناد وسكان أن  
أمر شيخ يدعى اسم أرشيدية مساعده على قد أتمهم سجنوه



لائحة الاجراءات . من في الماده ٤ من القانون ثمة ٣ سنة ١٩١٢ على  
أن المجلس يصع في ميعاد خمس سنين لائحة ذاتية تنظم اجراءاته . وقد وصمها  
أجيرا في سنة ١٩٢٠ وصدق عليها من وزارة الداخلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠  
وهي في مجموعها عدة من قانون اجراءات ومرفعت مطم مختصر يحوى المواعيد  
واجراءات التحقيق و... وضرف القطن في الأحكام بالمدرسة والاستشف  
وبالالتماس . وفيه نص عام يرجوع الى أحكام قانون المرافعات الأهلى عند عدم  
وجود نص على حالة معينة .

ولا يمس من أحكام شخصية إلا أن أحكام المجلس الفرعية كلها  
تتألف من مجلس أعلى من خمسة أعضاء ، وأن أحكام الطلاق كلها تتألف من  
القانون و... تتألف حصوم فتقع من المجلس الفرعية الى المجلس الأعلى لعام  
لأعدة عدها في ظرف ثلاثين يوما

تفريغ الرسوم للمجلس مربعة رسوم معضلة مرعية وهي نسبة  
للدرجات<sup>(١)</sup> ، لا تملك ولا تسحب أى تحصل بالطركخانه ومقررة في غير  
ذلك تقيم معتدلة . انما لم يصدر باعتمادها قرار من أى جهة من جهات الحكومة ،  
ونصت على اعطاء القدر من رسوم شروط معينة

### قانون الأحوال الشخصية

من العهد الأوروبى من قانون الأحوال الشخصية ذات ، انما كانت  
لكسسه مع كذا مجموع القوانين لأن الفصل وكتب القوانين الخصوصية  
اننى صدرت في عهد النظر بركه انما كيرس ان علق سنة ١٢٣٩ ميلادية .  
واشبح النص في الفصل من فصل في القرن الثالث عشر وجمع كتابه كما  
يقول « من الكتب الالهة والقوانين البيعة ومما قرعه العقل عليها ورده القياس  
بها » وشار ( في صحائف ٧ - ١٠ من طعة سنة ١٩٢٧ ) الى قوانين

(١) ١/ ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١

البيعية التي استثنى منها الأحكام . وهي عدة عن أوامر من بطريرك صادرة في حدود اختصاصه أو قرر من مجمع مكبوية أو اقبسية معتمدة .

وفي سنة ١٨٧٥ طست وزارة احدى من كل الطوائف الاحابة على بيان أحكام القوانين المسحية في المسائل الشرعية الخاصة بالأحوال الشخصية فصدر البطريرك أمره الى القمص فيلوتائوس عوض عميد كلية اللاهوت باطريركية تحرير الفصول التي ترم هذه المسائل بمطابقة لقوانين الكنيسة السابق بيانها . فوسها وعرضها على عظة البطريرك الذي راد عليها ثم طمها سنة ١٨٩٦ وصارت معتمدة عديم الى اليوم وتعرف بمخالصة الفبوية في الأحوال الشخصية . لا أن هذا الاعتقاد لم يخصها ذات صفة دينية رامية

وأهم أحكامه هي :  
 ١) من الروح أربع عشرة سنة وروح وثلث عشرة سنة للروحة .

( ٢ ) يجب رصد الولي من خمس وعشرين سنة وإذا رخص الولي نصير سبب مقبول فللسلطة الشرعية الزامه ( المادة ٣٦ - ٣٨ ) .

( ٣ ) المحرم : درجات المحرم كالشريعة الاسلامية ( المادة ٤١ ) وبمحرم الزواج للفرقة لروحية وهي اشبه بالعمومة بين الشمين والعمد وبين أفرسها ( المادة ٤٢ ) ويحرم الزواج للسبي بين السبي والتمتني وبين نسلاهما ( المادة ٤٣ ) ويحرم الزواج سبب المصاهرة بين أحد الزوجين وفارب الروح الآخر الأقرين ( مادة ٤٤ )

### أساس الطوائف :

( ١ ) الرو ( المادة ٧٦ )

( ٢ ) مخالفة الدين المسيحي ( المادة ٨٢ )

(٣) لأمر من ماله من مائة من مائة من العرض من الروح كاسية والجرام

والنصر ( المادة ١٨ )

(٤) د حول أحدها الأضرار بحياة الآخر ( المادة ٨٠ )

(٥) إذا حاول الرجل إفساد أخلاق زوجته ( المادة ٧٨ )

(٦) د ثلث الروح في المد وشين الملاهي ( المادة ٧٩ )

(٧) عينة لمطعم مدة خمس سنوات في سبع ( المادة ٨٣ )

(٨) من حكم عنه خمس أكثر من سبع سنوات ( المادة ٨٥ )

(٩) إذا تهرب أحدكم ( المادة ٧٧ )

(١٠) عدم لمدى سبعة في الروح ( المواد ٨٧ - ٨٩ )

و سب لأخره من سب لأسب في مائة من سب ذكره .

الوصية يجوز موصي في مائة من مائة في ثلاثة أرباع تركته وأن

يوصي بها رث و ميراث ( المادة ٣٠٧ )

الميراث يبع في ميراث شريفة أو صه أو سوى من امرأة ورجل

في جميع المرات لا من ثلثين فصلا الأب نصف نصف الأم والقريب

من جهة الأب أحد نصف ميراث من جهة الأم ( المادة ٣٥٩ )

و محصر ميراث في ثلث نفسه موصي وكل صفة تحجب ما بعدها .

و من مات من ورثه حل حصة ميراث ميراثه لا يتحجبون لأحياء ممن هم

في مرتبة تتولى في الميراث بموت ماله وصه و يتخذ نصيبه ( المادة ٣٤٩ )

و (٣٥٠) و صلب الروح ربع المال كان ثلاثة أولاد مثل صلب الابن

ان كان له أكثر من ثلاثة أولاد و صلب نصف المال كان له ولد وله ورثة

آخرون و صلب المال كان له ورثة ( المادة ٣٥١ ) و صلب الروح مثل

الروح ( المادة ٣٥٢ )

## الفصل الحادي عشر

### الروم الأرثوذكس

يسع عدد الروم الأرثوذكس في مصر ٢٠٩٣٦ مصرياً و ٨٧٥٥٠ أحمياً  
كثير منهم حاصلون لامتداد الأهل ( حصص سنة ١٩٢٧ )

و « الروم » في الأصل أهل لامر صورية رومانية les Romans . وفي  
القرن الرابع قسمها ثاودوسوس الكبير من رومه إلى النمكة " رومانية العربية  
وعاصمتها رومه والملكة الرومانية شرقية - وسميت اسم صليبية فاسمكة  
الرومانية الشرقية - وسمكة وسمكة غرب - كانت تشمل جميع  
بلاد الشرق من مقدونيا واسططسنة ثم لاني مصر جنوب غرب في ذلك  
بحر الأماضول والشام وسميت رومانيا الرسمية ولا لاسية .  
ولما كانت اللغة اليونانية هي - لغة في جميع مقدونيا في كونس ومن القطار  
واعطيت قبة من كل لاجس - سمكة وسمكة - سمكة وسمكة - سمكة وسمكة  
طل اللغة اللاسية سمكة وسمكة وسمكة - سمكة هي لومانية مع شيوخ حات  
محلية في الأقطار عبر لومانية كاسطلي في مصر والسرياني في الشام . ولذلك  
صارت كلمة « روم » Romam مرادفه لكلمة « يوناني » Grec

وكانت الادارة الكنسية في سمكة رومانية شرقية وقت احتلال  
العرب بالروم في القرن - سمكة وسمكة - سمكة حركة كل سمكة مستغل  
عن الآخر وسمكة -

( ١ ) للصريته مسكون أو لاسطصبي وتمتد ولايته على الأماضول  
واروماني وشرق وروم

( ٢ ) مصر من الاسكندرية وتمتد ولايته على مصر وطرطلس الغرب  
واللونة والحشة وتمتد اللوم على كل قارة لافريقية

( ٣ ) بطريرك الانطاكي وتمتد ولايته على الشام والعراق وحريرة العرب وكل البلاد الآسيوية .

( ٤ ) بطريرك الأورشليم وتمتد ولايته على فلسطين فقط .

ويتمتع كل بطريرك عدد من رؤساء الأساقفة Archeveques وكل رئيس أساقفة ينتمى عدد من الأساقفة Evêques وأميت لمن ي Metropoles كان يسمى أسقفها « مطران » أو Metropolités وفي الأحوال التي يكون فيها رئيس الأساقفة مقبلا في بلاد مستعنة أو قريية من الاستقلال السياسي كان يسمى « جاثليق » Catholic مثل جاثليق العراق وجاثليق فارس وجاثليق أرمينيا . هؤلاء الجاثليقة كانوا يتبعون اسماء وشيرة بطريركهم كية أو غيره . كما ينتمى مطران الحفشة الآن بطريرك الأقطاط بمصر - ومعه عدة مطريرك

فلما انقسم المصري في القرنين السادس والسادس إلى فرقتين كبيرتين : لقائول أن في المسيح طبيعة واحدة هي اللهية واللاهية وأنه نبوت في طبعين متحدتين هما الالهية والبشرية ، انصار موكث اودم بعد تردد إلى مذهب القائين بالطبعيتين وانصار غالب سكان مصر وداحية الشام ورؤسوا الأقباط إلى مذهب القائين بالطبيعة الواحدة . وقوم كل فريق بطريركا من بعده على نفس الكرمي مصاري انطاكية بطريركيين وفي لاسكندرية كذلك ، وفي لاؤون « ملكيين » سعة في تنتمهم إلى مذهب موكث - وم ، وقتل لاأخريين « يفتوريين » حنة إلى مقوق ايهوي أسقف اري ( لاؤون ) في حبوب تركيا الذي كان من أهم المذاهب عن مذهب الطبيعة الواحدة . وتم ذلك الانفصال في القرن السادس .

فمن ذلك الحين صار في الاسكندرية بطريركان :

( ١ ) بطريرك على مذهب القائين بالطبعيتين ينتمى على الأحصا الوطنون والساكر المعيسون من حكومة تركية ، مستنسية وحانية يومامة ( م )

الكبيرة التي كانت في مصر ولاسيما في اوجع البحري ومدينة الاسكندرية وكذلك جاية الفرهاء الذين جاءوا من مختلف الأقطار العربية وأدوموا تنصر وحره غير قليل من المصريين الأصليين .

( ٢ ) و طريرك يعقوبى على مذهب القنيس بالطيعة أو حدة نعمة لسواد الأعظم من أهل مصر وهم القبط .

فالأول هو طريرك الروم الأرثوذكس ، والثانى هو طريرك الأقطار الأرثوذكس . وذلك انصبت الكسنة لقسطنطينية عن كنيسة الرومية وصارت مستقلة ، واستمر الحال على هذا السواء إلى الآن .

ولما فتح العرب انقطر المصري توجهت عديتهم إلى المصريرك القبطى الذى هو طريرك الأعليه العظمى من أهل اسلاط لمواليين للفرع غلاب الروم الملكيين الذين اعتنقوا موالين مولى الروم ، قسطنطينية . ومارال طريركية الروم الملكيين في تصوف حتى انقصر اسمها في عدد سيط من الأهل والعرباء في الاسكندرية وقاهرة واوجع البحري . وحدثت غروب الصليبية فزادت نفور المسلمين من الروم الملكيين فزوموا حياء بالامتاع عن الصلاة باللمعة اليونانية وحتموا بان يكون الطريرك من خسية الخمية لا اليونانية حتى اضطر البطريرك بعد القرن خمس عشر أو السادس عشر في معدرة انقصر مصري في أغلب الأحيان والاقامة في قسطنطينية ، ففرب من البطريرك لسكونى

فكان أكثر المطاكة بميون الاسكندرية ويقيمون هلا في القسطنطينية ويكتمون نازال وكيل عنهم إلى القطر مصري . واستمر الحال على هذا الموال إلى عصر محمد على باشا مؤسس الأسرة الداكة . فكثر الروم الأرثوذكس في زمنه بسبب الهجرة إلى مصر ، سواء أكان من الشام أم من البلاد اليونانية فصاد لبطريرك إلى لادمة بالاسكندرية سنة ١٨٢٦ وسعى محمد على باشا بمسه حتى من للمصريرك المذكور فربد من اعب العالي سنة ١٨٤٦ ثم توالى الإراءات تعيين خلفائه منها واحدة سنة ١٨٧٠ للبطريرك صفروبيوس وأخرى سنة ١٩٠٠



هذه الشروط تم صياغتها بطريقه اسبق ملاموس مسك كى وصدر  
بمقتضى امر ملكى رقم ٨٣ فى ٨ دسمبر سنة ١٩٢٧ . فتجس باخيه مصرية  
ورس مظهر مصر واحد عليه على بلاد حاشه وفده للحكومة مشروع لائحة  
محكمة تسمى (لا محس فى كانه اقتصاده لادريه والتايه ح او لم  
قسم فى لان مشروع لائحة لاساب لشرائه .  
وفده مصر من الخاتمة مشروع لائحة أخرى ، ولان مقتضى ايها دم  
يعمل بحدده .

الهيئة التى تتولى الحكم تتولى حكم فى جميع مدوى مسه مدريه  
فى كل رسيه كانه - - - - - فى كل مدوى لذى تمج  
يعقد بالاسكدره مسه لشرائه .

وشكله كانه لاسه فى الارسيه وعدده سه فى مصر مصرى<sup>(١)</sup>  
من امطرب ريب ومن عضون من لكمة عيه مجمع مقربه ومن كاسب  
الجلسه وهو من ريب لاسه وعدده كانه ح - - - - -

وشكله لكمة لاسه فى جميع مدريه مد مصرى فى صدر الحكم  
الاسكدرى وعدده سه لشرائه فى لاسكدره ، ومن لاسكدره مواعيد لشرائه .  
وعلى ذلك فمصر اعمى غير مثل فى كانه لروء لالاسه دكس التى هى  
على موال الحكم لكمة لشرائه كانه يكيه

وشا كل جميع مدريه لاسه لشرائه وكذلك لاسه بعضى من  
الكمة وان محضر لجلسه تحرر كانه لاسه . وكذلك الحكم والرافعات  
ومذكرات كونه لاسه .

(١) وفى مصر و - - - - - لاسه لشرائه لاسه لشرائه لاسه لشرائه  
الاسكدرى لاسه لشرائه لاسه لشرائه لاسه لشرائه



وإذا كان في الدعوى وطني لايتكم المؤسسة بوجه قوله الله، وهذا ما يقتضيه من أوطيوس

لائحة الامراء مع محكماتهم لأرباب كسبه لأخيه اجراءات وافيه

منصة الأحكام دفع الدعوى وطرق تحقيقه مع عند وطرف لظن في الأحكام  
بدراسة واستئناف ولائس ومع منه حذر

وأمر بالاجراءات

(١) بقوله لاأشأت مدعوت من نفس المدعى كجده وفي حقه عدم الاستدلال على نفس المدعى لأجل أن في حقه مدعى كجده "وهي حادثة" به صدر الاستدلال

(٢) يكون لأخص من حكمه مدعى

(٣) من نواحي مصادقه لاحتماله وسد في التمسك هذا استب  
وكتب أحد المدعى حكمه وقبيل آخر من في حقه

(٤) في تحقيق لاحتماله حكمه بوجه ووجهه لاحتماله على تحقيق

(٥) طالب مدعى حقه مدعى غلبت غلبت مدعى نفس حكمه  
أحد لأخص المدعى

(٦) لا بد من المدعى بوجهه لا في ذلك أو

(٧) من المحقق في الدعوى حتى يحسم مره مع حاسب مدعى  
وحكمه لاغنى للمحقق لا ينافي مع المحقق من حقه في حقه  
خصوم ومحمد في موع في آخر

(٨) مدد لاستئناف ٤٠ موعه قصره في ١٥ موعه في أكثر  
من أربعين يوم بحسب قرب المدعى من المدعى لأجل أن في حقه  
الاستئناف في الاستدلال

(٩) مكتب محصر مع الشهادات وكتب الأحكام كجده بوجه

(١٠) نفس مدعى مدعى وهو في أول مدعى بوجهه كجده مدعى

شهادة في حقه

ومد كرات احصوه مقدمة باهرية يح ترحمتها الى البوسنية ويدفع عن الترجمة  
رسم اصلي .

لائحة الرسوم : وضعت الطريكة واحدة لائحة رسوم : يصدق عليها من  
أى جهة حكومية وحفظتها على ثلاث فئات واحدة للعملة وثلاثة متوسطى الحال  
وثلاثة للأغنياء ويجوز اعداء المقرء منها .  
وأقل التعريف الثلاث ترد عن التعريف مفردة فى المحكم الأهلية  
والشرعة كما تنص من لائحة الآلة -

للغامة	متوسطى الحال	للأغنياء
قرش	قرش	قرش
٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠
١		
رسم افتتاح الدعوى والمعارضة		
١		
رسم نعتك الدعوى		
١٠		
رسم حر عن الدعوى		
٤٠	٦٠	١٠٠
رسم اعلان ثب		
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
رسم الحكم المبدئى		
٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠
رسم حكم النهائى		
٦٠	٦٠	٦٠
رسم على محضر حقيق حكم		
٤٠	٤٠	٤٠
رسم على كل سند قده		
٢٠	٢٠	٢٠
رسم على كل مذكرة		

رسم الاستئناف صعب جميع الرسوم المدبوعة فى الاستئناف ويدفع منها  
ولا شك أن هذه الرسوم ههنا حد وظهر أن توحد كتب عدة للطريكية .

## قانون الأحوال الشخصية

بمع كسبة الزود الأرثوذكس من قبل الفصح لاسلامى فاعن العائلته و  
الموارث و الوصاية لرومى على ما ثبت فيه في العهد امبرطى . وكان هذا القانون  
عاما لجميع المسيحيين الا انها كانت قو عند مدبر لأساسة مثل عدم احادة اطلاق .  
وقد جمع أحكامه انى طنقها الكسبة لخمى مسيدس كرموكيروس  
من أهل الاسقانة وترجم الى العربية عن اليونانية وطبع على نفقة حكومة فلسطين  
سنة ١٩٣٠ وهدد لبعة معسدة لى امطريركة نصر .

وأهم أحكامه في مادة الروح مالى : —

من اروح اثنت عشرة سنة الاشى رابع عشرة سنة للذكر ( مادة ٣٠ )

### المحارم

( ١ ) درجات نحره وسمه حداء مثلا ان من العم لا يروح اسنة اسنة  
اسنة عمه أى حميدة اسنة عمه ( المواد ٤٢ ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٥ و  
٦٠ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٦ )

( ٢ ) يحرم اروح للقراءة وحية وهى اشسية لمعمودة بين الشين والعمد  
ومن سبها وأدربها أيضا ( المواد ٧٨ — ٨٥ ) .

( ٣ ) يحرم اروح للثنى من سبى والمتنى وبين سلمها وأقاربها ( المادة ٨٩ ) .

( ٤ ) يحرم اروح الرابع من تروح ثلاث مرات لا يروح مرة رابعة  
( المادة ٩٨ )

( ٥ ) الزانى لا يروح من روى بها ( المادة ٩٣ ) .

( ٦ ) الخاطف لا يروح المخطوفة وورصد وبيها وعد عهود عن القدس  
( المادة ٩٤ ) .

( ٧ ) الرابة وزوجة السكاهن المتملة لا يروحان الا باذن الكنيسة  
( المادة ٩٧ و ٩٨ )

أسباب الطهرى : تنقسم أسباب الطلاق الى ثلاثة أقسام :

أولا — لأسباب الى تحجر الروح طلب طلاق روحه هي (١) .

- (١) إذا لم يخدمه مكررا عند الدخول.
  - (٢) إذا تعددت الزوجة عدم الحمل.
  - (٣) إذا كانت الزوجة تده رجلا عربيا عنها أو شريك معهم في  
الولائم أو صحبه معيه
  - (٤) إذا قصت الروحنة بينه وبينه عن روحها خارج بنتها.
  - (٥) إذا ذهبت إلى حدوت الصنف، التمثيل، والصيد دون علم روحها  
وبالرغم عن صفة ايده من نذهب
  - (٦) إذا رتب لروحنة وأنت الروحنة ردها.
  - (٧) إذا هجرت روحها ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليها بطاعته  
ومباشرة
- ثالثا - الأسباب التي توجب للروحنة طلب الطلاق من روحها هي<sup>(١)</sup> :-
- (١) إذا كان الروحنة عند مدة ثلاث سنوات من تاريخ العرس ولم يثبت  
اقتداره على مد سيرة
  - (٢) إذا كان على مد سيرة
  - (٣) إذا كان الروحنة روحه يده وقدرة على انت ذلك.
  - (٤) إذا هجرت ثلاث سنوات ولم ين ردها مطلقا سواء كان عائنا  
عن الوطن أم لم يكن.
  - (٥) إذا ربي امرأة أخرى في بيت الروحنة أو ربي في بيت آخر أو أراد  
مخالات المدارة.
- ثالثا - الأسباب التي توجب لسكر من روحن طلب الطلاق هي<sup>(٢)</sup> :-
- (١) إذا طرأ ختنون على أحدهم
  - (٢) إذا اعتق أحدهم لرحمه
  - (٣) إذا أمر أحدهما على حياة الآخر

(٤) إذا صدر صدق أحدهم حكم حثاني محل «شرف واسموس» .

(٥) إذا اعتنق أحدهما مذهباً آخر .

(٦) إذا تأمر أحدهما على الملكة أو على هذه المؤمرة ولم يعشها<sup>(١)</sup> .

التفريق الجسماني أما التفريق الجسماني ويسمى عنده «فدية» فهو انفراق

الزوجين عن بعضهما مائة و مائة وسكك ، ويكون بناء على قرار محكمة<sup>(٢)</sup>

لأسباب غير محددة متروكة تقديرها ونسب على فيه . فتلاوت همة بين الزوجين

وحصومات مسمرة وعده استطعنهما أن يثبت في لوقت الحصر معاً ، فيقصي

بالتفريق لأجل معين من في الحكم وهذا يكون عند ما ترى المحكمة أن

طول لمدة كسب الزوج أسباب الخلاف من معه ، وإذا كان المقسبب في التفرقة

هو الزوج لزمته بقية لروحة مدة المدة

#### الوصية

(١) هو موصي أن وصي شئني لتركه إذا كان له أروسة أولاداً وزوجة

وثلاثة أولاد

(٢) لا يجوز أن يوصي بأكثر من النصف إذا كان له أكثر من أروسة

أولاد أو أكثر من ثلاثة أولاد وزوجة

(٣) ولا يقب أولاد وم حلف لروحة لله أن وصي بكل التركة<sup>(٣)</sup>

ومن أحكامه أن فرصة لا وصي لهم (للأداة ١٥٥) وأنه يمكن الطعن

في الوصية وله أن شرعية لدعوى من دة الوصية لعدم الختم من قبل الورثة

المحرمين (المواد ٢٩٠ - ٣٠٢) .

المواثيق سبع الشرعية لغير طلبة وأساسها مساواة الأنثى بالذكر وأن كل

طبقة تحجب الطبقة التي بعدها إلا والدين منهم فرصة مقدرة حسب

(١) هذا النص من آثار العديد من رواسي . وفي العديد أمثلة أخرى كثيرة .

(٢) للمواد ٢٢٢ - ٢٢٤

(٣) المادة ١٦٠ من قانون التوريث والوصية .

وجود وعدم وجود مال وحسب عدد هؤلاء. والفرع قومه مقام الأصل اذا  
بوي قبل وفاة مورثه<sup>(١)</sup>

وللقس نوريت حاش فشت تركتهم لورثتهم وثالث الأسمعه وسدس مرش  
المطريكية وسدس المؤسسات الخيرية (مادة ٢٢٩ من قانون لوريت).

## الفصل الثاني عشر

### الأرمن الأرثوذكس<sup>(٢)</sup>

دخل الأرمن جمعة في الدين المسيحي في القرنين الثالث والرابع وكان أكبر  
مشرقيهم القديس غريغوريوس سورابا (الأرمي كريكور) ولذلك يقال لهم  
الغريغوريون. ثم انقسموا مذهبين المذهب القائلين بالطبيعة الواحدة، وانفصلوا  
بذلك عن الروم الأرثوذكس.

ورئيس الكنيسة الأرمنية يلقب بالبابا Catholikos. وكان للأرمن  
حائش واحد إلى القرن الخامس عشر أي ص. كانت مملكتهم واحدة. وبعد حنة  
مقلات استقر في مدينته سس في كسكي لغرونة أرمينيا الصغرى. وفي سنة  
١٣١١ خرج عن طاعته أسقف القدس الشرع بمساعدة سلاطين مصر المسلمين  
وانعد لقب بطريرك في الآن.

وفي سنة ١٤٤١ قسم أسقفية سس في قسمين ونسحب بعضهم  
حائش في سس. وانسحب الآخرون حائش غيره في شمير من قرب حدود  
أرارات في أرمينيا الكبرى. ويعتبر للأرمن هذا الأخير ارمي الأكرهه،  
وتحت ولايته على روسيا والقوة والمجد والمسد وأوروبا وأمريكا

(١) المود ١٠٧ - ١٠٩ من قانون نوريت و...

(٢) وعندهم حسب مدينته ١٩٢٢ أو ١٧١٤٥ منهم ٣٨؛ أحى أغلبهم من  
رعيا الترك لا امتيازات لهم، وحسب تعداد سنة ١٩٥٧

واحصرت ولاية حاشيق بسيس في زمرية لصغرى وقيم حب .  
 وفي سنة ١٤٦١ أث استطان محمد من طبركية لارمن في الآستانة  
 العلية عاصمته اخذتة وميج لصير في عيه ما كان قد سمعه من لامنارت  
 لطريرك الروم سنة ١٤٥٣ وكانت ولاية طبركية لآستانة تنفذ على جمع  
 الأرمس القاطنين في بلاد مدونة لغربية القديمة من في مصر ورنسها الذي  
 جانيق شيارين لسكر سلاص من عش . يتفرعوا بهذه الرئاسة حشية من  
 مود الروس عصب وعامود كرئيس مستقل .

وقد ذكر مؤرخو لأرمس أنهم هاجروا بكثرة الى مصر في القرن الحادى  
 عشر حيث بلغ عددهم نحو ثمانين ألف عائلة . وكان جانيق بسيس نفسه قد أقام  
 مدة في مصر في ذلك الحين . وهذا من مكر رنسهم الدينية في مصر  
 « طبركية » لا « سفية » من رمن القاطنين الى الآن . وظهر منهم كتاب  
 كثير من « لغة ارمية » وكان هدير مشهور قرب سوهاج يعرف بالدبر الأبيض  
 لا تزال آثاره وبنية من فيها من لغوش والكلمات الأرمية ، وهو تابع  
 لمصلحة الآثار .

ورئيس الأرمس مصر لا هو من د حه « رئيس أساقفة » لأنه تابع  
 لمصر كالأسماء وعنه « د حص » حسب لاسطرارح التركي الذي يعتبر  
 لأساقفة كوكلاء طبركية .

وكان المرحض يستصدر « أسطة » طبركية لأساقفة ردة تعيينه من الباب  
 العالي تحفظ بوزارة الداخلية .

نظام الطائفة مصر : يسرى على طبركية الأرمس الأرثوذكس بمصر  
 اللائحة النظامية الأرسنة الصادرة بمصدق الباب العالي في ٩ شوال سنة ١٢٧٩  
 ( ١٧ مارس سنة ١٨٦٣ ) لتنظيم طبركية الآستانة طبقا للحط المايوتى والتي  
 تنقصها تشكل للحكم في الدعاوى مجالس قضائية مختلطة من رجال الدين ومن  
 عفايين منتعنين من أهل الطائفة .

والعصايون متجهون لكونهم ماسين بحسن تدبيرهم في إدارة  
أمور الطائفة المنتهية بهم من واجبات دينية مع الله ونشاكل من  
رجال الدين بحسن روحاني لأداء لأمر إروحية

وجميع هيئة من بعض أعضاء المجلس الذين وجدوا روحاني في المجلس  
قضايا محتفظ تون حكومي ١٩٠٧

والمسؤولين جميعهم على المجلس الذين ألبسهم من في مديون  
يوفق تون المجلس محتفظ بحكمهم

وشا كل جمع تصفق لأنة لأنة حذيرهم على التمدد التبري فقد  
وضع شاه خاص الإشراف تشرع تصديق عليه نظم بركة مستطاباة في ٢  
مارس سنة ١٩٠٧ من ولاية حكومي مصر من حذير من شمس الدين سرط  
الضام أعضاء الجمعية العمومية الأكبر كبريت به سنة ١٩٠٧  
(المادة ٢٥) وأما عند حكومة هذا

والى سنة ١٩١٤ كانت بركة عند المجلس من شمس الدين تشرع في  
بعد بركة لأمن لأنة في ذلك طين عين بها لأمر بمصر مع الحكم  
التبني لأستد في وأحكامه لأمر بركة بحسن هذا "لغة داره"  
لأمر بركة لأمر بركة تصديق وإذاعة

الرسوم . يقتضى المجلس رسوم على من يود حيازة سبعة عشر  
مصدق على من يود حيازة حكومة . وسمي بغير ٥٠ قرش ورمي الحكم  
١٠٠ قرش و ٢٠ قرش مبالغ كل شاعر وسمي لأمر ١٠٠ قرش

قانون الأموال الشخصية . مع كسبه لأمر بركة في هذا الروح  
والطراف الشرع عينة في كل سنة بركة لأمر بركة في كل  
ما يتعلق بصفة الخاصة وسمي بركة وسمي<sup>(١)</sup>

أما في مادة بركة وسمي بركة بركة بركة بركة





### (٤) أسباب الطلاق :

الزمان أحد الزوجين ، محبوبة التعدي من أحدهما على حياة الآخر ،  
الحكم على أحدهما بجدية محله بأشرف ، نحرص الروح - روحته على الفسوق ،  
هجر الروح - روحته ، امية لمقطعة ثلاث سنوات ، والأمراض الماسة من  
الزواج اذا طرأت بعده ومنها الحزن ، تسد عدم الحمل والاحساس ، تغير الروح  
لمذهبه أو دينه ، سوء المعاملة الشديدة ، وعدم الاتصاف المستمر بين الزوجين .  
والسبب الأخير ان يعمل احدهما في عمل لا يمكن التوسع في تفسيرها  
لبشلائكل أحوال عدم الوفاق في الصديق . الفوائد حسب مدة لاحتجاجية في  
بيئة كل من الزوجين .

## الفصل الثالث عشر

### السريان الأثريون

السريان في الأصل أهل سوريا . وبعد فتح لوف (سكندرية القريين)  
انتشرت المذبة اليهودية في سوريا مع ثبوتها هناك وبوطدت بفعل الفتح  
الروماني وأصبحت اللغة اليهودية هي لغة السريان والعلم والأدب والشعر بين  
عوم الطبقة الراقية من الشعب ولا سيما سكان المدن الكبرى وعموم أهل  
السواحل . وانحصرت اللغة الوطنية في سورية في أهالي القرى وفي داخلية  
البلاد أي اجنات الواقعة الى الشرق والشمال من نهر الفاصي لنهاية نهر الفرات  
وبر الأندلس . وعرف متكلمون بها بالسريان . وكانوا ثابطين أولا بطرك  
الروم في انطاكية . ولما انقسم المسيحيون في القريين الخامس والسادس  
الى مذهب القننين بالطبيعة الواحدة والقننين ، طبعين تساقب على  
الكرسي لانتاكية محمد بطريرك متردد بين القريين الى أن صار بطرك  
القسطنطينية ثم ثيا في مذهب الضيعتين فشت بطركه انطاكية الروم في

هذا المذهب . لكن حدث من حيلة المدي ملك العرب بشام وسط لدى  
الأمير طورة ثيو دورا وتمكن من حصول على رسامة أسقفين للعرب القائلين  
باطليحة الواحدة . وكان أحدهما يعقوب المرادعى أسقف اربا الذي جعلت ولايته  
على جميع الشام وابقى وآسيا الصغرى ، وهو لدى وطلد مذهبه في سوريا  
وفصل ساعه عن نظريته الروم الاطلاكي وسب اليه جميع أبيع مذهب  
الطليحة الواحدة يقال له اليعاقبة ومن ذلك التاريخ صار على الكرسي  
الاطلاكي نصري كان أحدهما الروم لمسيكين اثنين باعصيتين وهم الأكثرية  
ولدى للسرمان المعقوسين اثنين اسمه نو حدة وهم من أهلى الداخلية  
ولشيل ، ومع مرور الزمن غور صقس ككسه اسر بيه على خلاف تطور  
صقس الكسه الروميه فصار ككل منها صقس حص

ولما فتح العرب الشام في القرن السابع عشر المسمى اسقفويون ايتوا  
بعضهم عن الروم واستفلاهم لدى في بلاد وقد كانوا العرب على هذه  
لوالاة لهم في أحياء الاسلام الأولى مستعمروهم في ادواوين وفي ترجمة علوم  
اليونان إلى العربية وكان في رها (أورد) وفي سد (در بكر) معاهد  
عسمة شهيرة . ومن كبر عهدهم نو ادج غر سوروس المعروف باسم العربي  
وهو مؤرخ وفيلسوف ولاهوتي ومنشع عظيم من رجال القرن الثالث عشر  
وكتبه « لهدات » لايرلى الآل وول الأحكام الشرعية لديهم . وبقيت  
اللغة اسر بيه شائعة في سبها في القرن الخامس عشر حتى تقلبت عليها  
العربية نهائيا<sup>(١)</sup>

ويلقب طركهم « صطرق مدينة نه اصا كيه وسائر لمشرق » مع أنه لم يبق  
قط في هذه مدينة . وآخر مركز عهده نصاركنتهم هودير الرغفرن قرب ماردين

(١) كما أن بيد قسطنطين في سدح دمشق هي معروفة وبمصولا  
وحيدس . كما أن اللغة هذه ككسه جريج ككاشل سريان من أرتودكس  
وكاثوليك ومواراة .



أكثرهم في القاهرة ورئيسهم قسيس يقيم في دار لكنيسة شارع قنطرة عمره  
ولقبه « وكيل بطريركية السريان الأرثوذكس » وهو تابع إداريا وماليا لمطران  
القدس ولو أن تسمية تتم معرفة البطريرك في ماردين . وتشمده ووزارة الداخلية  
بأمر تصدره إلى محافظة مصر .

ويساعده في عمله بعض أعيان طائفته ائمة يؤمنون جمعية أو محسبا ميا  
عربيا على غير نظام موضوع ، وليس لهم لأئمة احرارات ولا تؤخذ عنهم رسوم .  
والوكيل البطريركي لا يحكم في أى دعوى بل يجرى التحقيق فيها ثم يرفعا إلى  
البطرك ماردين مشعوعة رأيه للتصرف فيها .

ووكيل البطريركي في مصر لا يحكم فعلا في أية دعوى الا بالتصديق على  
الصلح واثبات الوفاة والولاية عند مسح دوو الشئ اليه ، وهذه من الأمور  
الولاية .

قانون الأحوال الشخصية : جمع اراهب بوحا دولتان اسائل المتعلقة

بالأحوال الشخصية من كتب الهدايات السابق ذكره غير بموريسوس أى الفرح  
المعروف باسم العبرى ومن غيره ورتبها مؤيدا على سق القوايين المصرية وطبع  
بالقدس سنة ١٩٢٩ وهو معتدل لدى الطائفة . وجاء في مقدمته « أن لبطرك  
الطائفة الحق في تعديل مواده حسب اقتضاء الحال والحكم اعطى في المثال  
المتخلف فيها » لأن كثيرا من أحكامه وردت على سنين المرحح لا القصيم .  
وأم أحكامه المتعلقة بالزواج .

( ١ ) سن الزوج ١٨ سنة للزوج و ١٤ سنة للزوجة ، عدم رواج المطلقة ،  
عدم زواج المطلق اذا كان سب الطلاق من قبله .

المحرم :

( ١ ) درجات المحرم كالشرمة لاسلامية على وجه العموم وتريد

عليها تحريم روح سات لم والعمه والحل والخنة وسين في الدرجة الخامسة ( المادة ١٤ )

( ٢ ) يحرم الزواج المصنف بين أحد الزوجين وأقرب الآخر الدين لا يجوز من الآخر . روح لا يتزوج بأبنة عم زوجته ( المادة ١٥ ) .  
( ٣ ) يحرم لروح للزوجة الوصية وهي الرضاع حولين كاملين على اعتبار الموضع أما حكام ( المادة ١٧ ) .

( ٤ ) يحرم روح للقرينة الوصية وهي قرابة لم د والأكليل على اعتبار الشين أو حكم محمد وأحد الخط ( مواد ١٩ - ٢٠ ) .

أسماء الطلاق . الرضا ، مغير دين ، معاطة لسحر ، العيوب الممنوعة من إتمام الروح في أحد الزوجين وصفا الأمر من الشعة كالحرب والحدام والمرض ، إذا باتت الزوجة في غير مديها أو ذهبت في مديح غير لائق ، إذا اعتدى أحدهم على أحد الآخر ، عينة المستطعة خمس سنوات ، لعينة معروفة سمع سموات أو بلا سمع ، السجس أكثر من خمس سنوات ( المواد ٧٠ - ٩٥ ) .

أبواب الفصيح : يثبت النسب بالأقرار أن كان من الطرفين يحتمله وليس لعقوله نسب معروف ( المادة ١٤٣ )

دعوى لاثوة حازه في كل الاث عشر شرعى يتصرف الطرف في الأمر بالصفة لأمر بصفه ( المادة ١٤٤ ) .

الوصية : حور : وصية مقدار ثلث التركة ( المادة ١٧١ ) وبقيت ثلاثة أرباعها أن كان الورثة عقوقين ( المادة ١٧٢ ) وتخور وارث أو لغير وارث ( المادة ١٧٨ )

الميراث : يختلف قانون الميراث عن القانون البيزنطى اذ يورث البنت نصف صب . ذكر كاشريعه لاسلاميه ، لأن الميراث أكثرهم من عرب شام ويتفق معه في سائر الأحكام . وكل طبقه تحتاج مساعدتها ، ويقوم

الفرع مقام أصله اذ مات الأصل حال حياة المورث ( المادة ٢٧٧ وما بعده ) وللروح ربع نصيب الآن ، ونصف التركة ان لم يكن ناروحة ولد وكان لها وارث آخر . وله ثلثان ان لم يكن لها وارث وللكنيسة الثلث الباقي . وللروح من تركه روحها نصف ذلك ( المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ ) .

ولرجال الدين نورث خاص بكل أموال المطرك للكنيسة ( مادة ١٩٧ ) أما المطارة ولأساقفة فاما ملكوا بعد تنصيبهم صفه لامطاريركية ونصفه الارشية وما ملكوا قبل تنصيبهم فيترك لورثتهم ( مادة ٢٩٨ ) .

## الفصل الرابع عشر

### مطائفة الانجليين أو البروتستانت

مطائفة البروتستانت أحدث الطوائف المسيحية شوا في الشرق - انتشرت في الدولة العلية وفي مصر في القرن التاسع عشر على لرسمين ، الأمر بكل الدين أقاموا كنائس ومدراس كثيرة في القطرين .

واعترف بها في الدولة العلية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٠ وفي مصر في ٤ نوية سنة ١٨٧٨ ، بناء على مسمى لدول لبروتستانتية لكبرى وهي الدي والبحرا والولايات المتحدة في لدولة علية ، وفي مصر بناء على طلب الوطنيين المستندت بمساعي ممثل الولايات المتحدة<sup>(١)</sup> فصدر في عهد التبريم أمر عال تعيين أول وكيل للمطائفة الذي أحمت عليه كلمة الكنائس الانجسية وبمجرد الاعتراف بالمطائفة يكسبها ولاية القضاء طبقا للخط الممازوني .

وقد قامت في وجه هذا الوكيل صعوبات شتى في سبيل تأدية أعماله بعضها من جانب المطاريكحة التي كانت تتبع لها ولها هذه المطائفة من قبل وأحصها

(١) المطاريكحانات لبيباروس من ٢٤١ و ٢٤٢





## قانون الأحوال الشخصية قدمت السلطة عند سن صدور دهم اعتماد

وحرى العمل به بحسب خلاف في حقي الرأى وحسب الرأى  
وحكمه في الخصامة موفق للشريعة لاسلامه لاني حالة تعتبر أحد روجين  
مذهبه أو دينه فالخصامة للثابت منها على عقيدة يروى  
وأحكام النكاحات موافقة لأحكام القانون المدني ادمى وحسب من المروء  
والأصول نحو بعضهم ونحو أزواجهم .

ولما ريث على الشرعة لاسلامه لاني —

( ١ ) ناروح واروحه تنحل مع الأولاد واليت سدهم وحسبهم

( ٢ ) كل من به من الأقرب يجب لأقرب حسب درجة قرب

من استوى

( ٣ ) تمثيل الميراث لأقرب من بقوه أقرب بقوه مقدره في ميث

من حدم بشركون نعمه بعد حسب ودم

( ٤ ) اقرب من جهة الأب أحد حسب حسب اقرب من جهة الأم

( ٥ ) للذكر مثل حظ الأنثيين في كل الأحوال

لما الواقع كما أنشأ حسب وكين لاسلامه أن موارثهم حسب شرعه  
الاسلامية بلا تعديل د غير ذلك به مني دو المسحة في حكمه الشرعية .

واوصيه مطلقه من كل قدر مقرر لاسلامه لكل تركه وه ريث ميراثه .

باقى الورثة .

## الهيئة التي تتولى الحكم . حكمتى دعوى لأحوال شخصية من

احتصاص المجلس العمومى بفقصى مادة ٢١ من الأمر العالى المؤرخ أول مارس  
سنة ١٩٠٢ ونحى المادة ٢٦ منه مجلس أن يحيل اختصاصه على خان مؤلفه  
من بعض أعضائه سواء أكل في جهات مخصوصة ثم سوع مخصوص من لقصايا

وأن يرض أيضا على أن القرارات التي تصدره تكون نهائية أو قابلة للاستئناف أمام المجلس

وقد شكل المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء تسمى اللجنة المستعجلة وحل من اختصاصها الحكم في النقض حكم قنلا الاستئناف وتحديد جميع القضايا المدعى الصريح فيها على الأحكام ثم احتسب للمجلس للتصديق على الصريح أو للحكم فيها. وهي تجتمع في القاهرة مرة كل شهر.

أما المجلس العمومي الذي ينظر باقي الدعاوى وتتألف إليه أحكام اللجنة في النقض فيجتمع مرتين في السنة.

وإذا رعب حسم عقد المجلس خمسة عشر اعتيادية لضر دعواه فعليه دفع مصاريف ذلك وقدره تدون حينها

نوعه الإمبراءات الداخلية : ويسمى المجلس العمومي طبقا للمادة ٢٦ من الأمر العالي لأخوة الأحرار أن الداخلية صدق عليها من وزير الداخلية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩١٦ وهي عبارة عن قواعد ومواعيد مستوفاة لأحرار الدعاوى والطرق الطعن في الأحكام المدعى والاستئناف والامتناع وليس فيها ما يستدعي الطعن سوى النص أنه عند انعقاد الأصوات يرجح جانب المجلس ( المادة ٢٠ ) وليس لهذا النص مثيل في محاكم العالم.

والاعلايات تقوم به مدون من قبل المجلس والأحكام بمدى بواسطة الإدارة.

الرسوم : يستوفي المجلس سوما على القضايا حسب عريته وصعها ولم يصدق عليها من أي جهة من جهات الحكومة.

وقد ردت قرار من المجلس بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٢٦ تحمل رسم الدعوى الابتدائية ٢٠٠ قرش والاستئناف ٣٠٠ قرش أو أكثر من ذلك حسب ما يقرره المجلس أي أن رسم الاستئناف متروك تقدير المجلس حسب



الذين سكوا سواحل الشام ومن اعلم اليهم من الأهلى والموارنة هم أهل  
 جبل لبنان . ولذلك فالتخلافات بينهم طفيفة ترجع الى لطقوس والتقسيمات  
 الكنسية فقط لا الى عقائد أساسية . أما في نظام النجاشي وفي الشرائع الكنسية  
 فلا خلاف بينها .

### الشرعية الكنسية عند الكاثوليك

الرواج في هذه الطوائف كلها حاسم لأحكام الشرعية الكنسية ،  
 وهذه الأحكام ماسة الى طائفة اللاتين مندرجة في المجموعة الرسمية  
 Codex Juris Canonici التي نصبت في عهد البابا بيوس العاشر وشرت في عهد  
 البابا سادكتوس الخامس عشر سنة ١٩١٧ .

أما الطوائف الشرقية فمعظم نظم مادة الرواج في محكمهم الاقضية<sup>(١)</sup>  
 كالمجلس الماروني « مجمع اللباني » سنة ١٧٣٦ والطائفة السريانية مجمع دير  
 الشرفة سنة ١٨٨٨ والمجلس القبطي مجمع الاسكندرية سنة ١٨٩٨ والطائفة  
 الأرمنية مجمع رومة سنة ١٩١١ والمجلس الآخر يجرى في ذلك على حسب  
 العرف وعلى أساس القنون الروماني في الحق التي وصل اليها في العهد امبراطوري .  
 وكثيرا ما يلجأ في هذه الطوائف الأخيرة الى أحكام الشرعة الكنسية  
 اللاتينية المشار اليها لسبب وحدة المبادئ الأساسية عند جميع الكاثوليك .

سكن الكرسي الرسولي في رومه رأى في سنة ١٩٢٩ ضرورة جمع كل  
 هذه الأحكام في مجموعة واحدة وموحيدها بقدر الامكان لتعمل بها جميع الطوائف  
 الشرقية بلا استثناء . فأنفذ لذلك لجنة خاصة من كبار المتشرعين في رومه  
 ومدت كل طائفة من بينهم في تلك اللجنة ، ولم يصر الى الآن نتيجة هذا العمل .  
 أما « مختصر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف

الكانونيكية « الذي جمعه مرحوم فيديك جلال و شردي آخره الخامس من قاموسه العام بالادرة و نصاء طبعة سنة ١٩٠٣ ( ص ٣٤٤ - ٤٠٠ ) ليس قانونا رسميا ولا تنطبق جميع أحكامه على جميع الصوائف لكانونيكية . ومع ذلك فبعض الحاكم الكنسية والمجلس مية وأفراد متعصبين فقد يعتمدون عليه بسهولة البحث فيه .

وأهم أحكام القانون الكانونيكي تحريم له من لأي سبب وعدم المحالان رابطة الروحة الاموت . وهو بذلك يحذف جميع الأدب الأخرى وسائر المذاهب المسيحية .

ويستعاض عن الطلاق بالعرفي الخسبي وهو المدة بين ابراهيم فرانشا ومائدة وسكنا . وأسباب الفراق عدمه . يرى أسباب احلاق عند الطونف الأرثوذكسية وهي : —

الربا ، والمروج عن الدين الكانونيكي ، وتربية الأولاد في شعة غير كاتوليكية ، ومعيشة الاحرام بدرجة شريف ، وانحطاط على هلاك النفس ، وانحطاط على هلاك الجسد ، وسوء معاشه بدرجة تجعل نفسه ضعفة جدا

وهذه لأسباب مأخوذة عن مدتين ١١٢٨ و ١١٣١ من اشريعه الكنسية اللاتينية . وهي ذاتها ماعدا لسبب الذنوب و ردة امه . سبب وامه . حصار في أعمال الجمع اللساني ببولارية <sup>(١)</sup> وفي أعمال مجمع دير الشرفة للسريان <sup>(٢)</sup> وفي المواد ٤١ - ٤٥ من قانون الأحوال الشخصية بالأفراط الكاثوليك التي تقر بالجمع الاسكندري <sup>(٣)</sup> وفي أعمال مجمع رومه للأرمن الكاثوليك <sup>(٤)</sup> وفي كتب التعظيم

(١) المادة ٢٢٣ . ب . من مجموعة أعمال هذا المجمع كما رتبها العوري . من ابريل سنة ١٩٢٦

(٢) ص ١٩٢ - ١٩٣ من طبعه سنة ١٩٢٢ .

(٣) وهو منشور في كتب سدروس عن امريكات

(٤) نشرت أعمال هذا المجمع في كتيبي الأرمنه و اللاتينية سنة .

المعول عليها في المدارس الاكبر كيه كما جاء في أحوة نروء و السكندس على  
الأسئلة الموحدة ليهم من اللحنة  
وعدم التحلل راطة الروح انما يكون لتروج الصحيح ، فالروح الناطل  
أو العسد مقدرك من تركانه أو شره من شروط صحته يحكمه سلطانة وذلك  
للأنسب الآية . -

(أولاً) وجود حدامواع وهي كثيرة كصغر السن ولعمر الأصلي عن  
تكوين الروح - ووجود روح سابق - واختلاف الدين<sup>(١)</sup> وكون أحمد  
الروحين كاه أو راهب أو دابعة - واحصاف - وفن الروح السابق - والقراءة  
الدموية بين الأصول والفرع - والفرقة الدموية من لحوسى إلى دعة معلومة<sup>(٢)</sup>  
- والمصاهرة إلى درجة معلومة<sup>(٣)</sup> - والقراءة الروحية وهي قرابة المعمودية بين المعمد  
وشبنة - والقراءة الذرية فهي قرابة التبنى إذا كان منصوحاً عليها في القربى لمذنية.  
(ثانياً) وجود عيب جوهري في رص مثل أحوال الخطي في الشخص أو  
الأكراه على القبول

(ثالثاً) عدم حصول السكاهن من حصص له ، جراه العنود  
وهذه الأساناب معصية أبص عن الشرعة كقصية الملايسة (الدة ١٠٦٧  
وما بعدها) وهي مقبولة في سائر الطوائف كالكاثوليك  
والموابع المذكورة في لفرة الأولى يجوز التمسح من بعض شروط ولا  
يجوز التمسح من البعض الآخر ، والتمسح هو رفع الخيمة عنه ، ويعتذر التمسح  
في بعضها من الأسف وفي بعضها من التطير في بعضها من السنا فلا يكون  
سببا في إبطال الروح إلا في حالة عدم صدور هذا التمسح .

(١) أما لاختلاف وذهب كروح به كاه في وعبر كاه - كي فاحكامه مستوحدة  
عدن نصيب - ويمكن لقول بوجه عام : هو أن شرقة كاه كاه بغير هذا الروح  
صحها ولم تعد في عه كدبه سكاوسكه أو لا فلا عنه وبه صحها لا د تصدى  
كنسهم وشروط ماضه

(٢) سبق لقول أن الدين هذه من حيث حسب صواته وبعضها يحل الناح إلى  
الدرجة كدبه وبعضها يذهب في بعد من ذلك .

وليس لأحكام القوانين الكنسية في غير مادة الزواج والتفريق الحسائي أهمية خاصة لأنها غير مضغفة عملاً في موارث والوصايا<sup>(١)</sup> تطبق الشريعة الإسلامية باصرار . أما حصانة الأخت في أحوال التفريق الحسائي بين الوالدين فيراعى في أغلب الأحيان سبب الأخت إلى تصرف لغيره من سبب التفريق أو إلى الطرف الثاني منها على الكاثوليكية غير صراى مصلحة العدل .

### الحكام والأجراءات والرسوم

المحاكم الكنسية : سلطة نفص في الأحوال الشخصية في كل الصونف الكاثوليكية موزعة بين نوعين من المحاكم حسب نوع القضية . فمقدم أولاً « المحاكم الكنسية »<sup>(٢)</sup> وهي مشكلة من حل الأكليروس فقط ويمينهم الرئيس الديني للطائفة صفة مسندة في بعض الطوائف أو عند رفع الدعوى في طوائف أخرى . وعدد أعضائها عدة ثلاثة يسمى رئيسهم القاضى ويسمى الثاني المحمى عن الحق لعام وأنت لمسل . وقد صواب اليهم قضايا آخرى عند بعض الطوائف في الدعوى المهمة كدعوى الزوجية ، وهي تفصل في قضايا الزوجية مايتعلق منها بصحة العقد أو بطلانه ، ويروم المسألة الزوجية أى الطاعة أو التفريق بين الزوجين ، وعن النفقة أى استحقاقها فقط دون الحكم ببلع معين وكذلك في حطة الكنيسة وتطبق في أحكامها الشريعة الكنسية . وتنتف أحكام المحاكم الاستدانة من ديون الأسقف أى ديوان البطريرك أو رئيس الأساقفة أى نوع كالحكمة الاستدانة ويطعن في الأحكام الاستدانية أمام الدار د كل موضوعها لعصل صحة رواج أو بطلانه فقط

(١) الأعد لموارثه يعطون حصه لهم ولو سمرهم كل . كنه .

Tribunaux Ecclésiastiques (٢)

مسطر دعاوأم س. على الأوراق لدى الكرسي الرسولي في روم في الجمع  
القدس لقسر الأيصر<sup>(١)</sup> وفي قرار عدد ١٤٤٠ اتشأت على سيادة الدولة التي  
لاسلطان لها على محكمة بعد في بلد أجنبية.

والدولة العلية لم تعترف بهذه السلطة كما لم تعترف سيادة حائيق الأرمن  
على بطريركية الآستانة<sup>(٢)</sup>

ولس في القرمات ولا في العرف في كل تاريخ لدولة العلية ما يعبر هذا  
الطام ، بل قد رفضت وزارة لخدمة في الدولة العلية الاعتراف به صراحة  
بخطاب ورد عليه السنة في ٢٥ محرم سنة ١٣١١ الموافق ٧ أغسطس سنة  
١٨٩٣ جاء به ٥٨١ من الكرسي الرسولي أن تدخل في مداخل ودعاوى  
الأرمن الكاثوليك لخدمة للرب الذي ولّى من اختصاص بشاركتهم  
وخدم<sup>(٣)</sup>

وكان ذلك مقدمة دعوى مطروحة من لف. المختلط ومع ذلك فانقصه  
المختلط<sup>(٤)</sup> أو عرف بالأحكام النهائية الصادرة من روم توجه أن هذا المعام  
مقرر في عقود الكس وأن النظر في أحكام الكاثوليك ( وفي الدعوى نترك  
الأرمن ) مكلفون في ردة تيسرهم تراعى أحكام القوانين الكنسية وأهم  
حاصون لخدمة الرب في كل شيء وأن ذلك يتفق مع عرض الرب العالي من  
مسح الاستقلال القس في للطوائف المسيحية في الأخوان الشخصية

La Sacrée Congregation de Propagande Fide (١)

(٢) سماروس من ٢٢٢

(٣) مجلة القسوس عتص ٦ من ٢٢٢ .

(٤) ششاف عتص في ٢٩ ، بار من ١٨٩١ و ٢٦ من سنة ١٨٩١ مجلة القسوس

٣ من ١٢٥ و ٦ من ٢٢٢

راجع شح دعوى لخدمة وخدمت لخدمة وعلى سلة " على سائر الكنائس  
الكاثوليك في مجلة



ولا يمكن قول هذا إذا كان الحكم لم ينفذ فيما سبق لهذا الحل  
سبب أن الاستئناف روماً مقصور على الأحكام الصادرة بصحة الروحية أو  
مفسحة فلا يحتاج الحكم الصادر فيها إلى سند عبرى من قبل السلطة الادارية  
وكان الأحكام يعترفون بحكامها ولا ينفذون شأنها.

والكتاب الكاثوليك أنفسهم يعترفون بما في هذا الصدام من شذوذ ومن  
افتئات على سيادة دوائهم توصية و يعترفون بهذا المخرج أن الأحكام التي  
تصدر من روم تنطق بها عما كملت في مصر لتكون كمنها صادرة منها<sup>(١)</sup>.  
المحامي المطبق : جرد في اصول اشرقه<sup>(٢)</sup> حسب المحكم الكنسية  
محامس منه وسمى أيضا «محرم النظر كجده» أو «للجان القضاية»  
مشكلة من أعضاء عميين مسجونين و معينين برأسهم بطرك أو مدونه لإدارة  
الأموار الدنية والرمسية في الطائفة ، وللحكم في دنى مسائل لأحوال الشخصية ،  
خلاف مدنة الزواج

وهذه المسائل هي :

تقدير قيمة النفقة بين زوجين بعد حكم بخكمه الكنسية مدنية ، مستحقها ،  
واسفة لمؤقتة بين الزوجين على وجه الاستعجال قبل حكم بخكمه الكنسية ،  
والطاعة والحضانة ، والنفقة بين الأب والأم ، النكاح وحالة انقضاء النكاح  
مسائل اثبات الوفاة والوراثة وتعيين الأنسبة .

والهيئات التي تولى الحكم في المحامس منه غير منظمة في أكثر لطوائف  
الكاثوليكية ، لأن الحكومة لم تعمد لوائحها ، وأكثرها سير تفسير اطراد على  
مباح طائفة الأرمن الكاثوليك المنظمة ، تقديرون رقم ٢٧ سنة ١٩٠٥ وفيها  
تشكل المحكمة من أعضاء عميين يرأسهم أحد رعايا لندن وبعضها يعمل

(١) مصر كعادته روس من ١٩٢٢ و... هذا

(٢) المحامس يعترفون صراحة غير أنه دهم من قبل لأفرنج لندن مسوطاوس سرق  
ونس هم محامس منه .

القضاة منتخبين بالاقتراع من بين أعضاء مجلس إدارة الطائفة كاثوليك واثواريين  
و بعضا يعطى الطرث حق اختيارهم من بين أعضاء تلك الهيئة.

وقد جرت الحكومة على تنفيذ أحكام المحاكم المالية دون أحكام المحاكم  
الكنسية. على أن أحكام المحاكم الكنسية لا تحتاج إلى تنفيذ بالقوة لأنها تقرر  
حالة قانونية خاصة بصحة الزواج أو بطلانه أو بالتفريق المحل.

أما أحكام النفقة والحضانة والطاعة فتصدر من المحاكم المالية. على أن  
حكم الطاعة الصادر من المحاكم المالية - أنواعها - أرثوذكسية أو كاثوليكية -  
لا تنفذ الحكومة بقوة كحكم المحاكم الشرعية. ولكن بحكم الرضا والروعة  
الشارعة من النفقة والشرائع الكنسية لا غير حكم الطاعة، بقوة

وحسب طائفة الأرمن الكاثوليك مع تعيينها بموجب لم تضع لأنظمة  
للأحوال الداخلية فلا تنفذ الحكومة أحكامها. والواقع أن أنشأ  
هذه الطوائف بلحاظ دائم بمحاكم شرعية في كل أحوالهم الشخصية عدا  
مادة صحة الزواج و بطلانه والتفريق المحل.

الرسوم: لكل طائفة لأجرة رسوم خاصة وللرؤوس نفقات واحدة  
للمحاكم الكنسية ووحدة مجلس المالية. ففي التعريف الكنسية يؤخذ رسم  
قدره ٨٠٠ قرش شامل لكل أدوار القضية. ورسم عن كل عمل من عملها  
( ٢٠٠ قرش عن كل حصة و ٢٠ قرش عن ربع الدعوى و ٤٠ قرش عن إعلان  
الحكم ورسوم أخرى مسوعة ) ذلك حسب اتفاق أصحاب الشأن مع رئيس  
المحكمة.

وعند اللابن رسم الدعوى ثلاثون قرشا لكل واحد من أعضاء المحكمة.

## الفصل السادس عشر

### الطوائف الاسرائيلية

سكن اليهود الامبراطور به لغاية من زمن قديم وكثير منهم هاجر اليها  
فرارا من اضطهاد أوروبا، فبقوا عطف كبرا من سلاطين آل عثمان وأخلصوا اليهم  
ليحموهم من اضطهاد نصارى واسمهم السلاطين لذلك في الدواوين وخصوصا  
في وزارة المالية وفي خدمتهم خاصة وكان أكثر ألقاب السلاطين منهم .

ومدفع القسطنطينية ذلك السبب امدح عددا كبيرا من يهود لأناضول  
واسكنهم القسطنطينية وولى عليهم احدى موسى كاشي وسحقه كل ما منح  
طرك الروم من الامبيارات وحمل له كرسيا في ديوانه وعين يهوديا وريسا  
مالية (دفتدر<sup>(١)</sup>)

واردت حجرة ليهود في بلاد ادرنة الصغرى، وعبروا البلاد بشر التجارة  
وإشاء المصارف

وكانت ادرنة موزعة موكمة في احياء تسمى في الآسنة، وكل ولاية أو  
مدينة كبرى كان لها احياء يسحقه أهلها وتسمى الحكومة . في ادرنة مثلا  
كان يعين لها حاخام مستقل بإرادة سنية<sup>(٢)</sup> .

ولم صدر المذهب الجديد في الذي أوجب في أوجسه اشرارك أعيان الطائفة  
المعينة مع رجال الدين وصير إدارة أمور كل طائفة تخلفت طائفة ليهود على  
مقتضاها بالألحمة صدق عيب ليد العاني في ٥ مايو سنة ١٨٦٥<sup>(٣)</sup> .

واليهود ينقسمون الى طائفتين . ربابيين والقرائين .

(١) Young, Corps de droit Ottoman T. I p. 140

(٢) شرحه، ولا يحكم شرعية اليهود من . سمون صفحة ٢٠ من مقدمة

(٣) شرحه من ١٤٦٦ - وهو موسى لادرنة ومعه ليد جلال ح ٥ من ١٩٠٤-١٩٠٣

فالرمايون وهم الأصل والأكثر عدداً يعتقدون بتوراة والتلمود والقراون  
لا يعتقدون بالتلمود.

والتلمود هو عبارة عن أحكام قانونية تعصبية راسخة عما ورد في التوراة  
تناقض الحلف عن السلف كاسه والاحياء في الاسلام. وهذا تدوينها على يد  
الكاهن عزرا بعد رجوع اليهود من بابل سنة ٥٣٨ ق. م. وكلها  
بعده آخرون.

فالتوراة عند اليهود هي الأسس حجة الأولى من الكتاب المقدس للنسوبة  
الى سيدنا موسى عليه السلام وهي تحوى أحكام أخلاقية حين وفاته عليه  
السلام. وهي تحوى أيضاً لأحكام ادينيه وشرائع المدنية والجناائية والسياسية  
لبنى اسرائيل.

وقد وضع حكمهم بعد ذلك أحكام تعصبية كثيرة في كل أمور معاشهم  
سظم حياتهم الفردية والاجتماعية دون مذهب في، في أسس التوراة إنما هذه  
الشرائع لا تنس مبادئ الشريعة لموسى لاسية الواردة في الأسفار الخمس  
الأولى، وتقتصر على نقط ثانوية وتفصيلة.

وكان للأمة اليهودية تعاليد دينية وحكم شرعية تعصبية متبعة من عهد  
سيدنا موسى والأنبياء الذين خلفوا من بعده كاسه والاحياء في الاسلام بتناقضها  
الحلف عن السلف مجموعة في صدور العلم. منهم الشعب في كل ماضيها. وهي  
مفصل كل شيء في حياتهم الاجتماعية والفردية. واشتهر اليهود منهم من أشد  
الأمم تمسكاً بتعاليدهم وأحكام دينهم من عقائد وفروض ومن وأساطير.

فقد نصب سوحدر ملك على اليهود سنة ٥٨٧ ق. م. حرب بلادهم  
وأسر الشعب وسبى وجهاء الى بابل المهرين، وصاعت في هذا السبى كتبهم  
وهلك عمالهم وسكنة العرفين وأحكام الشريعة والسنة ولما قلب قورش  
ملك الفرس على العرش بعد نصف قرن أعاد لليهود حريتهم وسمح لهم بالعودة  
الى بلادهم بعدد واحد وثمانين ألفاً، وأورشليم تحت قيادة الكاهن عزرا الذي رأى  
أن يكتب لهم شريعتهم حشية اندثارها.

وبقي بعضهم فيما بين النهرين حيث تسواحية كثيرة وشواشه ولاية  
مستقلة تحت سيادة الفرس أومت سبعة من المير وصال وأرت في ربيع اليهود  
الى اليوم إذ يخرج من معاهده علماء كثر في الدين وفنون

وتولى على اليهود بيت المقدس بعد سرر جمعه كبرى براسه ادين مؤمنة  
من الأخبار الكهنة والعلماء سمور ثمانية ومشرين من نون لأخبار <sup>(١)</sup> ثمانية  
وم الذين رتبوا الصلوات واثرا اشعار اديسه حب لسه المعروفة من عهد  
القصة <sup>(٢)</sup> فكان هذا منه عيسى بن مودى هو عدو من فقه شيعى وشرح  
للتوراة ويبلغ ما به من الوصايا ٦١٣ وصية <sup>(٣)</sup>

ثم توالى على اليهود بعد ذلك من كبرى من مرسى من نون لبلاد الى  
القرن الثاني هذه إذ نصب عليها سكك مقدون ثم اندسة ثم قهرم بنوقس  
جناء الاسكندرية شه وكاتب مدح حروب سكان مشهورة في القرن  
اثنى قبل الميلاد . ثم حاكم بروس في قرن لاول قبل مسيح وشروا حرق  
ملوك اليهود مكابيين سنة ٦٣ ق . وقسموها في ثلث صغرى ، مصر ، يهود  
سنة ٦٤ ب . م . قهرم الامبرطور قسطنطين سنة ٣١٣ م . بطن حرقه لبلاد  
وأهلكا عددا كبيرا من أهلها ، حرق بطن اورشليم وهيكلك سنة ٧٠ م .  
وشنت اليهود . ثم حرق وأمرة أخرى في نون القرن اثنى قبل الميلاد  
دريانوس سنة ١٣٥ ب . م . وحرب اورشليم وأحرقهم من لآدم مقدسه  
وفي تلك العصور كانت حامية اليهود في مرسى سوا ونهر هرت تحت حكم  
الفرس الى حين الفتح لاسلامى ثم الى العصر العباسى ، وكان هم معاهد دينية  
وعسية لها نموذج عظيم على جميع اليهود مشيخ في العهد .

(١) ثمانية من نون أى لآدم بنو شجرة وحطوبه . . . . . لآدمه وبنو  
(٢) وهم حكام بني اسرائيل عيسى بن موشى بن نون حاكم صيدا موشى وهم سكر دسهم  
في التوراة .

(٣) لأحكام شرعية سمود بن موشى بن نون . . . . . و . . . . . مقدسه

وقد شئت هذه الحق علماءهم الى تدوين شرائعهم وسننهم في عصور  
محفظة منذ رجوعهم من سبي بابل أولا على يد الأحبار السابريين ثم على يد الأحبار  
الأمورائيين أي مصريين الذين شرحوا التوراة وردوا عليها الى القرن الثاني بعد  
الميلاد ، واستمرت هذه الحركة العنيفة على بحري المصور خصوصا بعد شتيتهم .  
وأنهم هذه السابريين ما جمعه العالم الكبير يهودا الحناني بالتقديس<sup>(١)</sup> ، لدى عاش في  
القرنين الثاني والثالث بعد الميلاد ، وسمى كتابه « المشا » أي المشي بمعنى  
التوراة الثانية ، وقسمه الى سبعة أسفار : في الزراعة والأعياد والسماوات والسموات  
والوقف والدنانير والصورة . وتولى أحبارهم شرح التوراة وإزادة عنه حتى لمع  
٣٦ جزءا حيا لمعتقد والتعظيم وكل أمور الفقه من معاملات وقصاص  
وعبادات ، ولأموال معاشهم من زراعة وتجارة .

وكان هذا الكتاب يدرس في معاهد اليهود في كل قطر وخصوصا في  
المراق وفي فلسطين

ثم صار العلماء في كل معهد يصفون على هذا الكتاب شروحا وتفسيرات  
من ذلك حلة السابريين الجديدة أهمها : كتب سعد القوي في القرن العاشر الذي  
ألف بالعربية ، وموسى المسمون في القرن الثاني عشر وهو طبعت الملك صلاح الدين  
الأيوبي الذي شرح المشي في كتاب أصول أسماء « اليد القوية » وهو يقع في  
١٤ مجلدا ، وموسى الفريسي كارو الصفدي في القرن السادس عشر وكل منهم  
مصنفات عدة جمعت بها بعد في مجلدات للترجيح بين أقوال العلماء عرف كل  
منها « بالحرة » أي التكملة<sup>(٢)</sup> أحدهما صدر من معاهد المراق والآخر من معاهد  
فلسطين فصار لهم مشا واحد وجمرتين درجت العدة على كثرة إحداهما عقب  
كتاب المشي ويعد مجموعتهما التوراة . وبعد ذلك قبل باب الاحتجاج عندهم  
فلا نفتي ولا يحكم إلا بالآراء المراجحة المذكورة في المش والحرة .

(١) وأخبره « هاندوس »

(٢) الفريسيون واليهوديون يراون في شرح ٣٦ .

فالتعود ومعصاة التطليم من مصدر مُد تعني علم ومنه محد بالعرى وليميد بالعرى هو مجموع أحكام المش واجرة . ونقل به يهود أورشليم اذا كان مؤلفا من المشا وحجارة فلسطين . وتعود فابل اذا كان مؤلفا من مش وحجارة العراق . والمشا في اليهودين يختلف أحدهما عن الآخر في بعض المواضع والذي عليه الجمهور هو المشا البابلي<sup>(١)</sup> .

واليهود يزولون المشا منزلة التوراة ويعتقدون أنه توراة شعوية رمت على سيدنا موسى وفسدها . خفف عن السيف حتى دوت في لهد الأخير فلا يحيدون عن أحكامه .

### نشوء القرائين

في الزمن الذي كان الرابانيون أي الصفاء يملكون الكتب التي شتمها اليهود وحسد منهم علماء في كل زمان سكرت على رعايتهم المعلاة في ذلك ويعلقون الأهمية لأولى دنيا على سورة دنتها لا على ما يدعيه سنة أو تقيد وسكهم لم يكونوا شيعة معصية عن سائر اليهود<sup>(٢)</sup>

وفي القرن الثامن بعد الميلاد تكونت هذه الشيعة معصية عن الرابينين وسموا « قرائين » لاكتنائهم « بفرا » أي التوراة التي يقرأون التوراة الشعوية المجموعة أحكامها في مشا واجرة ( اليهود ) وكبير الذهب عنان بن داود من العراق في عهد المنصور العباسي ، وكان معاصرا للإمام أبي حنيفة متأثرا بمذهبه وبمذهب المعتزلة . ودعوه الإيمان « سورة وحدها وترك باب الاجتهاد في تفسيرها مفتوحا لكل أحد »

(١) شرحه .

(٢) والقرائين في أسماء كبار يهود ونسب دلت فيهم فيقول كتيبة مبروكة بوقام بأربعة أصناف من شانه ( سكته - بق من ٤٢ - ٥٠ و ٥٣ - ٥٥ )

فانصرف بين القرائين وارباعين كالمعرف بين العروقات الدم يسكرون  
التقليد الكنسية وسانتر المسيحيين الذين قوت بها .

وكل أربع مذهب القرائين محصور من ولا بين يهود فلسطين والعراق .  
ويعد ماخرب الحاكم يأمر الله بيت المقدس في القرن العشر عرف القرون في  
شمال سور و مقبر والعرب ولأندلس وفي القرن ثلث عشر صارت ثم  
حايث تدكر في شرق أور ولا سم جود وعسبي وروسي وبلاد لفرم  
حيث هم نفس القرائين في العالم الآن . وعلم سب ذلك أن القرائين في روسيا  
نحصر على امتيازات من القيصر اسكندر الثاني سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٨١ إذ  
أتمو للحكومة الروسية توطينهم في لهم من قبل ميلاد المسيح وأن لا علاقة  
لهم بدينهم<sup>(١)</sup>

والخلاف من راسين واقرئين شديد فماده على لايب «سعود» و  
بكره . ويرتفع على ذلك اختلاف لأحكام تقوية التي سمع كل مذهب  
في هو حلال وما هو حرام حتى يحرم الأرمن الروح من عرائن<sup>(٢)</sup> .

وعلى خلاف بينهم في نفوس ورمين مسنة كثير منهم تعذيبه ومضما  
شرعي ومضما حرام تحرم اشهور والأعياد وميثاق التصحية في عيد الفصح  
وضعه الكنيسة وما يحرم من نأكل والشارب كطبخ الجدي بلن أنه  
و«فصص» في الخروج قارنايون يحبرون منه ولأرض وانراون صقون  
قاعدة السن «سن» ولسن «مين» .

وسنفضل المسائل الشرعية في موضع آخر .

### السقارديم والاشكينازيم

قسم اليهود في قسمين . اشكينازيم وسقارديم . فاسقارديم  
هم يهود الشرق وشمال فرقة ولأندلس . ولاشكينازيم هم يهود أورناودس ،  
وسن فصلهم في منتصف القرن السادس عشر على يد يوسف افريم كرو



الصعدي رعيم الصعدي ، وموسى اسرائيل رايو الويلدي رعيم لاشكبير  
وكل منهم أعتك في مدعاه

وبين الطائفتين دوى خاصة بالروح واصحابه ، أخرى خاصة بصيوان  
وبالشيخ وبالعلماء لدمه بما استوجب العقاب كمنهجه

وأهم الفروق الشرعية محريم تعدد زوجات وأخرية المذبح الصلوات صدرعة  
الروحة لدى الاشكنازيم وكلا الأمرين حائري الصعدي

وأيضاً هذا التفسير مهمية لأن كان كالمهم رديون وحائفة ، بين في  
مصر حاكمهم من الصعدي

انما سبق أن طلب لاشكبير لاعتداف بهو طائفة مستقلة كونه ولاية  
المصر سنة ١٢٤٠ هـ سنة ١٩٢٢ م وقصر عليها تسميتها إلى بين طائفة  
للمصرات سنة ١٢٤٠ هـ

وبمول لاشكبير به أنهم كانوا مصر منذ سنة ١٨٦٥ من اليهود  
الأفراح الذين رحلوا من شرقهم ، وأن طائفة حاصلة حاصلة به دوى كل  
أموالهم مقتضى في التهود عن تشكيل كسب حاص به في كل بلد  
به مائة وعشرون عائلة منهم .

والرأبون اعترفوا بهذه الطائفة اليهودية مدنية ودينية دون القومية  
بسبب اختلاف اللغة ومن الصائتين المذبح كدى على تفسر على روح  
الاشكبير وعلى الاموال التي مدفع بذلك ومضى في قوله <sup>(٢)</sup>  
أما الدعاوى فتتظر في حاكمها

(١) راجع دوسه لاشكبير م. محمد مكب ور. ٧ - ٢٩٣

(٢) راجع دوسه - من لاشكبير

## الفصل السابع عشر

### نظام الضرائب اليهودية

لل يهود مصر ثلاث طوائف مستقلة تتبع ولاية اقصاء : طائفة الرابيين بالقداهرة ، وطائفة القباطين ، ونظر المصري كله ، وطائفة الرابيين بالسكندرية .

#### ( ١ ) الرابيون

يبلغ عددهم حسب تعداد سنة ١٩٢٧ في جميع القطر المصري ٥٩٠٤٣ منهم ٢٩٦٦١ مصريون و ٢٩٣٨٢ أجنبي كثير منهم حاصلون للقضاء المحلي . وتمتد ولايتهم حاكميتهم على سكان القطر المصري عدا مدينة الاسكندرية ومدينة البحيرة تتبع حاكمية الاسكندرية

وهذه الطائفة معترف بها رسميا ورئيسها منتخبه عديم ، ويعتمد برأيه من الباب العالي سندا وانصر مسكن من الحكومة المصرية الان<sup>(١)</sup>

وللضائفة مجلس ادارة مبني باللائحة<sup>(٢)</sup> وضعت سنة ١٨٨٧ ، وهو يختص بالضرر مع الحكومة في كل امور الطائفة عدا المنازل القضاية وهي من اختصاص الحاكم عساه تولاه نفسه أو واسطة من عساه

وقد وضع مجلس الضائفة لائحة في سنة ١٩١٠ تنصيص وصية القضاء نصت على كيفية تشكيل الهيئة التي تتولى الحكم وسعي عدم بحكمة اشرعية وعلى الاحترام التي معترف بها عند هذه اللائحة سعادة الحاكم الذي باللائحة أوفى بمصلا صدرت في سنة ١٩٢٨ تحتوى على باب ومائة مادة . وسكاد تكون

(١) وآخر من عساه من قبل سنة ١٩٢٧ هو ج. هرون من قبل في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٣ . ورئيس من قبل في حكومة مصر سنة ١٩٢٧ كان سعادة ج. م. باحوم الذي شمر مسكن في ٢ مارس - ١٩٢٥ .

(٢) قدمت هذه اللائحة لمجلس النواب في سنة ١٨٨٧ .

صورة مصفرة لقانون المرافعات الأهلى ، بدخول ما احتصر كل ما حواه من الأبواب عدا باب الانتعاش . وحلت في آخر مادة على اسع قواعد قانون المرافعات الأهلى في لأحوال الغير مصوص عليها صراحة .

وحلت المحكم درجتين ابتدائية واستئنافية

فالمحكمة الابتدائية تتشكل من دائرتين كل دائرة تؤلف من حكامين وعضو من أعيان الطائفة ، وتكون اثنتان لأحد لحكامين .

والمحكمة الاستئنافية تتشكل من حكام الأكراد رئيسا وحكامين وعصوين من أعيان الطائفة .

والحكام والأعضاء لأعيان يسيون بذلك معرفة مجلس اصنافه ويكون اختيارهم من ذوي المعارف القانونية بقدر الامكان ومعهم من الاعوام وتتحدد اسماهم كل ثلاث سنوات .

وجميع الدعاوى تنظر ابتدائيا ويحور استئنافها .

اجراءات الدعوى ان الاجراءات لدى المحكمة الشرعية مسطرة تنطبقا دقيقة بلانحة هي مختصرة تفرد المرافعات لأهلى مع على كيفة دفع الدعوى واعلانها على يد مندوب الطائفة وتحقيقها وانقضاء المرافعة والدفع والدعوى القرعية ورد القصة والأوامر على العرائس وعلى المعارضة والاستئناف .

وما تتميز به أن المرافعة مقصورة على الخمسين الاسرائيليين ولو كانوا قرائين وأن المرافعة عسية على عكس مجلس الطوائف المسيحية التي تعمل المرافعة مرية وأن الدعوى تندم لرئيس المحكمة الابتدائية للصلح أولا فان عجز عن اتمام الصلح يحيلها الى المحكمة . وأن حكم الدقة يشمل باسعاد المؤقت .

ورد القصة وتغيب الشهود والأخصم يكون وفقا لأحكام الشريعة الموسوية .



والقراؤن منطوق في مصر على منوال الطوائف المسيحية باللائحة عامة غير مصدق عليها ، فبهم مجلس على من ثلثي عشر عضواً يسحبون بالاقترح من عموم الطائفة ، ويعزى من بينهم من قبل مستحقين (بالكسر) بواسطة البريد (مواد ٤ - ١٤)

وهذا المجلس يتولى رئاسة واحدة يرأس كل مؤهل للطائفة والفصل في الدعاوى الشرعية ، فهو بمحكمته الشرعية ، ويصح عدده خمس مئة أعضاء ، وإذا تساوت الآراء يرجح جانب الرئيس

وللجنة حماية سمومية تكون من أعضاء المجلس على من ثلثي عشرة وعشرين عيناً ينتخبهم المجلس المذكور بقدر اللائحة من كل فئة واحد ( المادة ٤٠ ) وهذه الجمعية تنتخب الإدارة ودركية ( المادة ٤٦ ) ، وإدارة ( المادة ٥٤ ) ، ولها اختصاصات دائمة ، ومع ما للمجلس قضي التي تنصرف في المقررات وفي بناء الكنائس وفي المراسم وغيرها ( المواد ٤٣ - ٤٥ )

وقد نصت هذه اللائحة على أحكام موحدة بمراتب ليست أن الدعاوى ترفع طلب إلى رئيس المجلس ومن على يد مندوب الطائفة ، والرئيس يحيل الدعوى إلى مجلس من خمسة أعضاء ، وعين ممثل فيكون بين ذوي حراء أخرى .

وأحكام المجلس إني لا سأل مدد وجود سلطة أعلامه وتقبل معارضة في الأحكام النهائية .

ويعد المجلس مرة في كل خمسة عشر يوماً وفي كل وقت يدعو إليه الحاجة وحالاته عينية .

المرسوم : جاء بأمانة الطائفة « أن ليس لديها رسوم مقررة للقضايا أو الأحكام وإنما هي المروءة واللياقة من جانب القضاة له ذلك مؤسراً حسماً تسمح له نفسه وليس على المجلس من ميل « والشهادات الرسمية عشر وون قرناً مقررة باللائحة وقد نقل أو بعض محاسب حالي طاب

### (٣) الرمايون في الاسكندرية

نُوب اليهود الرمايون في الاسكندرية ( و نصح مديرية البحيرة ) طائفة مستفقة عن الرمايين في العدة وسائر النظر ، معترف بها رسمياً من قبل الحكومة ، إذ تعتمد رئيسها بمرس ورارة الداخلية لما لا تنفذ الحكومة أحكامها بالطرق الادارية لعدم تقديم لانحائها الداخلية غير أن المحاكم الأهلية والمجلسه تعد هذه الأحكام (١).

ويظهر أنها تكونت وحده من رسم جيد كجمعية للنظر في شؤون الجماعة . ولما كان في الاسكندرية جالية يهودية أحسن عية فقد اندمج الأهلى معهم واتجهوا أكثر أعضاء مجلس الطائفة وكذا المحاكم من الأجانب باطراد ، وتسعى هؤلاء الأجانب وضعت الطائفة تحت حماية دولة الملك حتى زالت الحياة بالطرب العالميه .

ولو أن رئاسة الجماعة أحسبه ومعه أعضاء مجلس الادارة من الأجانب ، إلا أن الوطنيين سلطوا ٦٥ في اثنائه من عامه الجماعة وعدم الطائفة يختلف عن جميع الطوائف غير لاسلامية ، فمجلس لادارة ينتخب من عامة الشعب ، ومجلس يحل الحاحه بمقدرة معينة وحدد مرسته ويقرر تحديد معينه .

ويتولى المجلس ادارة أمور الجماعة الدينية وحجيرة . ويتولى الحاحه إدارة الشعائر الدينية ورأس محكمة السريعة . والمحكمة تشكل من ثلاثة أعضاء أحدهم المحاكم الأكبر رئيساً ، ومن حاحدين أو حاحام واحد ، وهما من أصل الجماعة ينتخبه مجلس من كشف به خمسة عشر مرشحاً أغلبهم من المحامين والمحامون المقينون بالطائفة ومنه وفصة حكم القديون .

وترفع الدعوى بحريصة إلى الحاحه فيسعى للتصحيح بين الخصمين فالت

(١) محكمة الاسكندرية دعه - ج ٨ - ص ١٩٣ في دعه لاسكندرية  
عمره ١٩٢٩ ص ١٩٢٩ .

لم يوفق بامر تحديد حصة وبنسب الخصم على يد مدوون الطائفة وتجري  
المرافعات علنا بدون اجراءات محددة .  
والحكم الذي يصدر يعتبر نهائيا لا يستأنف وتُحور المعارضة فيه من  
صدر في عينته .

الرسوم : تؤخذ على التصاريح رسم سنوي قدره ٤ / ١ إذا كانت قيمة  
الدعوى لا تتجاوز ١٠٠ جنيه و ٢ / ١ إذا زادت قيمتها عن ذلك .  
ويؤخذ عليها أيضا رسم مقرر قيمته ١٠٠ قرش لمريضة الدعوى و ٢٠٠  
قرش لتقديدها و ٥ قروش عن كل صفحة من محضر وانكسرت والأحكام  
والاعلانات . ويصاحف الرسم المقرر إذا زادت قيمة الدعوى على ١٠٠ جنيه .  
وتؤخذ ١ / من قيمة التركات

## الفصل الثامن عشر

### الشريعة الموسوية

بدأ أربع اليهود مقروبا شريعة مبررة تتبعها سنة عن سيدنا موسى عليه  
السلام . ثم حكمهم من هذه حياء حكاه عزموا بالقصة مدة أربعة قرون حتى  
تولى عليهم أول معوث شؤول ثم دود التي ثم سليمان الحكيم ثم سنة أربعة  
قرون أخرى إلى سنة ١١٠٠ في هذه القرون التمس ردهرت بمسكة ليهود  
واشتغل أهلهم لحكمهم ومسنة لاهية وكانت لهم علاوة بحرية وسياسية مع  
خيرهم كما كانوا أهل حرب ، فحوا بموصهم ووطدوا ملكهم . سيف .  
فهمه الحق نقض شريعة ساططها سياسة أمور معاشهم ومعادهم  
وكل أمة تدّ حيتهم شريعة وحكومة تامة ويترد اساعها سترم عمو  
لقانون فيهم

فاشريعة الموسوية مبررة على قنن كانت أسسها تفسيرات سبت عليها

أحكام أخرى، كما أن أحكامهم وقضيتهم سوية في شريعة مدنيهم ومصالحهم لكل معاملاتهم.

وقد لما تدوين شريعته في المصنف عدد جوعته من سنين وسنين بعد تفتيشهم، ثم جاء شق القوانين من حدود الدولة كبناء سوراه وكتابت كنف العرب من بلاد مصر على مصر.

وفي عهد السادس عشر القرون في مصر دية وشكيب ريم في شرفيين وعربيين. وكان لأحد في السنة ثمر على فكره فاحتلت كتب الفقه بين العرب حتى يقال إن بها حاشية في أف وسيرة موضع<sup>(١)</sup>.

ولما انضمت الحكومات الحديثة ووسعت القوايين الجامعة التي طرد على جميع السكان بصرف النظر عن العرقية والعقيدة فتأهية الشرائع اليهودية في غير المصادقات. ودراب بالرة من أور، واقصر في شرق على الأحياء الشخصية.

وقام به في عصر حديثه في هذه جمع لأحكام خاصة الأحياء الشخصية ورفعت وبعده في هذه في مود مرمية على خط القوايين الحديثة فصار لكل من الرابين والقرايين كتاب فقهين يرجع إليه وكتب الرابين اسمه الأحكام الشرعية للإسرائيليين أنه مسعود حاي من شمعون وحكيل الخاضعة معتمدا على كتاب «شولح عروج» (المائدة المصقوفة) تأليف يوسف افرايم كارو الصعدي في القرن السادس عشر وكتب القرايين اسمه «شعر احمد» به الأستاذ مردك فرح نحدي في امرية عن كتاب اليهود شيصي نوصوح في عهد حاي عشر.

(١) انظر طائفة لاسكبيرم ص ٧ ٢٩٣ كد وره حده



## أحكام الأحوال الشخصية

تعدد قرآن مع زوجه في كثير من أحكامه ويحتمل معهم في قبيل منها . وسد كبر الحكم شرعي بكل ما به عدد زوايين ، ومن كل القرائن على خلافه بين دماء .

من الزواج ثلاث عشرة للولد وثلاث عشرة للبنت

المحرم : لا يصح العقد مع وجود قرابة محريم أو مانع شرعي .

وقرنة المحريم : من :

( ١ ) نوع لا يعتقد فيه العقد ولا يحتاج إلى صلاحي ولاولاد لا يصدق

شرعي والمحرمات عند الزوج هي : الأم ، ولدت ، وست البنت ، وست

الأم ، وامرأة الأب ، وست أروحه ، وست سم ، وست أسف ، والدة ،

وأم ، والأخت ، ومعه ، ودة ، ومرة ، الأب . وامرأة الابن ، وامرأة

الأخ ، وأخت الزوجة

( ٢ ) ومع يكون العقد فيه باطلا ويغير رجل على الطلاق ولا يبدأ ولده

غير شرعيين والمحرمات عند الزوج هي : الدة ، وامرأة الجد ، وامرأة ابن

الابن ، وامرأة ابن بنت ، وست بنت الابن ، وست ابن الابن ، وست بنت

بنت ، وست بنت بنت ، وست بنت من الروحة ، وست بنت بنت الروحة ،

وحدة أي روجه ، وحدة بنت روجه ، وحدة جد ، وامرأة المأم ، وامرأة

الحال . وست ذلك سبق خلاف في غيرها في تحريمهن

أما الموانع الشرعية فمنه نصيا : وسبب الأرملة أو اللطيفة لا يجوز

تعقد بين قدس فقه عدها ٩٢ . ما عدا من ومن لصلاق أو الوفاة

صبية كانت أو مسنة ومقعدة مع . وحج أو تعمير عنه حتى ولو لم يدخل عليها

( مادة ٥٩ )

والقراون يزيدون على المحرمات بنت الأخ . وست لأخت ، ورؤية الأب .

وحوالي سنة ١٩١٠ ألفت مشيخة القرائين العامة بالروسيا مجلة رواج الأخت بعد وفاة أختهم والأخنس لأخين ورواج كل من روحين أخت الآخر<sup>(١)</sup>.

تعدد الزوجات . لا يسعى للرجل أن يكون له أكثر من زوجة وعليه أن يحلف يمينا على هذا حين العقد وإن كان لاحجر ولا حصر في متن التوراة . وإذا كان الرجل في سنة من العيش ويقدر أن يعدل أو كان له مسوع شرعى جاز له أن يتزوج من أخرى . ومنعا لتعدد الزوجات لجأت الحاخامخانة الى حيلة شرعية ادتشرط على الروح أن لا يتزوج من أخرى .

الطهارة : الطلاق حذر للرجل بمحض مشيخته ولم يجب أن يوقعه أمام السطة الشرعية . وعند القرائين لا يجوز للرجل أن يطلق زوجته الا لمسوع - والمسوع هو مالا يحمل عادة في الحق أو خلق أو ما كان ماسا فالدين أو بالآداب فإذا كان هينا محتملا أو يرحى برؤه أو لاساس له بالدين أو بالآداب فهو نس لمسوع .

والرنايون مع تسليمهم بوجوب المسوع شرعا إلا أنهم توسعوا فيه فيكفى مسوعا عديم « أن تحرق المرأة الطعام أو أن يرى الرجل أحمل منها »<sup>(٢)</sup>.

وعند القرائين يجوز للمرأة طلب الطلاق لمسوع كالرجل تماما فإن ثبت المسوع ولم يقبل روحه أن تصفها طلقها عليه مجلس الشرع .

والخلاف بين الرابين والقرئين في هذا الحكم أى تطليق المرأة بحكم مجلس الشرع رعا عن روحه هو أساس تحريم الرابين الزواج من القرائين لاعتقاد الرابين حرمة حل القرائين بسب حكم الطلاق هذا لأن المطلقة قد تتزوج من آخر فيكون رواجها حراما وسلبها كذلك لعدم صحة طلاقها<sup>(٣)</sup>.

(١) القرائون والرنايون بر د من مروج من ١١٨ .

(٢) شرحه من ١١٨ و ١٣١ - ١٣٣ .

(٣) شرحه من ١٦٩ .

ارصاد الأرملة لأخ زوجها : دامت روح بلا عقب وكان له أخ غير متزوج أصبحت زوجته شرعية لأخيه بأهانة مالم يتصلل منها شرعا<sup>(١)</sup> .  
والمتصلل واجب ووكال لأخ متزوج من قبل لأهانة تعدد الزوجات .  
والعرض من ذلك جاء ذكرى أخيه المتوفى تسميه الولد المكر منها باسمه .  
والقراون يمترون هذا الحكم مسوح من يور - روال اثنت من بنى اسرائيل وشبهه وعقد وارث لأرض بنى لاسلام ، وهو مامشرع الارصاد من أخيه<sup>(٢)</sup> .

تموت القصب : ثبت النسب بالأولاد إذا كان من كل من القبر والقبر له يمتعه .

وأقل مدة الحمل سبعة أشهر وعدها سنة وقصدها سنة وإذا كان الوضع بعد سنة من عياد الرجل فله ولد غير شرعى

المعدنة : الحصة للأمة حتى يبيع العلام ست سنوات وحتى تزوج البنت وعند القرائن حتى تنجب رثده الطبعى

الوصية : يجرى الرأىين وصية وارث وغير وارث فى بعض لفرقة أو كلها مع مراعاة قصد مؤسسى

والقراون لا يجرىون وصية إلا بعد اثنت عشرة ولا يجوز وارث إلا رضاء لاقى الورثة .

ولا يجوز وصية فى مرض الموت إلا مقابل مفعة من الموهوب له أو وطاء لدر أو تكفير عن سنة

المواثيق : ورثة عند الرأىين طقت تحجب كل طبقة ما بعدها ،

(١) سمر سنة صحاح ٢٨ مادة ١

(٢) القراون و... برادى م... ١٢٨

والطفاة هي تربية الأهلولة :

الاسم الب. الأب الأخ. الأخت احد الأب. فاعلمت لاثرت عدد  
وحدود الاس، والأب لاثرت مع الأولاد ولا مع البت، والأخت لاثرت مع  
وحدود الأخ.

والأم لاثرت مضافاً وذلك للأولاد لأن لاثرت معهم مصداً  
والمعنى في كل الصفت يقوم معه الأس وداً يوفى أحد أفراد طائفة حال  
حياة مورث فوالده يعمون معاه و. حدود حصته في الميراث ويحدون من  
كل بحقه ويدوم

وان كل است لاثرت مع الأساء، تنبع على الأساء التميم سعة  
تزوج من وحشية عنه فله أساء، بذلك يدعى الميراث (دولة) مثل  
ونوحد من أمه

ولزوج لاثرت زوجها<sup>(١)</sup> ويتحدون ذلك وصية أو دهرار مدير في  
عقد الزوج، أو مؤخر مهر محل إطلاق أو دودة  
ود شامت لمزد سقاء، ثمرة فترس فدا بقعة مدة حبيب نوحد من التركة.  
وارحل يرث منه عند لير يبيع دون الميراثين  
وميراث عند الميراثين مثله عند الر. بين سوى أن الأم يرث مع الأب مثل  
صبيه وأن بنت ترث مع لاس نصف حصته

(١) وحكمه ذلك كذا تنس موت زوجها وكذا تحاط على حياته.

## الفصل التاسع عشر

### في عيوب هذه الحاشية

يبلغ عدد فقر من عيوب هذه الحاشية ١٠٣٩٣٠٠ و... و... من  
الأجانب الخاضعين للقضاء...  
باختصاص قضائي في لأحوال شعبة...  
ولا تقتش على أحمد ك...  
تطبيق القانون... لا...

ومن يستقر...  
قدمت...  
محمود...  
حالة...  
الأساسية...  
عن مؤثرات... لا...

وعدائه في ظروف...  
المسيو...  
أعضاء...  
ورحل...  
بين...  
حين...  
والعائلات...  
وان تركه على...  
الطام القضائي

وقال مستشار مجلس الأمن له : « خمسة » في أنصف أن الطوائف  
التي تقوم بوصفها تنقسم على وجهي من جهة في جماعة لأقباط الأرثوذكس  
وهي : كنيسته وكنيسة كاثوليكها من حيث مجلس المثلث أما أكثر  
التواضع لأحد في وصفها : « قومية » - « شعبي » في كثير من الأعراف  
مصدر : « كنيسته » وكنيسة في « كنيسته » كنيسته « كنيسته »  
ولي لأمنى « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
وان كان كنيسته « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » وقصة  
سوف يجمع « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
بما كنيسته « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
تتبع الأعراف « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
ولا تتركه « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
وكنيسة « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »

( ١ ) عدد كنيسته

( ٢ ) « كنيسته »

( ٣ ) « كنيسته »

( ٤ ) « كنيسته »

( ٥ ) عدد كنيسته

أمردها بالانحصار في « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » في « كنيسته »  
عدد طوائف « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
قال : « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »  
« كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »

( ١ ) « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته » « كنيسته »

سياسية وكانت اصولها تنبع من مبدأ حرية كل فرد. وهذه هي  
 للاعتراف بها ثم تتحد في شكله لأمو أخرى وكانت اصولها تنبع من مبدأ  
 الاعتراف بها في ذلك من مبدأ حرية كل فرد. وهذه هي  
 احدها ألحقت في صلب الاعتراف ومبدأ حرية كل فرد. وهذه هي  
 أن يتبنى باعتبار حرية (أو حرية) من الطاقة لا يجوز له عمله قبل أن يعرف  
 طائفة (١). وكانت الحكومات تسعى في الاعتراف بمبدأ حرية كل فرد  
 الاعتراف حتى له عدد في مصر (٢) بعد عدة

والآن لا يوجد من هذه الفلاسفة من يدعي أنه قد تم كل شيء عن  
غيره بل يذهب هؤلاء إلى أن كل واحد من هذه الفلاسفة كان يكتفي  
بما كان مقتضى واحد من هذه الفلاسفة من جهة واحدة، وكانوا  
لا يؤيدون كية واحدة من هذه الفلاسفة بل كل طائفة منها بقصدها  
تعيين الفصاة الخاصة في جميع هذه الفلاسفة.

۵- کپہ فی قوم د - عہ در د - ۱۰۰ فی لا ۵۰۰ کہ وہ صہم  
حساب مسیو یولا کہ ال " م فی قوم د - ۱۰۰ فی حساب عظیم  
من لعم و الشفہ

والہذا ہوں سبھوں میں خدائے کل سے وہ واکرم ہے جس میں رحال تقویٰ  
ہم سے ہر ایک کو پہنچا ہوں جس میں احمد و آریہ کی سبکدوشی کو  
ہر شے قدیمہ فی عصر میں جمع ہے جس میں ہر عہد و اکہم میں رحال  
انسانوں کا ہر دور و ہر دور کا ہر دور و ہر دور کا ہر دور  
مجموع مشہور و نامور

وحدس تلك وحدث في عهد . صفري كروى لعنه الله تعالى  
مطلقة من الحرة . وحدث في عهد . بن عباس بن عبد المطلب

(۱) شمس، محمد علی - ج ۱ - ص ۲۸

۱۱۴۷ (۲)

وصف للخدمة منه من جهة الشهادة الابتدائية

وتحدث أن كل سنة قرب واحد حصوه . ونصهم محمود قد  
يستثرون في القضاة قبل دفع ويكونون وكلاء عن الخصوم لدى جهات  
قضائية أخرى . وهذه القضاة بعض لا يتفق مع ولاية القضاء من جهة ونصها  
موجب للرد عن القضاء من جهة أخرى .

الامور ذات : لا حركات متنوعة في كل صائفة لا يحاد بمرها المحامون ،

يختلف بعضها عن بعض في طرق عمل ومواظبتها ومنها ما لا يميز الاستئناف .  
ومن صنوف من لا يعرف ما قد مر محكمة في دعوى كما يتردى ها  
كالأمر الأرثوذكس وقوانين وريدين لاسكدة

وبعضها من لا تعرف في مصر . من لا يحكم دكم في مصر في  
الدعوى . بعضه من أوله مشوغة منه من رأسه الدنية في ما دين  
في بلاد البر بعضه في دعوى

وغيره لا يشبهه من جهة عمله من جهة د تحدد جميع رئيس الطائفة  
حين شاء وفي صائفة من جهة لا حركات محسني وهو لجنة الاستئنافية  
الامر من في لسة . وبقدر من ثبت عقوبات ومن يشهد أن يجتمع المجلس  
في غير ميعاده يحكمي . وبقدر من ثبت عقوبات . وبقدر من ثبت عقوبات .<sup>(١)</sup>

الرسوم : رسوم من مصدر في كثير من النظر كمحانات لذلك

بقدري بعض حسب نوع حصوه لا حسب قيمة الدعوى . فعدد ازود الأرثوذكس  
ثلاث مائة رسوم وخدمة . وأما في وحدة نصفه الوسطى وواحدة للعامه .  
وأقل التعريفات . ثم من في مرفة قضائية في المحاكم المصرية . وكذلك  
في بعض الصنوف كما وبكمه رأسية . ثم مرفة ونفقات مرفة أخرى  
وعند . وبقدر من لا يسد في ٣٠٠ قس أو أكثر من ذلك حسب  
ما تقرره مجلس . ثم من محسني في كل دعوى فيعرض الرسم على

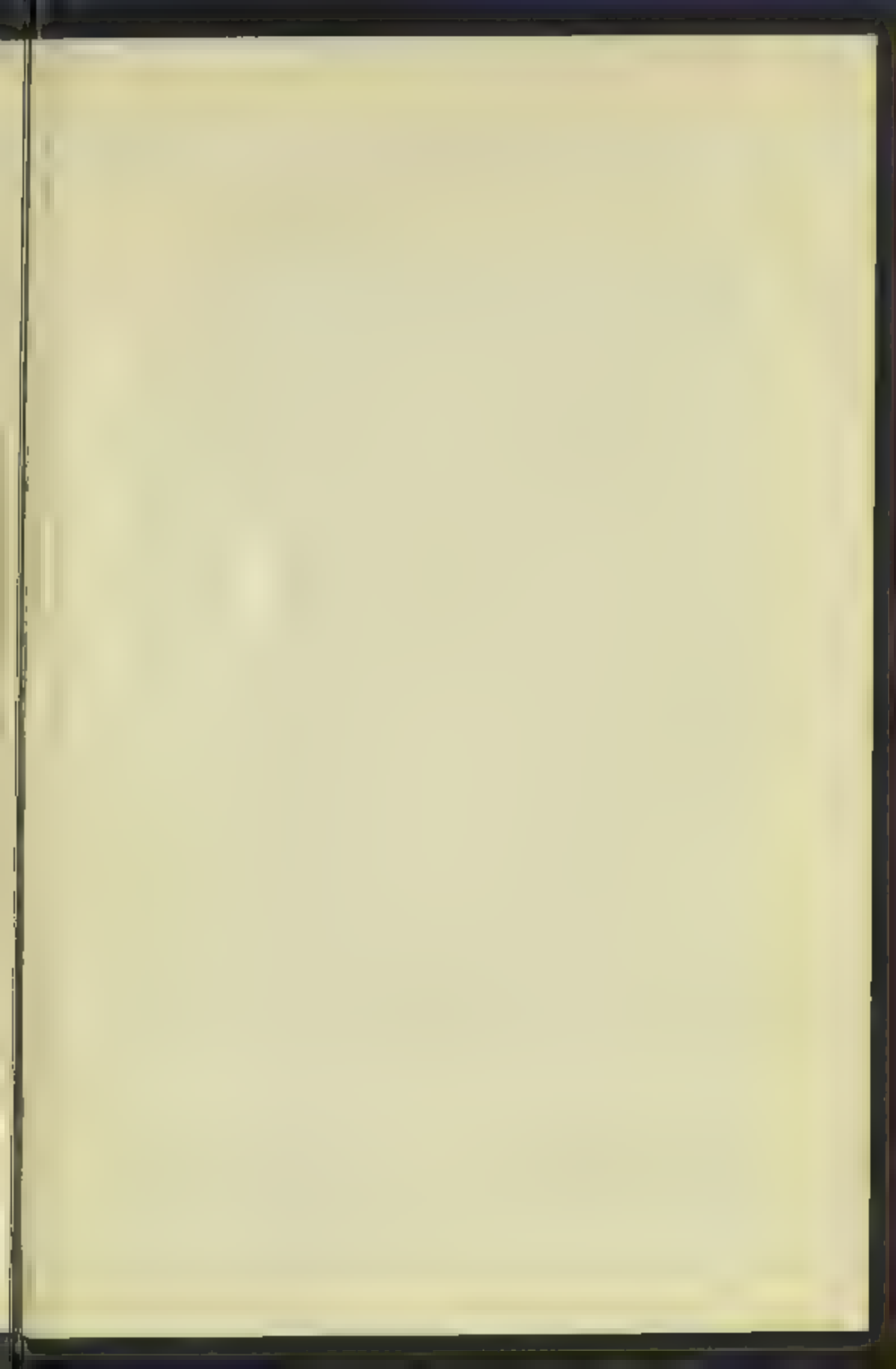


المحصر كإيرى حسب ثبوته . وقيل ما من رسول لا تنوى حسب ما هي مقررة  
بل حسب ما طلب من الصوم لعدم وجود مرجع يستعمل فيه .  
وحب أن ترتبط الصوم على معرفة الحق كإشراعه .

نقد القوانین تکه تصویروں و حد جمع المسجلین و حد اُساب  
الاطلاق فیہ عدد الاثبات و الحوادث موحدة للمدق احوالی عند  
الکویت أم خاتمت امدی بن فواہی لطائف فی مشرحت حرم  
الطبیعة اربعة عن رضة دم و مس و لامسة لثنته من انبی و شمیة  
لغز و مرس فلا تمهده و یکن یوحیدہ کما و من هذا فمدح صق علی  
التمدد و اذ لم یع بعد ارجح مدید (وهو مجموع عملا) و اذ لم یع  
حق بناء امدی من ارجح و حده بد الخکمة .

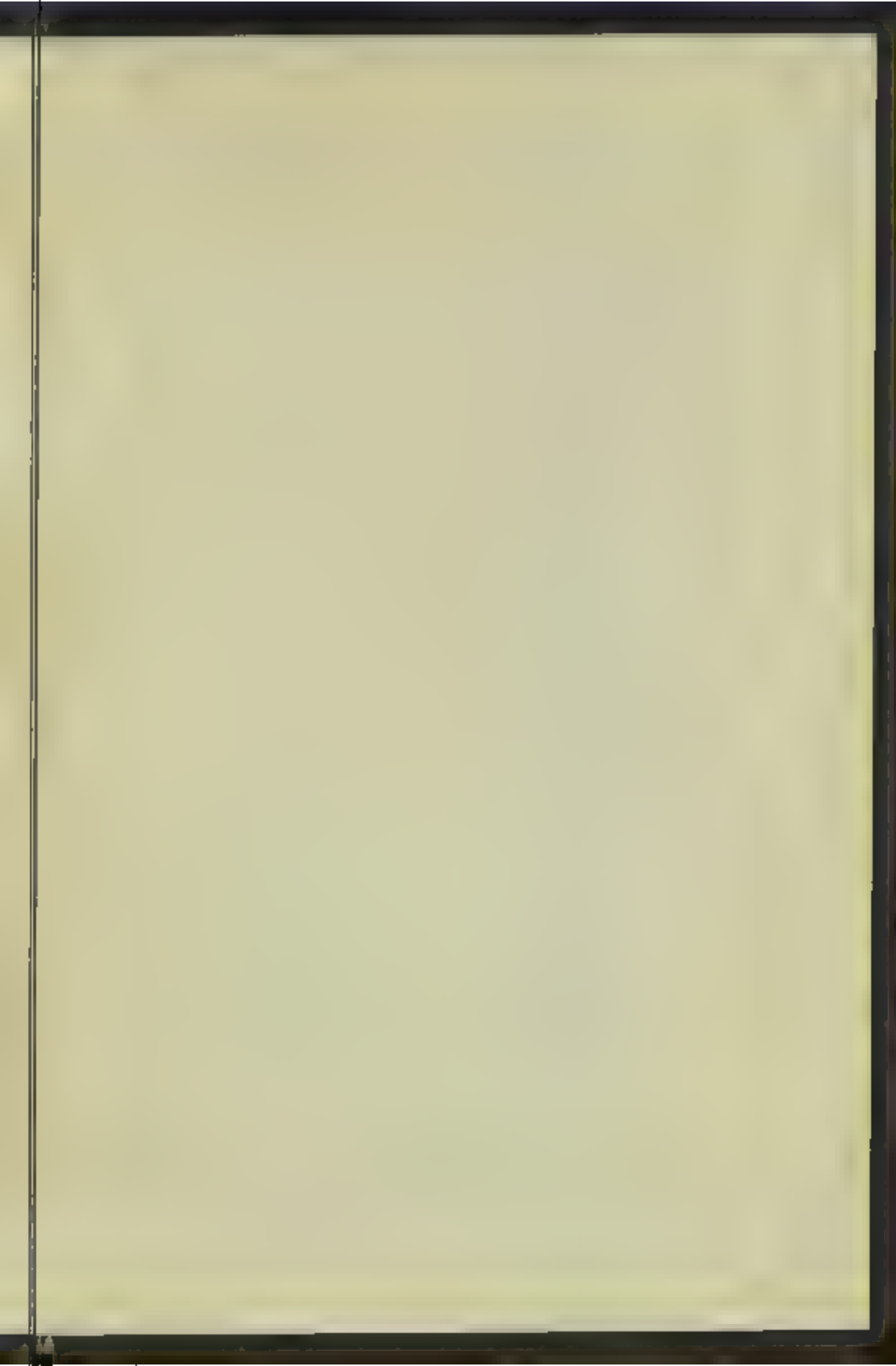
مما دسسته جوار و دسسه نقد سماج غریبا و حد حرمه مصر مع مسموم  
و سایر مسموم علی سوار و فی اجورث نفس اشرفه الاسامیه ما یغنی  
جميع الورثة علی عصب ثار و لا یغنی علی عصب ابر حائر من جمیع و ثانی  
فی مسموم و دسسته الاوصیه قد و حد حکم بحکم مسموم حد و سماج ۲۱  
بومیه سنه ۱۹۳۵<sup>(۱)</sup> فی عدمه الجمع مسموم من ذوات من الاثر مسموم اثبات  
مهر احره فی ورثه و لایسکن وارث مهر حره فی الورثه و یغنی مهر  
اسر اس مسموم اثبات مهره شکی شه

ولأني هذا الموضوع من دول أن في سنة قومه في الأكل  
 بعض من غير الله في دعوى في مصر في حقيق قاعدة في  
 هذه لأصل في كل حال لأنه لو لم يكن في حقه وترث لو لم  
 في ذلك لا في ثوب في صلب ودم في في تركه حدم وهو على  
 خلاف حكم شرعه لأنه الله وكذلك دعوى رغبة قومه في مع حكم  
 الوصية في حيث في حكم في شرعه لا رغبة في حقه على دعوى  
 نفس في على لأني في صلب وكثير من مصر في غير المسلمين لا يعم  
 فيهم لما في على هذا لأساس.



# فهرست

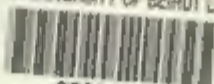
صفحه	صفحه
۶۱ مقدمه	۶۱
۶۲ تاریخ شوه اساسیه	۶۱
۶۳	۶۲
۶۴ اساس القانونى لولاية الحكم لدى	۶۲
۶۵ الطوائف المذهبية	۶۲
۶۶ أساس اختصاص طوائف مذممة	۶۲
۶۷ فى مصر	۶۲
۶۸ الأوامر الجديدة المعمول بها	۶۲
۶۹ اختصاص الطوائف بالنسبة للأشخاص	۶۲
۷۰ الدعوى الخاصة فى اختصاص طوائف	۶۲
۷۱ مذممة	۶۲
۷۲ دعوى روح و عائل و غيره	۶۲
۷۳ دعوى ماب	۶۲
۷۴ دعوى خصامه	۶۲
۷۵ دعوى عهده و غيره و غير	۶۲
۷۶ دعوى المصحة	۶۲
۷۷ دعوى لارث	۶۲
۷۸	۶۲
۷۹	۶۲
۸۰	۶۲
۸۱	۶۲
۸۲	۶۲
۸۳	۶۲
۸۴	۶۲
۸۵	۶۲
۸۶	۶۲
۸۷	۶۲
۸۸	۶۲
۸۹	۶۲
۹۰	۶۲
۹۱	۶۲
۹۲	۶۲
۹۳	۶۲
۹۴	۶۲
۹۵	۶۲
۹۶	۶۲
۹۷	۶۲
۹۸	۶۲
۹۹	۶۲
۱۰۰	۶۲
۱۰۱	۶۲
۱۰۲	۶۲
۱۰۳	۶۲
۱۰۴	۶۲
۱۰۵	۶۲
۱۰۶	۶۲
۱۰۷	۶۲
۱۰۸	۶۲
۱۰۹	۶۲
۱۱۰	۶۲
۱۱۱	۶۲
۱۱۲	۶۲
۱۱۳	۶۲







AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00294627

American University of Beirut



262.9

Se 12 Re A

General Library

262.9  
Sa12.RA  
C.1